

## شراكة الموازنة الدولية

دليل استبيان الموازنة المفتوحة:  
توضيح الأسئلة وخيارات الإجابة

سبتمبر 2015

شراكة الموازنة الدولية  
مركز الموازنة وأولويات السياسة  
820 First Street, NE Suite 510  
Washington, DC 20002  
[internationalbudget.org](http://internationalbudget.org)  
[openbudgetindex.org](http://openbudgetindex.org)

## شراكة الموازنة الدولية

دليل استبيان الموازنة المفتوحة:  
توضيح الأسئلة وخيارات الإجابة

### 3.....مقدمة ونظرة عامة

المبادئ المهمة المتعلقة بشفافية الموازنة والمساءلة  
أدوات مفيدة أخرى لبحث شفافية الموازنة  
معلومات عامة عن الاستبيان  
هيكل الاستبيان  
هيكل الإجابات على الأسئلة  
متى تنطبق الإجابة "لا ينطبق"؟  
الإجابات التي تشتمل على وثناق "غير متوفرة" للجمهور  
الاستشهادات والمراجع  
الاستشهادات للمعلومات من المقابلات مع المسؤولين الحكوميين  
مراجعة الأقران

### 12.....القسم الأول: توافر وثناق الموازنة الرئيسية للعامة

الجدول رقم 1: وثناق الموازنة الرئيسية  
الجدول رقم 2: التفاصيل المتعلقة بالإتاحة  
الجدول رقم 3: متى تتاح وثناق الموازنة الرئيسية للجمهور؟  
الجدول رقم 4: الأسئلة العامة

### 22.....القسم الثاني: شمولية مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية

مقدمة  
الأسئلة من 1 إلى 53 والتوجيهات

### 62.....القسم الثالث: شمولية وثناق الموازنة الرئيسية الأخرى

مقدمة  
الأسئلة من 54 إلى 102 والتوجيهات

### 99.....القسم الرابع: قوة مؤسسات الرقابة

مقدمة  
الأسئلة من 103 إلى 118 والتوجيهات

### 111.....القسم الخامس: مشاركة الجمهور في عملية وضع الموازنة

مقدمة  
الأسئلة من 119 إلى 133 والتوجيهات

## مقدمة ونظرة عامة

الخطوة الأولى للباحثين في كل الدول والمضمنة في مسح الموازنة المفتوحة هي إكمال استبيان الموازنة المفتوحة. وتشكل البيانات التي يتم تجميعها من خلال استبيان الموازنة المفتوحة الأساس لمؤشر الموازنة المفتوحة ونتائج مسح الموازنة المفتوحة، والتي يتم إصدارها في مختلف أنحاء العالم مع نهاية فترة الأبحاث. إن استبيان الموازنة المفتوحة له مقصدان رئيسيين. الأول وهو أنه مصمم لمساعدة باحثي المجتمع المدني المستقلين لتحديد معايير الممارسات الدولية الجيدة لشفافية الموازنة والمساءلة وتطبيق هذه المعايير على الممارسات التي يراقبها الباحثون في دولهم. والثاني أن الاستبيان من خلال توفير منهجية عامة لاستقصاء شفافية الموازنة والمساءلة - يهدف إلى ربط جهود البحث للمجتمع المدني حول هذه القضايا في مختلف الدول. والمقارنات بين الدول ممكنة من خلال تطبيق هذه المنهجية الموحدة للبحث في جميع الدول. وبلغت استبيان الموازنة المفتوحة الانتباه العالمي من خلال فحص أداء كل دولة حسب المعايير المقبولة دوليًا في سياق متداخل القوميات إلى أهمية الموازنات الحكومية المفتوحة والخاضعة للمساءلة.

تهتم جماعات المجتمع المدني للموازنة اهتماما فريدا بتعزيز وصول الجمهور لمعلومات الموازنة خلال جميع مراحل دورة الموازنة. إن توافر معلومات الموازنة الشاملة والممكنة الوصول والمفيدة والأنية هو أمر حيوي للمجتمع المدني للمشاركة الفعالة في عملية الموازنة. وقد تم تصميم الاستبيان على وجه التحديد من أجل مساعدة الباحثين في تحديد ماهية ومقدار المعلومات المتوفرة للجمهور خلال كل مرحلة من المراحل الأربع لعملية الموازنة (أي التكوين والموافقة والتنفيذ والمراجعة)، وعمّا إذا كانت في الوقت المناسب وممكنة الوصول، وعمّا إذا كانت هناك أية فجوات في المعلومات.

هذا التركيز على وصول الجمهور إلى المعلومات، فضلا عن الفرص للمشاركة في عمليات الموازنة، هو ما يجعل الاستبيان فريدا من نوعه بين تقييمات شفافية الحكومة ومساءلتها. ومع ذلك لا يتناول استبيان الموازنة المفتوحة سوى مجموعة محدودة من الموضوعات المتصلة بقضايا أكبر لإدارة المالية العامة الفعالة والمشاركة العامة والمساءلة. وهكذا يهدف استبيان الموازنة المفتوحة إلى أن يكمل بدلا من أن يحل محل البحوث الأخرى المتعلقة بهذه القضايا. وتشجع شراكة الموازنة الدولية IBP بقوة الباحثين على تطوير بحثهم الخاص بدولهم كوسيلة لتسليط الضوء ولفت الانتباه إلى القضايا المهمة في دولهم.

في حين أن الاستبيان يتضمن أسئلة تقيّم توافر فرص مشاركة الجمهور الفعالة والهادفة في عمليات الموازنة، هذه المسألة صعبة للغاية في القياس والمقارنة بين الدول لأن آليات المشاركة محددة لسياقات مختلفة وأنواع نظم وضع الموازنة. وقد تمت مراجعة استبيان الموازنة المفتوحة لعام 2015 منذ إصدار العام 2012، وهو يشتمل حاليًا على 14 سؤال تتعلق بإشراك الجماهير. ومن الضروري أن نضع في اعتبارنا أنه توجد بعض المجالات لم يغطها الاستبيان على الإطلاق، وتشمل الإطار القانوني والإداري لإدارة الإنفاق العام داخل الدول أو الشفافية والمساءلة لمستويات التقسيمات الإدارية للحكومة. إنهما قضيتان مهمتان للغاية على حد سواء ولكنهما صعبتي الحصر عبر الأنواع المختلفة لنظم الموازنة بطريقة تسمح بإجراء مقارنات بين الدول.

## المبادئ المهمة المتعلقة بشفافية الموازنة والمساءلة

يحاول الاستبيان بالرغم من حدوده حصر وتفعيل بعض المبادئ والمعايير الأساسية المهمة، أو القواعد، المتعلقة بنظم وممارسات وضع الموازنة الشفافة والخاضعة للمساءلة. وهذه تشمل:

*التصريح المسبق:* ينبغي أن تُقر السلطة التشريعية التدابير التي تشمل النفقات والإيرادات التحصيل والدين قبل أن تتخذ السلطة التنفيذية الإجراءات.

*الوحدة:* ينبغي تقديم جميع النفقات والإيرادات وغيرها من الأنشطة الحكومية المالية السنوية المقترحة إلى السلطة التشريعية في عرض واحد موحد، مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية. (بالرغم أنه عمليا في معظم الدول التي تمت دراستها، يأخذ هذا العرض الموحد شكل الوثيقة الأساسية، مع العديد من الوثائق الداعمة.)

*الشمولية:* ينبغي أن لا تفصح الحكومة عن أنشطتها المالية في مقترحها للموازنة السنوية فقط ولكن يجب أيضا أن تصدر وثائق في أوقات أخرى خلال عام الموازنة لتوفير صورة شاملة ومحدثة لإجراءات الحكومة.

*الدورية*: ينبغي على السلطة التنفيذية الالتزام بالمواعيد النظامية في التقويم السنوي لصياغة الموازنة وعرضها على السلطة التشريعية لمناقشتها وإقرارها وتنفيذ الموازنة وتقديم حساباتها الختامية للجمهور وجهاز الرقابة الأعلى (SAI). إن تقديم التقارير المالية في الوقت المناسب وبصورة منتظمة في كل مرحلة من هذه المراحل الأربع لعملية الموازنة هو أمر ضروري. ومن المهم أيضا للسلطة التشريعية وجهاز الرقابة الأعلى أن يؤديا دوريهما الحاسمين بطريقة آنية على مدار عام الموازنة، وخصوصًا عندما يتعلق الأمر بمناقشة وإقرار الموازنة السنوية ومراجعة الحسابات الختامية.

*النوعية*: ينبغي أن يؤدي وصف كل بند من بنود الموازنة إلى نظرة شاملة واضحة لخطط إنفاق الحكومة. ولا ينبغي تقديم الأوصاف والأرقام المخصصة لبنود الموازنة مجمعة للغاية (أي تقديمها كمجاميع كلية) لدرجة أنها لا تعطي صورة واضحة عن نوايا الحكومة، وينبغي تقديم هذه المعلومات وفقا لأنظمة تصنيف مقبولة دوليا لتجنب التعقيم.

*الشرعية*: ينبغي أن تتماشى جميع النفقات والأنشطة مع القانون. وحيثما لا يلتزم القانون أو يعزز المبادئ الأساسية للشفافية والمساءلة، ينبغي على المجتمع المدني تقديم التوصيات لتعديله.

*بنية سهلة الاستعمال*: إن وثائق الموازنة لدولة ما هي وثائق المساءلة الرئيسية لحكومته: ينبغي تقديمها بطريقة طيعة ومفهومة من جانب كافة أطراف الجماهير ومستوياتهم المتفاوتة للأهلية الفنية، بما في ذلك البرلمان والموظفين الحكوميين والجمهور.

*العنصرية*: ينبغي أن يكون لجميع مواطني أي دولة الحق، كأفراد أو في جمعية على شكل منظمات المجتمع المدني (CSOs)، إصدار الأحكام بشأن موازنة الدول والتعبير عن ذلك. وهذا يتطلب أن تتوفر وثائق الموازنة على نطاق واسع. وهذا مهم على وجه الخصوص لمقترح الموازنة للسلطة التنفيذية، والتي ينبغي أن تكون متوفرة للمواطنين قبل أن يتم اعتمادها من جانب السلطة التشريعية.

*الوسائل والغايات*: ينبغي وضع صلات واضحة بين سياسات الحكومة وخططها ومدخلات ومخرجات الموازنة والنتائج المرجوة. وينبغي أن يوصل التوضيح المصاحب للموازنة بوضوح أهدافها من حيث المدخلات والأهداف التي ينبغي تحقيقها والنتائج القابلة للقياس.

## أدوات مفيدة أخرى لبحث شفافية الموازنة

نقترح على الباحثين زيارة مبادرة الموازنة المفتوحة على موقع شراكة الموازنة الدولية (IBP) (<http://www.openbudgetindex.org>) لروابط وأدوات مفيدة أخرى يمكن أن تساعد في تركيز أبحاث شفافية الموازنة والتي يمكن وضعها في الاعتبار.

لقد وضع بالإضافة إلى ذلك صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) استبيانات شاملة وأدوات تشخيصية لفحص الشفافية المالية، وإدارة الإنفاق العام وممارسات وإجراءات الموازنة.<sup>1</sup> كما وضع محللو القطاع الخاص منهجياتهم الخاصة بهم لتقييم شفافية الموازنة، وراء نطاق هذه المؤسسات الدولية.<sup>2</sup>

وعندما نأخذ هذه الأدوات المتعددة معا، نجد أنها تسلط الضوء على اتساع وتعقد شفافية الموازنة. ويهدف استبيان الموازنة المفتوحة إلى استكمال هذه الجهود الأخرى، مع التركيز في المقام الأول على القضايا ذات الصلة بوصول الجمهور إلى المعلومات.

## معلومات عامة عن الاستبيان

<sup>1</sup> انظر، على سبيل المثال، <https://www.imf.org/external/np/fad/trans/>.

<sup>2</sup> <http://www.pefa.org/en/content/pefa-framework>

و <http://www.oecd.org/governance/budgeting/internationalbudgetpracticesandproceduresdatabase.htm>

<sup>3</sup> انظر، على سبيل المثال، <http://www.estandardsforum.com>.

إن استبيان الموازنة المفتوحة مصمم لكي يتم استيفائه من جانب باحث مستقل من المجتمع المدني أو فريق من هؤلاء الباحثين، من أجل إخراج مجموعة واحدة للإجابات لكل دولة من الدول المشاركة. ويسعى الاستبيان إلى تحديد عما إذا كانت حكومة دولة ما وفرت أنواع معينة من المعلومات للجمهور وما إذا حدثت بعض الأنشطة أثناء عملية وضع الموازنة أم لا. ويجب أن تستند الإجابات على الأسئلة إلى البحث التجريبي، ومطلوب من الباحثين تقديم أدلة حول سبب اختيارهم لإجابة معينة. ويمكن أن تشتمل تلك الأدلة على إشارات إلى وثائق بعينها، سواء بالإشارة إليها بشكل كامل أو إلى أقسام / فصول / صفحات منها، أو لقاءات شخصية مع المسؤولين العموميين. وسوف يتيح كل سؤال مربع "تعليقات" يمكن أن يقوم الباحثون بتلخيص الأدلة الداعمة به وشرح السبب وراء اختيار خيار إجابة محدد وعدم اختيار الخيارات الأخرى. الرجاء الاطلاع على النقاش الذي سيأتي لاحقاً والمتعلق بالاستشهادات والمراجع.

في هذا العام، تقدم شراكة الموازنة العامة (IBP) نظاماً جديداً يستخدمه كل الباحثون لإكمال استبيان الموازنة المفتوحة لعام 2015 – وهو عبارة عن أداة لإدارة المسح عبر الإنترنت. وأداة المسح تلك، والتي يطلق عليها اسم Indaba، تم تطويرها من خلال منظمة النزاهة العالمية (<https://www.globalintegrity.org/>) من أجل تضمين وتسريع عمليات تجميع ومناقشة ونقل البيانات الخام بين الباحثين العاملين في 101 دولة في مختلف أرجاء العالم. ملاحظات النزاهة العالمية، "لا يلزم إرفاق المرفقات برسائل البريد الإلكتروني أو تبادل رسائل البريد الإلكتروني. لقد تم تصميم أداة Indaba لجعل العمل الميداني العالمي المعقد والذي يحتاج إلى عمالة مكثفة أسهل وأكثر نظامية وأسرع."<sup>3</sup> لتساعد أداة Indaba فقط على تسريع عملية تجميع البيانات لاستبيان الموازنة المفتوحة، ولكنها ستساعد كذلك على تسهيل الأمر على الباحثين والنشطاء وشراكة الموازنة المفتوحة (IBP) فيما يتعلق بالتركيز على نتائج عمليات المسح.

بمجرد استيفاء الاستبيان، ستتم مراجعته من جانب مراجع نظير مجهول الاسم لديه معرفة كبيرة بنظام وضع موازنة الدولة المعنية للمساعدة في ضمان صحة وموضوعية النتائج التي أخرجها الباحث أو فريق البحث. وبعد الحصول على إذن من الباحث، سيتم السعي وراء الحصول على مجموعة ثانية من التعليقات التي توفرها الحكومة.

من الأهمية بمكان بالنسبة للباحثين ملاحظة ما يلي:

- يركز الاستبيان على أنشطة الحكومة المركزية ولا يعالج دور الدولة والحكومات المحلية. لأن الاستبيان تم تصميمه لقياس شفافية الموازنة والمساءلة بطريقة من شأنها أن تسمح بالمقارنات بين الدول، فهو ليس مناسباً تماماً لاستقصاء العلاقات بين الجهات الحكومية، والتي يمكن أن تتفاوت طبيعتها بشكل كبير من دولة إلى أخرى. وقد يرغب الباحثون المهتمون بدراسة العلاقات المالية بين الجهات الحكومية في دولتهم في النظر في وضع أسئلة تكميلية لحصر هذه الأنشطة.
- يسعى الاستبيان بوجه عام لاكتشاف ما يحدث عملياً، وليس ما يقتضيه القانون. وينص عدد قليل من الأسئلة التي تشير إلى الأحكام القانونية على ذلك بشكل واضح في السؤال. وينبغي على الباحثين الإجابة على الغالبية العظمى للأسئلة استناداً إلى الممارسة الفعلية في دولتهم. يوضح هذا التركيز على ما يحدث عملياً أنه في بعض الحالات قوانين الموازنة حسنة النية ليست منفذة فعلياً، وبالتالي تأثيرها ضئيل على عملية وضع الموازنة. ولا ينبغي في الوقت نفسه تفسير هذا التركيز على أنه تقليل من أهمية تقنين جوانب معينة لعملية وضع الموازنة، إن الاشتراطات القانونية للانفتاح والشفافية هي جزء أساسي لضمان وضع الموازونات الشفافة والمتجاوبة والخاضعة للمساءلة والكفاءة والفعالة المستدامة.
- يهتم الاستبيان ما لم ينص على خلاف ذلك بوثائق الموازنة التي يتم توفيرها للجمهور. يُرجى الإجابة على 133 سؤالاً في الأقسام من الثاني وحتى الخامس للاستبيان استناداً إلى وثائق الموازنة المتوفرة للجمهور.
- تهدف الأسئلة ما لم ينص على خلاف ذلك إلى الانطباق على الجزء الأكثر استيفاء مؤخراً لعملية وضع الموازنة والذي يعالجه السؤال. ونتيجة لذلك، من المرجح أن ينطبق الاستبيان على موازونات منذ عدة أعوام (راجع إرشادات الجدول 1). الرجاء ملاحظة أنه بالنسبة للدول المدرجة في مسح الموازنة المفتوحة لعام 2012، لا يمكن استخدام الوثائق التي تم استخدامها للإجابة على مسح الموازنة المفتوحة لعام 2012 للإجابة على استبيان الموازنة المفتوحة لعام 2015.

<sup>3</sup>موقع ويب Indaba: <http://getindaba.org/>

## هيكل الاستبيان

يضم استبيان الموازنة المفتوحة خمسة أقسام. يحتوي القسم الأول (القسم الأول: توافر وثائق الموازنة الرئيسية للعامة) على سلسلة لأربعة جداول تسمح للباحثين بدراسة ورسم خريطة لتوافر ونشر وثائق الموازنة الرئيسية الثمانية لدولة ما. ويتطلب القسم الأول من الباحث أن يحدد كل وثيقة من الوثائق الأساسية للموازنة والتي تصدرها دولة ما (أو يخفق في إصدارها) خلال كل مرحلة من المراحل الأربعة لعملية الموازنة،

مع توفير تفاصيل حول إتاحة الوثائق والنشر في الوقت المناسب، مع أخذ أي قوانين تحكم عملية الموازنة في الدولة في الاعتبار. ومن ثم يستخدم الباحث هذه المعلومات للإجابة على أغلبية 133 سؤالاً في الأقسام المتبقية للاستبيان (الأقسام من 2 إلى 5). يتم تجميع الأسئلة التي عددها 133 سؤالاً في أربعة أقسام: والقسم الثاني: شمولية مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية، والقسم الثالث: شمولية وثائق الموازنة الرئيسية الأخرى، والقسم الرابع: قوة مؤسسات الرقابة، والقسم الخامس: مشاركة الجمهور في عملية وضع الموازنة.

يهدف القسم الثاني من الاستبيان (شمولية مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية) إلى تقييم المعلومات التي يتم توفيرها في مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية والوثائق الداعمة له. ويستحق مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية اهتماماً كبيراً لأنه برنامج العمل لكيفية تمويل الحكومة وإنفاقها للأموال لتحقيق أهداف سياستها الاقتصادية والاجتماعية. وهي على هذا النحو كثيراً ما تخضع لأشد تدقيق ونقاش خلال عام الموازنة.

إن كيفية التزام مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية عن كذب بالممارسات الجيدة لتقديم معلومات الموازنة يتم نقلها بوجه عام وانعكاسها في وثائق الموازنة الأخرى التي يتم إصدارها في جميع مراحل العملية. على سبيل المثال، إذا اعتمدت الحكومة الممارسة الجيدة لتوفير تصنيف مفصل للغاية لنفقاتها التي تشمل أقسامها الوظيفية والاقتصادية والإدارية في مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية، فإنه من المحتمل جداً أن تكون في وضع نقل هذه الممارسة من خلال نشر تقاريرها المالية في المراحل الأخرى لدورة الموازنة، مثل تلك الموجودة في تقاريرها الدورية وتقارير نهاية ال عام.

يهدف القسم الثالث من الاستبيان (شمولية وثائق الموازنة الرئيسية الأخرى) إلى تقييم المعلومات التي يتم توفيرها في وثائق الموازنة السبعة الأخرى التي يجب أن يتم نشرها في عملية الموازنة برمتها. وتتوازي الأسئلة التي يتم طرحها في هذا القسم مع العديد من تلك الأسئلة التي يتم طرحها في القسم الثاني، ولكنها، بدلاً من مجرد تقييم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية، فإن هذه الأسئلة تركز على بيان ما قيل الموازنة، والموازنة الموضوعية، وموازنة المواطنين، وتقارير العام، ومراجعة منتصف العام، وتقرير نهاية العام، وتقرير المراجعة.

يقيم القسم الرابع من الاستبيان (قوة مؤسسات الرقابة) مدى قوة السلطة التشريعية وجهاز الرقابة الأعلى (SAI) إزاء الإشراف على عملية الموازنة. على سبيل المثال، يفحص سؤال ما الدرجة التي يمكن أن تعدل بها السلطة التشريعية مقترح الموازنة المقدم من السلطة التنفيذية، وهناك سؤال آخر يسأل عما إذا كان جهاز الرقابة الأعلى يمتلك السلطة التقديرية من الناحية القانونية لتنفيذ عمليات المراجعة التي يراها.

ويركز القسم الخامس (مشاركة الجمهور في عملية وضع الموازنة) على فرص إشراك الجمهور خلال عملية وضع الموازنة - وهي تنمة ضرورية لشفافية الموازنة. من أجل الوصول إلى معلومات الموازنة للمساهمة في تحسين سياسات الموازنة وتنفيذها ونجاحها، يجب أن يفترض ذلك بالفرص المتاحة للجمهور لاستخدام هذه المعلومات للمشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالموازنة والرقابة. ينظر القسم الأخير من الاستبيان في شأن العمليات والآليات والممارسات المتاحة للسلطة التنفيذية والتشريعية ولجهاز الرقابة الأعلى لضمان إشراك الجمهور في عملية التكوين والنقاشات / الموافقات وعمليات التنفيذ والمراجعة للموازنة القومية للدولة.

## تقسيم الاستبيان حسب وثائق الموازنة الرئيسية

كما ذكرنا من قبل، تم تقسيم أغلبية الاستبيان حسب نوع وثائق الموازنة. يركز القسم الثاني على مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية، في حين أن القسم الثالث يغطي وثائق الموازنة السبعة المتبقية. ويمكن العثور على وصف تفصيلي لكل وثيقة من وثائق الموازنة الرئيسية الثمانية في إرشادات الاستبيان، قبل مجموعة الأسئلة المتعلقة بالوثيقة المعنية ذات الصلة. يوضح

المربع الوارد أدناه مجموعة الأسئلة التي تتطابق مع كل وثيقة من وثائق الموازنة.

الرجاء ملاحظة أنه لا يجوز للباحثين استخدام المعلومات الواردة في وثيقة يتم إصدارها خلال إحدى مراحل دورة الموازنة للإجابة على تلك الأسئلة المتعلقة بوثيقة أخرى من وثائق الموازنة. وذلك لأن المقصود تحديداً من الاستبيان هو تقييم المعلومات المتوفرة للجمهور خلال كل مرحلة من المراحل المختلفة لعام الموازنة. على سبيل المثال، عند الإجابة على الأسئلة المتعلقة بمقترح الموازنة للسلطة التنفيذية، يجب ألا يستخدم الباحثون المعلومات من الوثائق التي يتم إصدارها أثناء المراحل الأخرى من مراحل دورة الموازنة (على سبيل المثال، التقارير الدورية أو تقارير نهاية العام أو تقارير المراجعة).

مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية	الأسئلة من 1 إلى 53
البيان التمهيدي للموازنة	الأسئلة من 54 إلى 58
الموازنة المقررة	الأسئلة من 59 إلى 63
موازنة المواطنين	الأسئلة من 64 إلى 67
التقارير الدورية	الأسئلة من 68 إلى 75
المراجعة النصف سنوية	الأسئلة من 76 إلى 83
تقرير نهاية العام	الأسئلة من 84 إلى 96
تقرير المراجعة	الأسئلة من 97 إلى 102

### هيكل الإجابات على الأسئلة

أغلبية الأسئلة لها أربع إجابات محتملة، بالإضافة إلى "لا ينطبق / أخرى". وهناك مجموعة من الأسئلة التي تتم الإجابة عليها باستخدام نعم / لا، بحيث يكون الخيار "ج" هو "لا ينطبق / أخرى". وعموماً، أول إجابة (الخيار "أ") هي الإجابة الأكثر إيجابية، والتي تعكس أفضل ممارسة لموضوع ذلك السؤال. وتهدف الإجابة الثانية (الخيار "ب") إلى أن تعكس الممارسة الجيدة. وتعكس الإجابة "ج" الممارسة السيئة أو الضعيفة، بينما الإجابة الرابعة (الخيار "د") هي الأكثر سلبية. يتم توفير تفسيرات تفصيلية لخيارات الإجابة المناسبة بشكل مفرد في الإرشادات التي تتبع كل سؤال من أسئلة الاستبيان الـ 133.

ولأغراض تسجيل النقاط الرقمية للإجابات، تسجل الإجابة "أ" بـ 100 في المائة، و"ب" بـ 67 في المائة، وتسجل "ج" بـ 33 في المائة، بينما تسجل "د" بصفر في المائة. ولا يتم وضع الإجابات "هـ" (لا ينطبق / أخرى) في الاعتبار عند تسجيل النقاط الرقمية.

تحاول الإجابات "أ" على الأسئلة كما ذكرنا أعلاه أن تحصر "أفضل ممارسة" عندما يتعلق الأمر بموازنة شفافة وخاضعة للمساءلة. في أغلب الأحوال، يتم أخذ أفضل الممارسات تلك فيما يتعلق بالجدول الزمني والمحتويات الخاصة بوثائق الموازنة المحددة من الإرشادات التي يمكن العثور عليها في أفضل الممارسات لشفافية الموازنة التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)

(<http://www.oecd.org/gov/budgeting/Best%20Practices%20Budget%20Transparency%20-%20complete%20with%20cover%20page.pdf>)، ودليل الشفافية النقدية لصندوق النقد الدولي (IMF) (2007) (<http://www.imf.org/external/np/pp/2007/eng/051507m.pdf>) والمسودة المنقحة لقانون الشفافية المالية (يوليو 2013) (<http://www.imf.org/external/np/exr/consult/2013/fisctransp/pdf/070113.pdf>) وإطار عمل

الإنفاق العام والمحاسبة المالية (PEFA) ([http://www.pefa.org/sites/pefa.org/files/attachments/PMFEng-finalSZreprint04-12\\_1.pdf](http://www.pefa.org/sites/pefa.org/files/attachments/PMFEng-finalSZreprint04-12_1.pdf)). ومع ذلك، يعالج الاستبيان موضوعات معينة بالإضافة إلى تلك المتعلقة بوثائق الموازنة وبالنسبة لكثير من هذه المسائل، لا تتواجد "أفضل ممارسات" موحدة. ولذلك، يحدد الاستبيان أهدافاً معقولة في هذه المجالات مع التركيز على وضع معايير أو قواعد.

### متى يتم اختيار الإجابة "لا ينطبق"؟

بالرغم من صياغة أسئلة وإجابات استبيان الموازنة المفتوحة للتطبيق على جميع الدول تقريباً، هناك مناسبات لا تتوافق فيها مع الظروف الخاصة في الدولة. ولهذه الحالات ينبغي اختيار الإجابة "هـ" (لا ينطبق / أخرى). وينبغي على الباحثين استخدام

هذه الإجابة باعتدال واختيارها فقط بعد المراجعة الدقيقة لسريان جميع الإجابات الأخرى. ولغرض تسجيل النقاط الرقمية للاستبيان، فإن الإجابة "هـ" (لا ينطبق / أخرى) تسفر عن إسقاط السؤال المشار إليه من الاعتبار وحذفه من التسجيل الرقمي. مع العلم أنه خلال عملية الفحص، سوف يتصل أعضاء هيئة شراكة الموازنة الدولية IBP بالباحثين لمناقشة جميع الأسئلة التي يتم اختيار الخيار "لا ينطبق" عليها.

وينبغي على الباحثين تقديم إيضاح موجز في مقطع "التعليق" لكل الأسئلة المجاب عنها بـ "لا ينطبق / أخرى" فيما يتعلق بالسبب الذي يروونه وراء اختيار الخيار "لا ينطبق"، أو السبب الذي يمكن أن يجعل إجابة أخرى أكثر ملاءمة.

### الإجابات التي تشتمل على وثائق "غير متوفرة" للجمهور

المقصود تحديداً من استبيان الموازنة المفتوحة هو تقييم المعلومات حول موازنة الحكومة المركزية المتوفرة للجمهور. لذا ينبغي على الباحثين عدم الإجابة عن الأسئلة القائمة على المعلومات التي قد يكون لها وصول فريد، على سبيل المثال، من خلال جهات اتصال بالسلطة التنفيذية أو من وثيقة قد تكون قد قدمت من جانب تشريع ودي. إذا لم تتوفر معلومات للجمهور، ينبغي كقاعدة عامة أن يتم اختيار الإجابة "د".

وعلاوة على ذلك، إذا كانت الوثيقة ليست متوفرة للجمهور، ينبغي إذاً اختيار الخيار "د" لجميع الأسئلة المتعلقة بتلك الوثيقة. على سبيل المثال، إذا لم يتم توفير مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية للجمهور بعد طرحها في التشريع وكان يتوفر فقط بعد إقرار السلطة التشريعية للموازنة، فإن كل الأسئلة من 1 إلى 53 ينبغي الإجابة عليها بالخيار "د". وبالمثل، إذا لم يتم توفير المراجعة نصف السنوية للجمهور أو ليست ضمن الإطار الزمني المحدد، فإن كل الأسئلة من 76 إلى 83 يجب الإجابة عليها بالخيار "د".

### الاستشهادات والمراجع

لقد كان طرح نتائج استبيان الموازنة المفتوحة السابقة حدثاً رفيع المستوى استدعى تمحيصاً كبيراً وحقق النقاش العام العالمي بشأن مسألة شفافية الموازنة. ونحن نتوقع أن يؤدي إصدار نتائج استبيان الموازنة المفتوحة بين الدول لعام 2015 إلى خلق نفس الحالة. وعلى هذا النحو، نطلب من الباحثين ذكر المصدر أو المرجع عند الإجابة على الأسئلة من 1 إلى 133 في الاستبيان. والمقصود من هذه الأدلة الداعمة للإجابات هو تعزيز ثقة وسائل الإعلام وغيرهم من المستخدمين في نتائج مسح الموازنة المفتوحة.

استشهد بليجاز بالمصدر أو قدم تعليلاً قصيراً (قصير بقدر جملة واحدة أو فقرة واحدة، حسب الحاجة) للإجابات الخاصة بكل سؤال. وينبغي أن يشير الاستشهاد أو التعليق إلى العنوان ورقم الصفحة أو إلى جزء من وثيقة الموازنة التي تم أخذ إجابتك منها، أو ينبغي أن يصف الظروف التي قادتك لاختيار إجابة معينة.

الرجاء جعل كل الاستشهادات والتعليقات موجزة ضمن إطار حدود عدد الكلمات التي تحددها منصة المسح المتاحة عبر الإنترنت.

وينبغي أيضاً أن يضع الباحثون في اعتبارهم أن هذه هي مبادرة دولية وأن العديد من أولئك الذين قد يقرؤون استبيان الدولة قد لا يكونون على دراية بتفاصيل عملية وضع الموازنة في تلك الدولة أو بالأشخاص أو الجهات الفاعلة الهامة في مشهد وضع الموازنة. لذا ينبغي على الباحثين توضيح عناوين الوثائق وتجنب أو إيضاح أي مصطلحات متخصصة قد تستخدم في دولتهم وأن يوضحوا للقارئ أي ظرف من الظروف الاستثنائية التي قد تكون أثرت على إجابتهم، والتي قد لا يكون الجمهور الدولي على علم بها.

- ويمكن أن يكون الاستشهاد القصير للإشارة إلى معلومات مستمدة من وثيقة موازنة عبارة عن جملة واحدة أو جملتين من حيث الطول ونصها كما يلي (ينبغي على الباحثين أن يدرجوا عنوان الإنترنت / عنوان URL للوثيقة المذكورة، إذا كانت منشورة على شبكة الإنترنت):

يمكن الاطلاع على المعلومات التي تحدد مصادر مختلفة للإيرادات الضريبية من حيث النوع في الصفحة رقم 36 من



الملحق رقم 5 من مشروع الموازنة الاتحادية لعام 2012، تحت عنوان "مبلغ إيرادات الموازنة الاتحادية لعام 2012".

أو

تظهر المعلومات في القسم رقم 5 لرسالة الإحالة التي ترافق الموازنة، وهي بعنوان "الموازنة الموحدة للقطاع العام لعام 2010". ويمكن رؤية رسالة الإحالة تلك على شبكة الإنترنت على الصفحة [www.mecon.gov.ar/ong/html/proy2010/mensaje/cap5.htm](http://www.mecon.gov.ar/ong/html/proy2010/mensaje/cap5.htm).

- في الحالات التي تقدم فيها وثائق الموازنة معلومات جزئية فقط، يمكن أن يختار الباحثون تقديم استشهدا يعطي بعض الرؤى للقارئ في سبب اختيارهم للإجابة "ب" أو "ج". ويمكن تقديم تعليق على النحو التالي:

ترد معلومات تفصيلية حول البرنامج لأكثر من ثلثي الإنفاق بدءًا من الصفحة رقم 34 لموازنة الجمهورية للعام المالي 2012. ومع ذلك لا تقدم بعض الوكالات والهيئات، مثل وزارة الزراعة، تفصيلاً على مستوى البرنامج لموازنتها. وبدلاً من ذلك، تم سرد النفقات لهذه الهيئات بوضوح بوصفها إجمالياً كلياً للوزارة أو بوصفها تحويلاً لكيان عام.

أو

يتم تقديم معلومات النفقات متعددة الأعوام لتصنيفين من التصنيفات الثلاثة: يمكن العثور على المعلومات الاقتصادية والوظيفية في الفقرات من الثانية إلى الخامسة من مقترح الموازنة العامة الذي يحمل الاسم "الموازنة الموحدة للقطاع العام للعام 2013"، وتوقعات الموازنة لأعوام متعددة". ويتم توفير معلومات مفصلة عمومًا حسب التصنيف الإداري لعام الموازنة ذي الصلة، أو في التقارير الخاصة بالجهات المانحة الدولية.

- إذا كانت الوثيقة المعنية أو المعلومات غير متوفرة للجمهور، يجوز للباحثين أن يقرروا تقديم استشهدا على النحو التالي:  
هذه الوثيقة ليست متوفرة للجمهور.

أو

يتم إنتاج هذه الوثيقة لأغراض داخلية ولكنها ليست متوفرة للجمهور.

أو

إن مراجعة مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية لعام 2012، الذي يحمل العنوان "الموازنة الموحدة للقطاع العام في عام 2012"، والوثائق الداعمة المصاحبة له ("الموازنة الاستثمارية لمشروعات الدولة و"شروط القروض") تشير إلى أن هذه المعلومات لا تظهر في الوثائق.

- وفي بعض الحالات، قد يرغب الباحثون في تقديم مثال لتعزيز مصداقية إجاباتهم. ويمكن أن يقدم المثال أيضًا رؤية للقراء حول سبب اختيار إجابة معينة. ويمكن أن يعزز تقديم تفاصيل محددة للأمثلة التي يتم توفيرها (مثل التواريخ والأسماء والأحداث) من مدى فائدتها. على سبيل المثال:

إن الموعد النهائي لكي تقدم السلطة التنفيذية مقترحها للموازنة إلى السلطة التشريعية مقرر حسب قانون الإدارة المالية (القانون رقم 24.156). ومع ذلك، نادرًا ما تلتزم السلطة التنفيذية بهذا الموعد. على سبيل المثال، خلال عام الموازنة 2013، كان مطلوبًا من السلطة التنفيذية بحسب القانون أن تقدم مقترحها بحلول 30 أبريل، لكنها لم تتقدم بهذا المقترح حتى 26 مايو.

أو

ليس هناك شرط قانوني يتعلق بالموعد النهائي لطرح الموازنة إلى البرلمان قبل بداية عام الموازنة. وهذا يحد من فرصة تأييد ومشاركة المجتمع المدني والجمهور. على سبيل المثال، ينتهي عام الموازنة للحكومة في 30 يونيو، لكن خلال عام الموازنة 2013، لم يتم طرح الموازنة حتى الأسبوع الأول من شهر يوليو. وكانت السلطة التشريعية تحت ضغط لاعتماد الوثيقة، واستمرت المناقشة قبل اعتمادها فقط من 3-8 يوليو.

ملاحظة هامة لأولئك الباحثين في الدول حيث تم الانتهاء من استبيان الموازنة المفتوحة في عام 2012: يرجى تقديم إيضاح في قسم "التعليق" عند تغيير الإجابات عن استبيان العام 2012. وقد يكون هذا الإيضاح قصيراً جداً، مثل:

توضح الإجابة المحددة تحسناً [تدهوراً] في الأداء عن جولة عام 2012 للبحث.

أو

العرض [أو الممارسة] مماثلة لتلك التي في الفترة السابقة، ولكن إعادة تقييم الباحث قد أدت إلى تغيير في الإجابة.

سوف يسرع توفير هذا الإيضاح الموجز للتغييرات في الإجابات من فترة إلى أخرى بصورة كبيرة من وقت المراجعة اللازم للاستبيان. (ينوي أعضاء هيئة شراكة الموازنة الدولية IBP الاتصال بالباحثين حول كل تغيير في الإجابة من جولة للبحث إلى التالية والتي لم تكن مصحوبة بإيضاح.)

#### الاستشهادات للمعلومات من المقابلات مع المسؤولين الحكوميين

سكنون المقابلات مع المسؤولين في السلطتين التنفيذية والتشريعية وجهاز الرقابة الأعلى ضرورية لاستكمال بعض أجزاء الاستبيان وجدول القسم الأول. على سبيل المثال، سيكون من الضروري إجراء مقابلة مع مسؤول من الوزارة المختصة لتحديد ما إذا كان لم يتم إخراج وثيقة أم أنه تم إخراج وثيقة لأغراض داخلية فقط.

تستكشف بعض الأسئلة القدرات الداخلية للتشريع والمعلومات التي توفرها السلطة التنفيذية وجهاز الرقابة الأعلى لأعضاء السلطة التشريعية. وسوف تتطلب هذه الأسئلة على الأرجح مقابلة مع مشرع أو عضو لهيئة السلطة التشريعية. وينبغي على الباحثين التأكد من أن أنهم يقابلون مشرعين ليسوا أعضاء في الحزب الحاكم أو في التحالف الحاكم في دولتهم، سواء للحصول على إجابات لهذه الأسئلة أو لفهم وجهة نظرهم. وينبغي أن يتم تسجيل الإخفاق في تقديم معلومات لأحزاب المعارضة في قسم "التعليقات" لهذه الأسئلة.

ويجوز للباحثين أيضاً استخدام قسم "التعليقات" لتدوين أي أحزاب سياسية كبيرة في دولهم تم استبعادها من الوصول لمعلومات الموازنة أو مناقشة الموازنة. قد يكون هذا لأن الافتقار لانتخابات تشريعية حرة ونزيهة يمنع وصول هذه الأحزاب إلى السلطة التشريعية نفسها، أو بسبب ظروف أخرى مثل الرفض التعسفي أو الانسحاب من التسجيل في الأحزاب السياسية.

من المحتمل أن تتطلب معظم الأسئلة الواردة في القسم الخامس حول إشراك الجمهور من الباحث فحص الوثائق المتوفرة للجمهور ومقابلة المسؤولين على حد سواء لحصر الممارسة الفعلية لمختلف المؤسسات من حيث التعامل مع الجمهور خلال المراحل المختلفة لعملية وضع الموازنة.

ينبغي على الباحثين محاولة تحديد هوية جميع المسؤولين الذين يقابلونهم لأغراض استكمال الاستبيان من أجل تعزيز مصداقية استشاداتهم. وقد يكون هذا مهماً بصفة خاصة عندما يتم طرح نتائج المسح في الدول التي لا تؤدي بشكل جيد. ومع ذلك، ليس مطلوباً من الباحثين تحديد المسؤولين الذين تتم مقابلتهم بالاسم في الاستبيان. (في بعض الدول، لن يكون من الممكن الحصول على مقابلة في موقع التسجيل مع مسؤول، والعديد من المسؤولين لن يسمح بإجراء المقابلة إلا بشرط عدم نشر أسماءهم.)

ومع ذلك، إذا كان ذلك ممكناً، ينبغي على الباحثين محاولة تحديد هوية المسؤولين الذين تتم مقابلتهم بتحديد أكبر قدر الإمكان. على سبيل المثال، يجب أن يقوموا بتضمين أكبر قدر ممكن من المعلومات التالية: اسم المسؤول ولقبه أو لقبها والوزارة أو

الهيئة وتاريخ المقابلة بالإضافة إلى المعلومات ذات الصلة التي تم استخلاصها من المقابلة.

## مراجعة الأقران

بعد أن يستكمل الباحث أو فريق البحث الاستبيان ويقدمه، سيراجع أعضاء هيئة شراكة الموازنة الدولية (IBP) ويناقشوا مع الباحثين أي مسائل تشير إلى أنه تم اختيار الإجابات باستخدام الافتراضات التي لم تكن تتفق مع منهجية مسح الموازنة/المفتوحة. وبعد ذلك سيقدم الاستبيان إلى مراجع مجهول الاسم للمراجعة. والقصد من استخدام نظام مراجعة الأقران مجهولي الاسم هو زيادة ثقة وسائل الإعلام وغيرها من المستخدمين من أن البيانات دقيقة وخالية من التحيز المحتمل. وما لم يعترض الباحث، ستسعى شراكة الموازنة الدولية (IBP) أيضًا إلى الحصول على تعليقات من حكومة الدولة، والتي قد يتم إدراجها ضمن مجموعة ثالثة من تعليقات المراجعة.

حالما تتم مراجعة الاستبيان، سوف تتصل شراكة الموازنة الدولية (IBP) بالباحث أو فريق البحث لمواصلة مناقشة ما إذا كانت الفروق بين إجابات الباحث وتلك التابعة للمراجعين الأقران تحتاج إلى التوفيق أم لا. وقد نطلب، كجزء من هذه العملية، من الباحثين كتابة المزيد من التفاصيل حيال إجاباتهم المختارة. ونتوقع أن يكون هذا التفصيل موجزا ولا يتجاوز طوله أربع فقرات لكل سؤال.

## شراكة الموازنة الدولية استبيان الموازنة المفتوحة لعام 2015 والإرشادات ذات الصلة

### القسم الأول: توافر وثائق الموازنة الرئيسية للعمامة

#### مقدمة:

إن هدف الاستبيان هو دراسة شفافية نظام الموازنة، بحيث يكون تركيزه بشكل أساسي على وثائق الموازنة الرئيسية التي ينبغي توفيرها للجمهور، وفقاً للممارسة الجيدة الدولية. يحتوي القسم الأول للاستبيان على سلسلة مكونة من أربعة جداول تسمح للباحثين بفحص وربط التوفر للعمامة ونشر وثائق الموازنة الأساسية للدولة (أي البيان التمهيدي للموازنة المقترح للموازنة التنفيذية (EBP) ووثائق الموازنة الداعمة لمقترح الموازنة للسلطة التنفيذية (EBP) وموازنة المواطنين والموازنة المقررة والتقارير السنوية والمراجعة نصف السنوية وتقرير نهاية العام وتقرير المراجعة)، بالإضافة إلى أي قوانين قومية تنظم عمليات الموازنة والإدارة المالية. وبمجرد تعبئة هذه الجداول، يتم استخدامها كأساس لإكمال باقي الاستبيان، حيث يشير الباحثون إلى الوثائق المحددة المذكورة في الجداول من أجل الإجابة على الأسئلة المضمنة في الأقسام من الثاني إلى الخامس من الاستبيان.

### الجدول رقم 1: وثائق الموازنة الرئيسية

بالنسبة للجدول رقم 1 في الاستبيان، يجب أن يقوم الباحثون بتوفير العنوان الكامل لكل وثيقة موازنة (على سبيل المثال، يمكن أن يكون عنوان بيان الموازنة التمهيدي هو "الموازنة المقترحة للدولة لعام 2014 أو إرشادات تجهيز الخطة والموازنة السنوية للعام 2014 / 2015") بالإضافة إلى تاريخ نشرها (إذا كانت متاحة للعمامة). لاحظ أن هذا التاريخ ليس بالضرورة نفس التاريخ المذكور على الوثيقة نفسها. وإذا كانت الوثيقة ليست متوفرة للجمهور، يرجى ذكر عبارة "غير متوفرة". ويمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات حول تعريف "الوثائق المتوفرة للجمهور" في إرشادات الجدول رقم 2 أدناه.

وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن يقوم الباحثون بتسجيل العام المالي الذي تشير إليه وثيقة الموازنة. وينبغي على الباحثين تسجيل المعلومات الخاصة بأحدث إصدار تم إطلاقه من الوثيقة وتقييمها للمرحلة ذات الصلة من دورة الموازنة. على سبيل المثال، إذا كان الباحث يقيم توافر وشمولية الوثائق التي تتعلق بمقترح الموازنة للسلطة التنفيذية، يجب عليه استخدام وثائق مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية لعام الموازنة المقبل، أو، اعتماداً على تقويم الموازنة، الموازنة التي تم تقريرها للتو. وبالتالي، إذا لم تطرح السلطة التنفيذية مقترحها للعام المقبل أو لم تطرح مقترحها ضمن الإطار الزمني المناسب للموازنة التي تم تقريرها مؤخراً، لا ينبغي على الباحثين حينها تقييم الوثائق التي تم إنتاجها أثناء عام مالي سابق. وينطبق الشيء نفسه على الوثائق ذات الصلة بالتنفيذ أو المراجعة؛ يجب على الباحثين تقييم تلك الوثائق والتي كان ينبغي أن تكون متوفرة للجمهور في الفترة الأخيرة التي تندرج ضمن الجدول الزمني لطرح الوثائق عن كل مرحلة (انظر إرشادات الجدول رقم 2 والجدول رقم 3 التاليين).

ومن المحتمل أن تكون الوثائق التي يتم تقييمها ذات صلة بالعديد من أعوام الموازنة المختلفة. على سبيل المثال، افترض أن الاستبيان يجري استكماله في أغسطس 2013 في دولة سنتها المالية تمتد من أبريل إلى مارس. وافترض أيضاً أنه تم بالفعل النظر في الموازنة لذلك العام المالي (2013-2014) من جانب السلطة التشريعية وتم إقرارها في القانون. في هذه الحالة، ينبغي على الباحث استخدام الوثائق التي تتعلق بموازنة 2013-2014 للأسئلة حول مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية وعملية صياغة ومناقشة واعتماد الموازنة. وسوف يعتبر العام المالي 2013-2014 عام الموازنة (BY) لهذه الأسئلة. ومع ذلك، لأن العام المالي 2013-2014 بدأ لتوه، فإن الأسئلة المتعلقة برصد الموازنة من خلال المراجعة نصف السنوية يجب أن تنطبق على التقرير الصادر عن المراجعة نصف السنوية لموازنة 2012-2013، لأن هذه هي أحدث موازنة

أُخرج عنها هذا التقرير (في أغسطس لن يكون قد مر سوى خمسة أشهر في عام الموازنة 2013-2014). وعلاوة على ذلك، بالرغم من اكتمال العام المالي 2012-2013 في هذا المثال، قد لا تكون تقارير المراجعة أو نهاية العام لذلك العام قد طُرحت بعد في معظم الدول. في هذه الحالة، يجب أن تشير الإجابات على الأسئلة المتعلقة بتقرير المراجعة إلى موازنة 2011-2012 (ملاحظة: يجب أن يتم إصدار تقرير المراجعة خلال ثمانية عشر شهرًا من نهاية فترة التقارير من أجل أن يصبح التقرير مؤهلاً لأن يصبح "متوفرًا للجمهور" في استبيان الموازنة المفتوحة).

ولا يوجد أي استثناء للإرشاد الوارد أعلاه. ومن ناحية أخرى، إذا - فقط إذا - لم يتم طرح وثيقة بعينها لأحدث موازنة مالية بسبب حدث ما غير عادي ونادر مشروع (على سبيل المثال الانتخابات)، يجوز استعمال العام المالي السابق كأساس للإجابة على الأسئلة المتعلقة بهذه الوثيقة. وينبغي على الباحثين في هذه الحالات النادرة توفير الأساس المنطقي لهذا الاختيار أسفل إجاباتهم على الاستبيان. الرجاء الاطلاع على برنامج شراكة الموازنة الدولية (IBP) عند تحديد ما إذا كان هناك استثناء يسري أم لا.

وفي النهاية، أثناء إكمال هذا الجدول، قد يرغب الباحثون في الرجوع إلى دليل الشفافية في تقارير الموازنة الحكومية التابع لشراكة الموازنة الدولية (IBP) (<http://internationalbudget.org/wp-content/uploads/Guide-to-Transparency-in-Government-Budget-Reports-Why-are-Budget-Reports-Important-and-What-Should-They-Include-English.pdf>) أو أفضل الممارسات لشفافية الموازنة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) (<http://www.oecd.org/gov/budgeting/Best%20Practices%20Budget%20Transparency%20-%20complete%20with%20cover%20page.pdf>)، مما يوفر وصفًا شاملاً وواضحًا لكل وثيقة من وثائق الموازنة ومحتوياتها. أخبرنا الباحثون خلال الجولات السابقة من مسح الموازنة المفتوحة أن هذه المراجع كانت بمثابة وسيلة مساعدة هامة لهم أثناء تحديد والتمييز بين وثائق الموازنة. ويمكن أن يكون التمييز في كثير من الدول بين الوثائق صعبًا جدًا، ولأغراض الإجابة على الأسئلة في القسمين الثاني والثالث للاستبيان، من المهم جدًا عدم الخلط بين هذه الوثائق.

الجدول رقم 1 - وثائق الموازنة الرئيسية

وثيقة الموازنة	العنوان بالكامل	العام المالي الذي تشير إليه وثيقة الموازنة	تاريخ النشر
البيان التمهيدي للموازنة			
مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية (EBP)			
وثائق مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية (EBP) الداعمة			
وثائق مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية (EBP) الداعمة			
وثائق مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية (EBP) الداعمة			
الموازنة المقررة			
موازنة المواطنين (لمقترح الموازنة للسلطة التنفيذية (EBP) أو الموازنة المقررة)			
التقارير السنوية			
التقارير السنوية الإضافية			
التقارير السنوية الإضافية			
المراجعة نصف السنوية			
تقرير نهاية العام			
تقرير المراجعة			

## الجدول رقم 2: التفاصيل المتعلقة بالتوافر

يستفسر الجدول رقم 2 عن التفاصيل المتعلقة بالتوافر. عند الإجابة على أول ثلاثة أسئلة في الجدول، وخصوصاً على السؤال الثالث، يجب أن يشير الباحثون إلى الإطار الزمني الموضح في الإرشادات الخاصة بالجدول رقم 3. للإجابة على السؤالين الأول والثاني، قد يحتاج الباحثون إلى مراسلة أو زيارة المكتب الحكومي ذي الصلة. يمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات حول هذه الخطوات في استبيان وإرشادات مسح الموازنة المفتوحة لعام 2015.

وتركز الأسئلة الثمانية التالية في الجدول على الوسائل التي تتاح بها الوثائق للجماهير. تعد وسيلة التوزيع عاملاً هاماً، لأن بعض الوسائل تكون أكثر شمولية من غيرها. على سبيل المثال، لا تضمن منشورات الموقع الإلكتروني إمكانية الوصول لأنه في كثير من الدول الوصول إلى الإنترنت لا يزال غير متوفر على نطاق واسع أو لا يزال مكلفاً أو أن تحميل وثائق كبيرة الحجم، مثل تقارير الموازنة، أمر باهظ التكاليف. وبالتالي، تسأل عدة أسئلة من ضمن الأسئلة الواردة في الجدول حول توزيع المطبوعات و / أو النسخ البرمجية المجانية (أو مقابل رسم رمزي). الرجاء الوضع في الاعتبار أنه للإجابة على بعض هذه الأسئلة، مثل ما إذا كانت الوثائق متاحة في شكل نسخ مطبوعة، يجب أن يرسل الباحثون المكتب الحكومي ذي الصلة أو يقوموا بزيارته. يمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات حول هذه الخطوات في استبيان وإرشادات مسح الموازنة المفتوحة لعام 2015.

### التعريفات الضرورية اللازمة للإجابة على أسئلة الجدول رقم 2

- **البيانات قابلة للقراءة من خلال الماكينات:**  
المواد (البيانات أو المحتويات) قابلة للقراءة من خلال الماكينات إذا كانت بتنسيق يمكن معالجته بسهولة من خلال جهاز كمبيوتر – يمكنك الاطلاع على المزيد في الصفحة: <http://okfn.org/opendata/glossary/#sthash.yqY4SD2Q.dpuf>
- **"إصدار المواطنين" من وثيقة الموازنة:**  
بينما كان يعتقد في البداية أن موازنة المواطنين نسخة مبسطة لمقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الموازنة المقررة، تتطور الممارسة الجيدة وتقتصر أن تصدر موازنات "المواطنين" لكل من وثائق الموازنة الرئيسية خلال كل مرحلة من المراحل الأربعة لدورة الموازنة. يمكن أن يستخدم ذلك لإبلاغ المواطنين بحالة الإدارة المالية العامة أثناء دورة الموازنة بشكل كامل. بينما من المسلم به أنه قد يكون غير معقول أن نتوقع أن يتم إخراج موازنة المواطنين لكل واحدة من تلك الوثائق الرئيسية، يبدو مقبولاً أن نتوقع أنه وفقاً للممارسة الجيدة، تطرح السلطة التنفيذية موازنة المواطنين لكل مرحلة من المراحل الأربعة لعملية وضع الموازنة لتمكين المواطنين من معرفة ما يجري، من حيث الإدارة المالية العامة، في جميع مراحل دورة الموازنة بأكملها.

### كيفية تحديد توافر الوثائق للجماهير؟

وتُعرف وثائق الموازنة المتوفرة للجمهور بأنها تلك الوثائق التي يكون جميع المواطنين قادرين على الحصول عليها من خلال طلب للجهة العامة المخولة بإصدار الوثيقة. يتم تصنيف وثائق وتقارير الموازنة التي تخرجها السلطة التنفيذية أو الكيانات الأخرى، مثل جهاز الرقابة الأعلى (SAI)، لأغراض هذا الاستبيان في الفئات الخمسة التالية:

1. الوثائق التي لا تُخرج على الإطلاق.
  2. الوثائق التي يتم إخراجها وتوفيرها للجمهور ولكن ليست ضمن الإطار الزمني المحدد في منهجية مسح الموازنة المفتوحة (OBS)، راجع استبيان وإرشادات مسح الموازنة المفتوحة لعام 2015.
  3. الوثائق التي يتم إنتاجها للأغراض الداخلية فقط، وبالتالي، لا يتم توفيرها للجمهور.
  4. الوثائق التي يتم إخراجها وتوفيرها للجمهور إما مجاناً أو مقابل رسم رمزي، ولكن فقط بناءً على طلب من المكتب الحكومي ذي الصلة. الرجاء ملاحظة أن تلك الرسوم يجب أن تكون أقل من الحد الأدنى للأجور في تلك الدولة ذات الصلة.
  5. الوثائق التي يتم إخراجها وتوزيعها على الجمهور إما مجاناً أو مقابل رسم رمزي، وبطريقة يمكن للجمهور الوصول إلى الوثائق من خلالها عبر وسائل بخلاف طلبها بشكل مباشر من المسؤول التنفيذي (على سبيل المثال، يمكن أن يتم نشر الوثائق على شبكة الإنترنت أو الاحتفاظ بها في مكتبة عامة).
- ينبغي فقط أن تعتبر وثيقة ما "متوفرة للجمهور" في حالة إما "4" أو "5" أعلاه، لأغراض الإجابة على أسئلة الاستبيان. إليكم أدناه معايير إضافية لمساعدتكم على تحديد ما إذا كان يمكن اعتبار الوثيقة "متوفرة للجمهور" أم لا.

- ينبغي اعتبار الوثائق المتوفرة على شبكة الانترنت (حتى لو كان هذا هو المكان الوحيد المتوفرة فيه) متوفرة للجمهور.
- ينبغي اعتبار الوثيقة التي لا تتوفر إلا من خلال الاشتراك في نشرة متخصصة أو منشور صادر عن السلطة التنفيذية غير متوفرة للجمهور، ما لم تكن هذه النشرة في متناول عامة الجمهور إما مجاناً، من خلال دفع رسم اشتراك رمزي، أو من خلال مصادر أخرى، مثل المكتبات العامة.
- إذا كانت وثيقة ما ليست متوفرة من الجهة المصدرة، ينبغي اعتبارها غير متوفرة للجمهور. على سبيل المثال، إذا لم يكن من الممكن الحصول على تقرير المراجعة من جهاز الرقابة الأعلى (SAI)، ولكنه قد يكون متوفرًا عند الطلب من المُشرِّع، ينبغي إذن اعتبار الوثيقة غير متاحة للجمهور. وبالمثل، فإن الوثائق التي تقدمها السلطة التنفيذية إلى السلطة التشريعية لكنها لا توفرها لعامة الجمهور عند الطلب، ينبغي اعتبارها غير متوفرة للجمهور.
- يجب أن تكون الوثيقة متوفرة لجميع أفراد الجمهور الذين يطلبونها لتكون متوفرة للجمهور. وينبغي اعتبار الوثيقة المتوفرة فقط لأفراد أو أعضاء معينين من الجمهور ولكنها محجوبة عن الآخرين الذين يطلبونها غير متوفرة للجمهور. على سبيل المثال، في بعض الدول التي قد يحصل فيها فقط أولئك الذين يحتفظون بعلاقات ودية مع المسؤولين الحكوميين على الوثائق، بينما يتم رفض الطلبات المقدمة من عامة المواطنين أو منظمات المجتمع المدني المختارة. وينبغي على الباحثين النظر في إجراء اختبار مثل الموضح أدناه لجمع أدلة على رفض طلبات الحصول لوثائق الموازنة.

إذا كان لدى الباحثين أي شكوك عما إذا كان يتم رفض طلبات الحصول على الوثيقة، يرجى النظر في سؤال باحثين آخرين أو مجموعات المجتمع المدني أو أفراد الجمهور في دولتك لتختبر واقعيًا توافر الوثائق. واطلب منهم طلب الوثيقة لتقرير ما إذا كانت هناك حالات رفض تعسفي أم لا. سجل تجارب أولئك الذين قدموا طلبات للوثائق وتم رفضها، شاملة تفاصيل بشأن من قدم الطلب وتاريخ وقت الطلب واسم المسؤول أو المكتب الذي قدم فيه الطلب وأية أسباب لهذا الرفض. يمكن أن تكون هذه المعلومات دليلاً قيماً للغاية لعرضه على الجمهور مع نتائج البحث ولدعم الدعوة للمطالبة باعتماد إجراءات واضحة قانوناً والتي تقضي بأن يجعل المسؤولون الوثائق متوفرة للجمهور.

## الجدول رقم 2 – تفاصيل حول التوافر



وثائق الموازنة							
ضع علامة على المربع إذا كانت الإجابة على السؤال "نعم"							
تقرير المراجعة (AR)	تقرير نهاية العام (YER)	المراجعة نصف السوية (MYR)	التقرير الدوري (IYR)	موازنة المواطنين (CB)	الموازنة المقررة (EB)	مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية (EBP)	البيان التمهيدي للموازنة (PBS)
							هل يتم إنتاج الوثيقة على الإطلاق؟
							هل يتم إنتاج الوثيقة للأغراض الداخلية فقط؟
							هل يتم نشرها في توقيت متأخر للغاية مقارنة بالإطار الزمني المقبول؟
							هل تكون الوثيقة متاحة للجمهور في شكل نسخ مطبوعة، مقابل رسوم؟
							هل تكون الوثيقة متاحة للجمهور في شكل نسخ مطبوعة، مجاناً؟
							هل تكون الوثيقة متاحة للجمهور في شكل نسخ برمجية، مقابل رسوم؟
							هل تكون الوثيقة متاحة للجمهور في شكل نسخ برمجية، مجاناً؟
							هل تتاح الوثيقة للجمهور على شبكة الإنترنت؟
							إذا كانت الوثيقة متاحة عبر الإنترنت، يرجى توفير عنوان الإنترنت / عنوان URL
							هل يمكن قراءة الوثيقة باستخدام الماكينات؟ [للسخ الإلكترونية فقط]
				لا يسري			هل هناك "إصدار للمواطنين" من وثيقة الموازنة؟

### الجدول رقم 3: متى تتاح وثائق الموازنة الرئيسية للجمهور؟

ينظر الجدول رقم 3 عن كثب في شأن توفير وثائق الموازنة للجمهور وهو يسأل الباحثون لتحديد متى يتم نشر وثائق الموازنة الرئيسية بشكل نموذجي. إليكم أدناه الحد الأدنى للإطار الزمني الذي يجب أن تتم إتاحة الوثائق خلاله للجمهور لكي يتم اعتبارها متاحة للجمهور، وهو ما يتوافق مع الخيار "ج" في الجدول رقم 3. يمكن أن تقوم بعض الحكومات بنشر وثائق الموازنة قبل آخر التواريخ المحتملة الموضحة أدناه بكثير. وفي تلك الحالات، يجب أن يختار الباحثون الخيار "أ" أو الخيار "ب" عند تعبئة الجدول رقم 3.

ويجب اختيار الخيار "د" للوثائق التي لا يتم إنتاجها أو التي يتم نشرها في وقت متأخر للغاية بحيث لا يمكن اعتبارها متوفرة للجمهور.

- البيان التمهيدي للموازنة: يجب أن يتم إصداره للجماهير قبل شهر على الأقل من تقديم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية إلى السلطة التشريعية من أجل البت فيه.
- مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية: يجب أن يتم إصداره للجماهير، كحد أدنى، أثناء قيام السلطة التشريعية بالبت في المقترح وقبل أن توافق السلطة التشريعية عليه (تصدره).
- الموازنة المقررة: يجب إصدارها للجمهور في موعد أقصاه ثلاثة أشهر بعد الموافقة على الموازنة من قبل السلطة التشريعية.
- التقارير السنوية: يجب إصدارها للجمهور في وقت لاحق لا يتجاوز ثلاثة أشهر بعد انتهاء فترة التقارير.
- المراجعة نصف السنوية: يجب إصدارها للجمهور في وقت لاحق لا يتجاوز ثلاثة أشهر بعد انتهاء فترة التقارير (أي بعد ثلاثة أشهر من منتصف العام المالي).
- تقرير نهاية العام: يجب إصداره للجمهور في موعد أقصاه عام بعد نهاية العام المالي الذي يصدر هذا التقرير بشأنه.
- تقرير المراجعة: يجب إصداره للجمهور في موعد أقصاه 18 شهرًا بعد نهاية العام المالي الذي يصدر هذا التقرير بشأنه.

### الجدول رقم 3 - متى تتاح وثائق الموازنة الرئيسية للجمهور؟

**البيان التمهيدي للموازنة: متى يتاح البيان التمهيدي للموازنة للجمهور؟**

- أ. قبل أربعة أشهر على الأقل قبل عام الموازنة، وقبل شهر على الأقل من تقديم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية إلى السلطة التشريعية
- ب. قبل شهرين على الأقل ولكن أقل من أربعة أشهر قبل عام الموازنة، وقبل شهر على الأقل من تقديم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية إلى السلطة التشريعية
- ج. أقل من شهرين قبل عام الموازنة، ولكن قبل شهر على الأقل من تقديم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية إلى السلطة التشريعية
- د. لا يتم إصداره للجماهير، أو يتم إصداره قبل أقل من شهر من تقديم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية إلى السلطة التشريعية

**مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية: متى يتاح مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية للجمهور؟**

- أ. قبل ثلاثة أشهر على الأقل قبل عام الموازنة، وقبل اعتماد الموازنة من خلال السلطة التشريعية
- ب. قبل شهرين على الأقل قبل عام الموازنة، ولكن قبل أقل من ثلاثة أشهر منه، وقبل اعتماد الموازنة من خلال السلطة التشريعية
- ج. قبل أقل من شهرين من عام الموازنة، ولكن قبل اعتماد الموازنة من خلال السلطة التشريعية على الأقل
- د. لا يتم إصدار هذه الوثيقة للجمهور، أو يتم إصدارها بعد اعتماد الموازنة من خلال السلطة التشريعية

**الموازنة المقررة: متى تتاح الموازنة المقررة للجمهور؟**

- أ. بعد أسبوعين أو أقل من إقرار الموازنة
- ب. بين أسبوعين إلى ستة أسابيع بعد إقرار الموازنة
- ج. أكثر من ستة أسابيع، وأقل من ثلاثة أشهر، بعد إقرار الموازنة
- د. لا يتم إصدارها للجماهير، أو يتم إصدارها بعد أكثر من ثلاثة أشهر من إقرار الموازنة

**التقارير السنوية: متى تتاح التقارير السنوية للجمهور؟**

أ. كل شهر على الأقل، وخلال شهر من الفترة الخاضعة للتغطية

ب. كل ربع عام على الأقل، وخلال ثلاثة أشهر من الفترة الخاضعة للتغطية

ج. كل نصف عام على الأقل، وخلال ثلاثة أشهر من الفترة الخاضعة للتغطية

د. لا يتم إصدار هذه التقارير للجمهور

**المراجعة نصف السنوية: متى تتاح المراجعة نصف السنوية للجمهور بعد منتصف العام المالي (على سبيل المثال، بعد مرور ستة أشهر من العام المالي)؟**

أ. بعد ستة أسابيع أو أقل بعد منتصف العام

ب. بعد تسعة أسابيع أو أقل ولكن أكثر من ستة أسابيع بعد منتصف العام

ج. أكثر من تسعة أسابيع، لكن أقل من ثلاثة أشهر، بعد منتصف العام

د. لا يتم إصدارها للجماهير، أو يتم إصدارها بعد أكثر من ثلاثة أشهر من منتصف العام

**تقرير نهاية العام: متى يتم توفير تقرير نهاية العام للجمهور بعد نهاية عام الموازنة؟**

أ. بعد ستة أشهر أو أقل بعد نهاية عام الموازنة

ب. بعد تسعة أشهر أو أقل، وبما لا يقل عن ستة أشهر، من نهاية عام الموازنة

ج. بعد أكثر من تسعة أشهر، وخلال 12 شهرًا، من نهاية عام الموازنة

د. لا يتم إصداره للجماهير، أو يتم إصداره بعد أكثر من 12 شهرًا من نهاية عام الموازنة

**تقرير المراجعة: متى تتم مراجعة وإصدار النفقات السنوية النهائية للوزارات القومية بعد نهاية العام المالي (باستثناء البرامج السرية)؟**

أ. بعد ستة أشهر أو أقل بعد نهاية عام الموازنة

ب. بعد 12 شهرًا أو أقل، وبما لا يقل عن ستة أشهر، من نهاية عام الموازنة

ج. بعد أكثر من 12 شهرًا، وخلال 18 شهرًا، من نهاية عام الموازنة

د. لا يتم إصداره للجماهير، أو يتم إصداره بعد أكثر من 18 شهرًا من نهاية عام الموازنة

#### الجدول رقم 4: الأسئلة العامة

يستفسر الجدول رقم 4 حول القوانين والممارسات الحكومية المتعلقة بأمور الشفافية وقدرة المواطنين على الوصول إلى الموازنة والمعلومات غير المتعلقة بالموازنة. يطلب السؤال الأول من الباحث أن يسرد أي مواقع بوابة حكومية على الويب يمكن العثور من خلالها على المعلومات المالية. على سبيل المثال، في نيوزيلندا، يستضيف موقع ويب وزارة الخزانة (<http://www.treasury.govt.nz/>) المعلومات الهامة المتعلقة بالموازنة، بما في ذلك بيان ما قبل الموازنة، ومقترح الموازنة للسلطة التنفيذية، وموازنة المواطنين، وتقارير العام، ومراجعة منتصف العام، وتقرير نهاية العام. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مكتب الاستشارات البرلمانية (<http://www.legislation.govt.nz/>) يقوم بنشر الموازنة المقررة في حين ينشر موقع ويب المراقب والمراجع العام (<http://www.oag.govt.nz/>) تقرير المراجعة السنوي. يمكن أن يقدم الباحث في الشؤون النيوزيلندية الارتباطات الخاصة بتلك المواقع. وقد قامت دول أخرى بتطوير مواقع بوابة تشتمل على معلومات مالية، رغم أنها لا تكون بتنسيق "الوثائق". على سبيل المثال، تم إنشاء مواقع البوابة تلك من خلال المكسيك (<http://www.transparenciapresupuestaria.gob.mx/ptp/index.jsp>) والفلبين (<http://budgetngbayan.com/>) والبرازيل (<http://www.portaltransparencia.gov.br/>).

يستفسر السؤال الثاني عن تواجد أي قوانين قومية تحكم الإدارة والمراجعة المالية العامة. يمكن أن تشتمل تلك القوانين على قانون للتمويل العام أو قسم من أقسام الدستور أو قانون للموازنات العضوية. على سبيل المثال، يمكن أن يقوم الباحث في الشؤون الكينية بتضمين الارتباط إلى قانون الإدارة المالية العام الصادر في عام 2012 في تلك الدولة (<http://cickenya.org/index.php/legislation/acts/item/245-the-public-finance-management-act-2012>)، في حين يمكن أن يقوم الباحث في الشؤون المقدونية بتضمين ارتباط إلى قانون مراجعة الدولة الصادر في تلك الدولة ([http://www.dzr.gov.mk/EN/Uploads/1\\_State%20Audit%20Law\\_adopted%20May%202010\\_ENG.pdf](http://www.dzr.gov.mk/EN/Uploads/1_State%20Audit%20Law_adopted%20May%202010_ENG.pdf)).

وفي النهاية، يطلب الجدول من الباحث أن يسرد أي قوانين تنظم الوصول إلى المعلومات أو الشفافية أو مشاركة المواطنين. وبعد قانون الحق في الحصول على المعلومات الصادر في الهند عام 2005 (<http://righttoinformation.gov.in/>) مثلاً لهذا النوع من أنواع القوانين. ويمكن العثور على المزيد من المعلومات حول كيفية الوصول إلى تشريع المعلومات (البنود الدستورية والقوانين والتشريعات)، بما في ذلك أمثلة على القوانين النموذجية، هنا: <http://www.right2info.org/laws/constitutional-provisions-laws-and-regulations#section-1>.

#### الجدول رقم 4 – الأسئلة العامة

هل هناك موقع ويب أو بوابة على الويب للمعلومات المالية الحكومية؟	لا	نعم	إذا اخترت "نعم"، فقم بتوفير معلومات إضافية
هل هناك قانون (أو قوانين) لتوجيه الإدارة المالية العامة؟			الارتباط
هل هناك قوانين إضافية لتنظيم ما يلي:			العنوان، الارتباط
			العنوان، الارتباط

			<ul style="list-style-type: none"> <li>• الوصول إلى المعلومات؟</li> <li>• الشفافية؟</li> <li>• مشاركة المواطنين؟</li> </ul>
--	--	--	---

#### القسم الثاني: شمولية مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية

##### **مقدمة:**

تنظر الفئة العريضة الأولى للأسئلة في استبيان الموازنة المفتوحة في المعلومات المقدمة وفيما يتعلق بمقترح الموازنة للسلطة التنفيذية بمجرد تقديمها إلى السلطة التشريعية للنظر فيها وكيفية تقديم تلك المعلومات. وعادة ما يتلقى مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية المزيد من الاهتمام - من السلطة التشريعية ووسائل الإعلام والجمهور - عن أي وثيقة موازنة أخرى تصدرها السلطة التنفيذية بصورة منتظمة. ويجعل هذا المستوى المتزايد للاهتمام من الضروري أن يتم توفير مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أية وثائق للموازنة داعمة على نطاق واسع وتوفير المعلومات الواضحة والشاملة.

يعد مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية وثيقة من بين أهم وثائق السياسات التي تصدرها الدولة كل عام، حيث إن الدول تترجم العديد من أهداف السياسات الخاصة بها إلى إجراءات من خلال الموازنة. ويمكن أن تختلف طبيعة مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية من دولة إلى أخرى: فأحياناً تكون وثيقة واحدة وأحياناً تكون عبارة عن مجموعة وثائق متعددة. ومن الضروري أن يتسم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية بالشفافية لأن المقترحات الخاصة به تحدد العائدات (الضرائب التي يدفعها المواطنون) والنفقات (كيفية توزيع الموارد الحكومية بين المواطنين) والديون (مقدار التكلفة الحكومية الذي تتحمله الأجيال الحالية أو المستقبلية). ولإتاحة الفرصة لإجراء مناقشات عامة وتشريعية مبنية على اطلاع حول الموازنة، فإن أفضل الممارسات تدعو السلطة التنفيذية إلى توفير تفسير كامل للضرائب وخطط الإنفاق والاقتراض قبل إقرارها. يهدف القسم الأول من الاستبيان إلى تقييم محتويات مقترح الموازنة للسلطة التشريعية.

وينبغي على الباحثين لأغراض الإجابة على الأسئلة التالية (من 1 إلى 53) استخلاص إجاباتهم من مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية الرئيسي والمتاح للجمهور، وكذلك أي وثائق موازنة داعمة قد توفرها السلطة التنفيذية للجمهور. ولا اعتبارها متوفرة للجمهور حسب منهجية مسح الموازنة المفتوحة، لا بد من طرح مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية وأي وثائق داعمة للجمهور قبل أن تقوم السلطة التشريعية باعتماد الموازنة. (انظر القسم 1 في الجدول رقم 3: متى تتاح وثائق الموازنة الرئيسية للجمهور). إذا لم يكن مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية يعتبر متاحاً للجمهور، وفقاً لمعايير مسح الموازنة المفتوحة، فإنه يجب اختيار الخيار "د" لكل الأسئلة المتعلقة بمقترح الموازنة للسلطة التنفيذية.

وهناك ثلاثة أنواع مختلفة من تصنيفات النفقات. وكل نظام من أنظمة التصنيف له ميزات مختلفة، ويوفر الإجابات على أسئلة مختلفة:

- الوحدة التجارية ← من ينفق الأموال
- التصنيف الوظيفي ← الأغراض التي يتم إنفاق الأموال فيها
- التصنيف الاقتصادي ← الأشياء التي يتم إنفاق الأموال عليها

على عكس التصنيف حسب الوحدة الإدارية، والذي يميل إلى أن يكون فريداً لكل دولة، تم وضع وتوحيد التصنيفات الوظيفية والاقتصادية لموازنات الحكومات من جانب المؤسسات الدولية. وتسهل المقارنات بين الدول من خلال الالتزام بهذه المعايير للتصنيف الدولي.

يتم تكرار الأسئلة المتعلقة بتصنيف النفقات عبر الاستبيان، لكل وثيقة من وثائق الموازنة المختلفة. ومن الضروري أن يتم تقديم بيانات الموازنة بتنسيق متنسق عبر مختلف مراحل عملية الموازنة من أجل تسهيل الشفافية والمحاسبة.

1. هل يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة النفقات لعام الموازنة بحيث تكون مصنفة حسب الوحدة الإدارية (أي حسب الوزارات أو الإدارات أو الهيئات)؟

- أ. نعم، يتم تقديم الوحدات الإدارية التي تنجم عنها كل النفقات.
- ب. نعم، يتم تقديم الوحدات الإدارية التي ينجم عنها ثلثا النفقات على الأقل، وليس كلها.
- ج. نعم، يتم تقديم الوحدات الإدارية التي ينجم عنها أقل من ثلثي النفقات.
- د. لا، لا يتم تقديم النفقات حسب الوحدات الإدارية.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

### الإرشادات:

يعالج السؤال 1 تقديم النفقات حسب الوحدة الإدارية. وتشير المعلومات إلى الجهة الحكومية (الإدارة أو الوزارة أو الوكالة) التي ستكون مسؤولة عن إنفاق الأموال، والتي ستكون، في النهاية، خاضعة للمساءلة عن استخدامها.

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له النفقات لكل الوحدات الإدارية، بما يمثل كل النفقات في عام الموازنة. لاختيار الخيار "ب"، يجب أن تقدم الوحدات الإدارية الموضحة بشكل فردي في مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له ثلثي النفقات في عام الموازنة. بمعنى آخر، يجب أن يمثل مجموع النفقات التي يتم تعيينها إلى الوزارات والإدارات والهيئات الفردية (التعليم والصحة والبنية التحتية والداخلية والدفاع وما إلى ذلك) ثلثي إجمالي النفقات المحددة في الموازنة لهذا العام بعينه على الأقل. يسري الخيار "ج" إذا كان مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له يمثل الوحدات الإدارية التي تمثل أقل من ثلثي النفقات. يسري الخيار "د" إذا لم يتم تقديم النفقات حسب الوحدات الإدارية.

2. هل يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة النفقات لعام الموازنة حسب التصنيف الوظيفي؟

أ. نعم، يتم تقديم النفقات حسب التصنيف الوظيفي.

ب. لا، لا يتم تقديم النفقات حسب التصنيف الوظيفي.

ج. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

### الإرشادات:

يعالج السؤال 2 تقديم النفقات حسب التصنيف الوظيفي. يشير هذا التصنيف إلى غرض البرنامج أو القطاع أو الهدف الذي ستستخدم الأموال من أجله، مثل الصحة أو التعليم أو الدفاع. ولا يتم تحقيق التماشي بالضرورة بين الوحدات الإدارية والتصنيفات الوظيفية. على سبيل المثال، في دولة ما كل الوظائف التي ترتبط بإمداد المياه (والتي تقع ضمن وظيفة "الإسكان")، يمكن أن يتم تنفيذها من خلال وكالة حكومية مفردة، في حين أنه في دولة أخرى، يمكن أن يتم توزيعها بين وزارات البيئة والإسكان والتطوير الصناعي. وفي الحالة الأخيرة، تكون هناك ثلاث وزارات لديها برامج للتعامل مع إمداد المياه، وبالتالي تساهم ثلاث وزارات في تنفيذ وظيفة واحدة. وبنفس الطريقة، يمكن أن تقوم بعض الوحدات الإدارية بتنفيذ أنشطة يمكن أن تمتد بين أكثر من وظيفة واحدة. على سبيل المثال، في المثال الموضح أعلاه، يمكن أن يتم تصنيف بعض برامج وزارة البيئة كذلك ضمن وظيفة "الحماية البيئية".

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له النفقات لعام الموازنة حسب التصنيف الوظيفي.

3. إذا كان مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة يقدم النفقات لعام الموازنة حسب التصنيف الوظيفي، فهل التصنيف الوظيفي متوافق مع المعايير الدولية؟

أ. نعم، التصنيف الوظيفي متوافق مع المعايير الدولية.

ب. لا، التصنيف الوظيفي غير متوافق مع المعايير الدولية، أو لم يتم تقديم النفقات مصنفة حسب التصنيف الوظيفي.

ج. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

### الإرشادات:



يستفسر السؤال الثالث عما إذا كان التصنيف الوظيفي للدولة يتوافق مع المعايير الدولية أم لا. لاختيار الإجابة "أ"، يجب أن يتوافق التصنيف الوظيفي للدولة مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) وتصنيف الأمم المتحدة للوظائف الحكومية (COFOG)، أو أن يكون هناك رابط بين التقديم الوظيفي القومي وبين ذلك. يمكن الاطلاع على أفضل ممارسات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) لشفافية الموازنة من خلال الملف التالي:

<http://www.oecd.org/gov/budgeting/Best%20Practices%20Budget%20Transparency%20-%20complete%20with%20cover%20page.pdf>

يمكن الاطلاع على تصنيف الأمم المتحدة للوظائف الحكومية (COFOG) من خلال الصفحة: <http://unstats.un.org/unsd/cr/registry/regcst.asp?Cl=4> أو من خلال الملف التالي: <http://www.imf.org/external/pubs/ft/qfs/manual/pdf/ch6ann.pdf>.

4. هل يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة النفقات لعام الموازنة حسب التصنيف الاقتصادي؟

- أ. نعم، يتم تقديم النفقات حسب التصنيف الاقتصادي.
- ب. لا، لا يتم تقديم النفقات حسب التصنيف الاقتصادي.
- ج. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يستفسر السؤال 4 عما إذا كان مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له يقدم النفقات لعام الموازنة منظمة حسب التصنيف الاقتصادي أم لا. ويوفر التصنيف الاقتصادي معلومات عن طبيعة الإنفاق، مثل ما إذا كانت الأموال تستخدم لدفع الأجور والمرتبات أو للمشاريع الرأسمالية أو لمخصصات المساعدة الاجتماعية.

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له النفقات لعام الموازنة حسب التصنيف الاقتصادي.

5. إذا كان مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة يقدم النفقات لعام الموازنة حسب التصنيف الاقتصادي، فهل التصنيف الاقتصادي متوافق مع المعايير الدولية؟

- أ. نعم، التصنيف الاقتصادي متوافق مع المعايير الدولية.
- ب. لا، التصنيف الاقتصادي غير متوافق مع المعايير الدولية، أو لم يتم تقديم النفقات مصنفة حسب التصنيف الاقتصادي.
- ج. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يستفسر السؤال الخامس عما إذا كان التصنيف الاقتصادي للدولة يتوافق مع المعايير الدولية أم لا. لاختيار الإجابة "أ"، يجب أن يتوافق التصنيف الاقتصادي للدولة مع إحصاءات التمويل الحكومي (GFS) لصندوق النقد الدولي (IMF) لعام 2001. يمكنك الاطلاع على التصنيف الاقتصادي المتوافق مع إحصاءات التمويل الحكومي من هذا الملف: <http://www.imf.org/external/pubs/ft/gfs/manual/pdf/app4.pdf>. لتعرف على المزيد حول إحصاءات التمويل الحكومي، يمكنك كذلك الاطلاع على دليل إحصاءات التمويل الحكومي (GFS) لصندوق النقد الدولي (IMF) لعام 2001 (<http://www.imf.org/external/pubs/ft/gfs/manual/pdf/all.pdf>).

6. هل يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة النفقات للبرامج المفردة لعام الموازنة؟

- أ. نعم، يتم تقديم البرامج التي تمثل كل النفقات.
- ب. نعم، يتم تقديم البرامج التي تمثل ثلثي النفقات على الأقل، وليس كلها.
- ج. نعم، يتم تقديم البرامج التي تمثل أقل من ثلثي النفقات.
- د. لا، لا يتم تقديم النفقات حسب البرنامج.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يستفسر السؤال 6 عما إذا كان يتم تقديم النفقات حسب البرامج أم لا. ولا يوجد تعريف موحد لمصطلح "البرنامج"، والمعنى يمكن أن يختلف من دولة إلى أخرى. ومع ذلك، لأغراض الإجابة على الاستبيان، ينبغي على الباحثين التعامل مع مصطلح "برنامج" على أنه يعني أي مستوى تفاصيل أقل من الوحدة الإدارية – أي، أي تجميع برمجي أقل من مستوى الوزارة أو الإدارة أو الوكالة. على سبيل المثال، يمكن أن يتم تقسيم موازنة وزارة الصحة إلى مجموعات فرعية متعددة، مثل "الرعاية الصحية الأولية" أو "المستشفيات" أو "الإدارة". ويجب أن يتم اعتبار هذه المجموعات الفرعية على أنها برامج حتى إذا كان بالإمكان تقسيمها إلى وحدات أكثر تفصيلاً، إلا أنها لم يتم تقسيمها.

**ملاحظة للدول الناطقة بالفرنسية:** أحياناً يشار لتفصيل مستوى "البرنامج" باسم *le plan comptable* أو *le plan comptable detaille*. (عادة ما يتم ترميز هذه البيانات في قاعدة بيانات الإدارة المالية، باتباع خريطة حسابات الموازنة، بحيث يمكن تنظيمها حسب التصنيف الإداري والوظيفي).

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له النفقات لكل البرامج الفردية، بما يمثل كل النفقات في عام الموازنة. لاختيار الخيار "ب"، يجب أن تقدم البرامج الموضحة بشكل فردي في مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له ثلثي النفقات على الأقل في عام الموازنة. يسري الخيار "ج" إذا كان مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له يمثل البرامج التي تمثل أقل من ثلثي النفقات. يسري الخيار "د" إذا لم يتم تقديم النفقات حسب البرنامج.

يمكن أن تؤثر قرارات الموازنة للعام التالي على معاملات الموازنات المستقبلية. وبالتالي، من المفيد تقدير العائدات والنفقات للفترة متعددة الأعوام، مع فهم أن هذه التقديرات يمكن مراجعتها مع تغير الظروف. ويشار إليه أحياناً على أنه إطار الإنفاق متوسط الأجل (MTEF)، وغالباً ما تكون هذه الفترة المكونة من ثلاثة أعوام، أي عام الموازنة بالإضافة إلى عامين آخرين، وفقاً مناسباً لوضع الموازنة والتخطيط.

7. هل يمثل مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق موازنة داعمة تقديرات للنفقات لفترة متعددة الأعوام (لعمامين على الأقل بعد عام الموازنة) من خلال أي من تصنيفات النفقات الثلاثة (حسب التصنيف الإداري أو الاقتصادي أو الوظيفي)؟

- أ. نعم، يتم تقديم تقديرات النفقات متعددة الأعوام حسب تصنيفات النفقات الثلاثة كلها (حسب التصنيف الإداري والاقتصادي والوظيفي).
- ب. نعم، يتم تقديم تقديرات النفقات متعددة الأعوام حسب تصنيفين من تصنيفات النفقات الثلاثة.
- ج. نعم، يتم تقديم تقديرات النفقات متعددة الأعوام من خلال تصنيف واحد فقط من تصنيفات النفقات الثلاثة.
- د. لا، لا يتم تقديم تقديرات النفقات متعددة الأعوام من خلال تصنيف نفقات.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يستفسر السؤال رقم 7 عما إذا كان يتم تقديم تقديرات النفقات متعددة الأعوام حسب أحد تصنيفات النفقات الثلاثة، حسب التصنيف الإداري والاقتصادي والوظيفي، والتي تم التعرض لها في الأسئلة من 1 إلى 5 أعلاه. كل تصنيف من هذه التصنيفات يجب على سؤال مختلف: تشير الوحدة الإدارية إلى من ينفق الأموال، ويوضح التصنيف الوظيفي الغرض الذي يتم إنفاق الأموال من أجله، ويعرض التصنيف الاقتصادي الأشياء التي يتم إنفاق الأموال عليها.

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له تقديرات النفقات حسب تصنيفات النفقات الثلاثة لعامين على الأقل بعد عام الموازنة. لاختيار الخيار "ب"، يجب أن يتم تقديم تقديرات النفقات حسب اثنين من هذه التصنيفات الثلاثة. ويسري الخيار "ج" إذا كانت تقديرات النفقات متعددة الأعوام يتم تقديمها من خلال أحد التصنيفات الثلاثة. ويسري الخيار "د" إذا لم يكن يتم تقديم تقديرات النفقات متعددة الأعوام من خلال أي من التصنيفات الثلاثة.

8. هل يمثل مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق موازنة داعمة تقديرات للنفقات لفترة متعددة الأعوام (عامين على الأقل بعد عام الموازنة) حسب البرنامج؟

- أ. نعم، يتم تقديم تقديرات متعددة الأعوام للبرامج تمثل كل النفقات.
- ب. نعم، يتم تقديم تقديرات متعددة الأعوام للبرامج تمثل ثلثي النفقات على الأقل، وليس كلها.
- ج. نعم، يتم تقديم تقديرات متعددة الأعوام للبرامج تمثل أقل من ثلثي النفقات.
- د. لا، لا يتم تقديم تقديرات متعددة الأعوام للبرامج.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

### الإرشادات:

يستفسر السؤال رقم 8 عما إذا كان يتم تقديم تقديرات متعددة الأعوام حسب البرامج. ولا يوجد تعريف موحد لمصطلح "البرنامج"، والمعنى يمكن أن يختلف من دولة إلى أخرى. ومع ذلك، لأغراض الإجابة على الاستبيان، ينبغي على الباحثين فهم مصطلح "برنامج" بالرجوع إلى أي مستوى للتفصيل أدنى الوحدة الإدارية، مثل وزارة أو إدارة. على سبيل المثال، يمكن أن يتم تقسيم موازنة وزارة الصحة إلى مجموعات فرعية متعددة، مثل "الرعاية الصحية الأولية" أو "المستشفيات" أو "الإدارة". ويجب أن يتم اعتبار هذه المجموعات الفرعية على أنها برامج حتى إذا كان بالإمكان تقسيمها إلى وحدات أكثر تفصيلاً، إلا أنها لم يتم تقسيمها.

**ملاحظة للدول الناطقة بالفرنسية:** أحياناً يشار لتفصيل مستوى "البرنامج" باسم *le plan comptable* أو *le plan comptable detaille*. (عادة ما يتم ترميز هذه البيانات في قاعدة بيانات الإدارة المالية، باتباع خريطة حسابات الموازنة، بحيث يمكن تنظيمها حسب التصنيف الإداري والوظيفي).

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له النفقات لكل البرامج الفردية، بما يمثل كل النفقات لعامين على الأقل بعد عام الموازنة. لاختيار الخيار "ب"، يجب أن تقدم البرامج الموضحة بشكل فردي في مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له ثلثي النفقات على الأقل خلال الفترة متعددة الأعوام. يسري الخيار "ج" إذا كان مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له يمثل تقديرات متعددة الأعوام للبرامج التي تمثل أقل من ثلثي النفقات. يسري الخيار "د" إذا لم يتم تقديم التقديرات متعددة الأعوام حسب البرنامج.

وتفرز الإيرادات عمومًا في فئتين رئيسيتين: الإيرادات "الضريبية" و"غير الضريبية". والضرائب هي التحويلات الإجبارية التي تنجم عن ممارسة الحكومة لسلطتها السيادية. وأكبر مصادر الإيرادات الضريبية في بعض الدول هي الضرائب المفروضة على الدخل الشخصي والتجاري والضرائب على السلع والخدمات، مثل المبيعات أو ضرائب القيمة المضافة. وفئة الإيرادات غير الضريبية هي الأكثر تنوعًا، بدءًا من المنح من المؤسسات الدولية والحكومات الأجنبية إلى الأموال الممولة من خلال بيع السلع والخدمات المقدمة من الحكومة. لاحظ أنه يمكن اعتبار بعض أشكال الإيراد، مثل المساهمات في صناديق الضمان الاجتماعي، إما إيراد ضريبي أو غير ضريبي تبعًا لطبيعة منهجية التعامل مع هذه المساهمات. ونظرًا لأن الإيرادات المختلفة لها سمات مختلفة، بما في ذلك من يتحمل تبعات دفع الضرائب وكيف تتأثر عمليات التحصيل بالحالة الاقتصادية، فإنه يكون من المفيد تصنيف الإيرادات وعرضها اعتمادًا على مصدرها.

للحصول على المزيد من المعلومات، يرجى الاطلاع على دليل إحصاءات التمويل الحكومي (GFS) لعام 2001، وعلى وجه الخصوص الفهرس 4 <http://www.imf.org/external/pubs/ft/gfs/manual/pdf/app4.pdf>.

9. هل يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة المصادر المفردة للإيرادات الضريبية (مثل ضريبة الدخل أو ضريبة القيمة المضافة) لعام الموازنة؟

- أ. نعم، يتم تقديم المصادر المفردة للإيرادات الضريبية التي تمثل كل الإيرادات الضريبية.
- ب. نعم، يتم تقديم المصادر المفردة للإيرادات الضريبية التي تمثل ثلثي الإيرادات على الأقل، وليس كلها.
- ج. نعم، يتم تقديم المصادر المفردة للإيرادات الضريبية التي تمثل أقل من ثلثي الإيرادات المجمعة.
- د. لا، لا يتم تقديم المصادر المفردة للإيرادات الضريبية.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

### الإرشادات:

يهدف السؤال رقم 9 إلى تقييم درجة تصنيف المصادر المفردة للإيرادات "الضريبية" في الموازنة. وأكبر مصادر الإيرادات الضريبية في بعض الدول هي الضرائب المفروضة على الدخل الشخصي والتجاري والضرائب على السلع والخدمات، مثل المبيعات أو ضرائب القيمة المضافة.

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له كل المصادر المفردة للإيرادات الضريبية لعام الموازنة. لاختيار الخيار "ب"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له المصادر المفردة للإيرادات الضريبية التي تمثل، عندما يتم جمعها معاً، ما لا يقل عن ثلثي الإيرادات الضريبية، ولكن ليس كل الإيرادات. يسري الخيار "ج" إذا كان مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له يمثل المصادر المفردة للإيرادات الضريبية التي تمثل أقل من ثلثي الإيرادات الضريبية. يسري الخيار "د" إذا لم يتم تقديم المصادر المفردة للإيرادات الضريبية.

10. هل يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة المصادر المفردة للإيرادات غير الضريبية (مثل المنح ودخل الملكية ومبيعات السلع والخدمات التي تنتجها الحكومة) لعام الموازنة؟

- أ. نعم، يتم تقديم المصادر المفردة للإيرادات غير الضريبية التي تمثل كل الإيرادات غير الضريبية.
- ب. نعم، يتم تقديم المصادر المفردة للإيرادات غير الضريبية التي تمثل ثلثي الإيرادات غير الضريبية على الأقل، وليس كلها.
- ج. نعم، يتم تقديم المصادر المفردة للإيرادات غير الضريبية التي تمثل أقل من ثلثي الإيرادات غير الضريبية المجمعة.
- د. لا، لا يتم تقديم المصادر المفردة للإيرادات غير الضريبية.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

### الإرشادات:

يهدف السؤال رقم 10 إلى تقييم درجة تصنيف المصادر المفردة للإيرادات "غير الضريبية" في الموازنة. وفئة الإيرادات غير الضريبية تتسم بالتنوع ويمكن أن تشمل على الإيرادات التي تتراوح من المنح من المؤسسات الدولية والحكومات الأجنبية إلى الأموال الممولة من خلال بيع السلع والخدمات المقدمة من الحكومة.

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له كل المصادر المفردة للإيرادات غير الضريبية لعام الموازنة. لاختيار الخيار "ب"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له المصادر المفردة للإيرادات غير الضريبية التي تمثل، عندما يتم جمعها معاً، ما لا يقل عن ثلثي الإيرادات غير الضريبية، ولكن ليس كل الإيرادات. يسري الخيار "ج" إذا كان مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له يمثل المصادر المفردة للإيرادات غير الضريبية التي تمثل أقل من ثلثي الإيرادات غير الضريبية. يسري الخيار "د" إذا لم يتم تقديم المصادر المفردة للإيرادات غير الضريبية.

11. هل يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق موازنة داعمة لتقديرات للإيرادات حسب الفئة (مثل الإيرادات الضريبية وغير الضريبية) لفترة متعددة الأعوام (على الأقل عامين بعد عام الموازنة)؟

- أ. نعم، يتم تقديم التقديرات متعددة الأعوام حسب الفئة.
- ب. لا، لا يتم تقديم التقديرات متعددة الأعوام حسب الفئة.
- ج. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

### الإرشادات:

يقم السؤال 11 ما إذا كان يتم تقديم تقديرات الإيرادات لفترة متعددة الأعوام (على الأقل عامين بعد عام الموازنة) حسب "الفئة"، أي، هل يتم عرض المصادر الضريبية وغير الضريبية للإيرادات معاً أم بشكل منفصل.

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له التقديرات متعددة الأعوام للإيرادات حسب الفئة لعامين على الأقل بعد عام الموازنة ذي الصلة.

12. هل يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق موازنة داعمة تقديرات للمصادر المفردة للإيرادات لفترة متعددة الأعوام (على الأقل عامين بعد عام الموازنة)؟

- أ. نعم، يتم تقديم تقديرات متعددة الأعوام لمصادر الإيرادات المفردة لكل الإيرادات.
- ب. نعم، يتم تقديم تقديرات متعددة الأعوام لمصادر الإيرادات المفردة تمثل ثلثي النفقات على الأقل، وليس كلها.
- ج. نعم، يتم تقديم تقديرات متعددة الأعوام لمصادر الإيرادات المفردة تمثل أقل من ثلثي الإيرادات.
- د. لا، لا يتم تقديم تقديرات متعددة الأعوام لمصادر الإيرادات المفردة.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

### الإرشادات:

يقم السؤال 12 ما إذا كان يتم تقديم تقديرات الإيرادات للمصادر المفردة لفترة متعددة الأعوام (على الأقل عامين بعد عام الموازنة) أم لا. يسري هذا السؤال على الإيرادات الضريبية وغير الضريبية.

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له تقديرات متعددة الأعوام لكل مصادر الإيرادات بشكل مفرد، بحيث تمثل كل الإيرادات. لاختيار الخيار "ب"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له تقديرات متعددة الأعوام للمصادر المفردة للإيرادات والتي تمثل، عندما يتم جمعها معاً، ما لا يقل عن ثلثي الإيرادات الإجمالية، ولكن ليس كل الإيرادات. يسري الخيار "ج" إذا كان مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له يمثل تقديرات متعددة الأعوام لمصادر الإيرادات المفردة التي تمثل أقل من ثلثي النفقات. يسري الخيار "د" إذا لم يكن يتم تقديم مصادر الإيرادات المفردة لفترة متعددة الأعوام.

13. هل يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة ثلاثة تقديرات تتعلق بالاقتراض والدين الحكوميين: مبلغ صافي الاقتراض المطلوب أثناء عام الموازنة، وإجمالي الدين المعلق في نهاية عام الموازنة، ومدفوعات الفوائد للدين في عام الموازنة؟

- أ. نعم، يتم تقديم التقديرات الثلاثة المتعلقة بالاقتراض والدين الحكوميين.
- ب. نعم، يتم تقديم اثنين من التقديرات الثلاثة المتعلقة بالاقتراض والدين الحكوميين.
- ج. نعم، يتم تقديم تقدير من التقديرات الثلاثة المتعلقة بالاقتراض والدين الحكوميين.
- د. لا، يتم تقديم أي تقدير من التقديرات الثلاثة المتعلقة بالاقتراض والدين الحكوميين.

هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

### الإرشادات:

يستفسر السؤال 13 عن ثلاثة تقديرات رئيسية تتعلق بالاقتراض والدين والتي يجب أن يتم تضمينها في الموازنة:

- مقدار صافي الاقتراض الجديد المطلوب أثناء عام الموازنة،
- وإجمالي أعباء الديون الملقاة على عاتق الحكومة المركزية عند نهاية عام الموازنة،
- ومدفوعات الفوائد على الديون المعلقة لعام الموازنة.

الدين هو المبالغ المالية المتراكمة التي تقترضها الحكومة. ويمكن أن تقترض الحكومة من الأفراد ومن البنوك والشركات الموجودة داخل الدولة (الدين المحلي) أو من الدائنين خارج الدولة (الدين الخارجي). ويكون الدين الخارجي في الغالب مملوكًا للبنوك التجارية الخاصة أو للحكومات الأخرى أو للمؤسسات المالية الدولية، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي (IMF).

يشير صافي الاقتراض الجديد إلى المبالغ المالية الإضافية للقروض الجديدة المطلوبة لعام الموازنة لتمويل نفقات الموازنة التي تتجاوز الإيرادات المتاحة. يضيف صافي الاقتراض الجديد إلى الديون التراكمية. وهو يختلف عن إجمالي الاقتراض، والذي يشمل كذلك على القروض اللازمة لسداد الديون الحالية التي تصبح مستحقة أثناء عام الموازنة؛ ولا تتم إضافة الدين الذي يتم استبداله (أو ترحيله) إلى إجمالي الديون التراكمية.

ويتم دفع مدفوعات الفوائد الناجمة عن الدين (أو تكاليف خدمة الدين) بشكل نموذجي على فترات فاصلة منتظمة، ويجب أن يتم دفع هذه المدفوعات بشكل منتظم من أجل تجنب التأخر في الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالدين. وتكون مدفوعات الفوائد منفصلة عن مدفوعات الدين الأساسي، والتي لا يتم دفعها إلا عندما يصبح الدين مستحقًا وحينها يجب أن يتم دفعه كله بالكامل.

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له كل التقديرات الثلاثة المتعلقة بالاقتراض والدين. لاختيار الخيار "ب"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له تقدير واحد من التقديرات الثلاثة. يسري الخيار "د" عند عدم تقديم معلومات حول الاقتراض والدين لعام الموازنة.

14. هل يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة المعلومات المتعلقة بتكوين الدين الإجمالي المعلق عند نهاية عام الموازنة؟

(يجب أن تشمل المعلومات الأساسية على معدلات الفائدة على صكوك الديون، وملف تعريف استحقاق الديون، وهل الدين محلي أم خارجي).

أ. نعم، يتم تقديم المعلومات التي تتجاوز العناصر الأساسية حول تكوين إجمالي الديون المعلقة.

ب. نعم، يتم تقديم المعلومات الأساسية حول تكوين إجمالي الديون المعلقة.

- ج. نعم، يتم تقديم المعلومات، إلا أنها تقتصر إلى بعض العناصر الأساسية.  
د. لا، لا يتم تقديم المعلومات المتعلقة بتكوين إجمالي الديون المعلقة.  
هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يركز السؤال 14 على تكوين الدين الحكومي في نهاية عام الموازنة، حيث يستفسر عن تواجد المعلومات "الأساسية" المتعلقة بتكوين ذلك الدين. وتشمل هذه المكونات الأساسية على ما يلي:

- معدلات الفائدة على الدين؛
- وملف تعريف الاستحقاق للدين،
- هل الدين محلي أم خارجي.

تؤثر معدلات الفائدة على مقدار الفائدة الواجب دفعها إلى الدائنين. يشير ملف تعريف الاستحقاق إلى تاريخ الدفع النهائي للقرض، الواجب دفع الدين الأساسي (وكل الفوائد المتبقية) بحلوله؛ وبشكل نموذجي، يشتمل الإقراض الحكومي على خليط من الديون قصيرة المدة وبعيدة المدى. كما أوضحنا في السؤال 13، يكون الدين المحلي مملوكًا لمواطني الدولة والبنوك والشركات، في حين أن الدين الخارجي يكون مملوكًا للأجانب. وتعطي هذه العوامل المتعلقة بتكوين الدين مؤشرًا للتأثير المحتمل لوضع الدين في الدولة، وفي نهاية المطاف ما إذا كانت تكلفة خدمة الدين المتراكم ميسورة أم لا.

وبما يتجاوز هذه العناصر الأساسية، يمكن أن تقوم الحكومة كذلك بتقديم معلومات إضافية فيما يتعلق بتكوين الدين الخاص بها، بما في ذلك، على سبيل المثال: هل معدلات الفائدة ثابتة أم متغيرة، وهل يمكن استرداد الدين أم لا، وعملة الدين، وملف تعريف الدائنين (المؤسسات الثنائية، والمؤسسات متعددة الأطراف، والبنوك التجارية، والبنك المركزي، وما إلى ذلك)، وتحليل المخاطر المقترنة بالدين، ومتى أمكن، ما يتم استخدام الدين لتمويله.

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له كل المعلومات الأساسية المتعلقة بتكوين الدين الحكومي في نهاية عام الموازنة، بالإضافة إلى بعض المعلومات الإضافية بما يتجاوز العناصر الأساسية. لاختيار الخيار "ب"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له كل المكونات الأساسية المذكورة أعلاه. تسري الإجابة "ج" في حالة تقديم بعض المعلومات المتعلقة بتكوين الدين الحكومي، في حين لا يتم تضمين بعض المعلومات الأساسية. يسري الخيار "د" عند عدم تقديم معلومات حول تكوين الدين المعلق مع نهاية عام الموازنة.

15. هل يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة معلومات حول توقعات الاقتصاد الكلي التي تقوم عليها توقعات الموازنة؟

(يجب أن تتضمن المعلومات الأساسية مناقشة للتطلعات الاقتصادية بتقديرات مستوى إجمالي الناتج المحلي (GDP) الاسمي ومعدل التضخم والنمو الفعلي في إجمالي الناتج المحلي ومعدلات الفائدة).

- أ. نعم، يتم تقديم المعلومات التي تتجاوز العناصر الأساسية لتطلعات الاقتصاد الكلي.  
ب. نعم، يتم تقديم المعلومات الأساسية لتطلعات الاقتصاد الكلي.



- ج. نعم، يتم تقديم المعلومات، إلا أنها تفتقر إلى بعض العناصر الأساسية.  
 د. لا، لا يتم تقديم المعلومات المتعلقة بتطلعات الاقتصاد الكلي.  
 هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

### الإرشادات:

يركز السؤال 15 على تطلعات الاقتصاد الكلي التي تركز على إيرادات الموازنة وتقديرات النفقات، حيث يستفسر عما إذا كانت المعلومات "الأساسية" المتعلقة بالافتراضات الاقتصادية قد تم تقديمها أم لا. هذه المكونات الأساسية تشتمل على نقاش للتطلعات الاقتصادية بالإضافة إلى تقديرات لما يلي:

- مستوى إجمالي الناتج المحلي (GDP)؛
- ومعدل التضخم؛
- ونمو إجمالي الناتج المحلي (GDP) الحقيقي؛
- ومعدلات الفائدة.

في حين أن معلومات الاقتصاد الكلي الأساسية يجب أن تكون سمة قياسية في مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية، يمكن أن تختلف أهمية بعض أنواع افتراضات الاقتصاد الكلي من دولة إلى دولة أخرى. على سبيل المثال، تتأثر بعض تقديرات الموازنة بشكل خاص بالتغيرات التي تحدث في سعر النفط والسلع الأخرى.

وبما يتجاوز هذه العناصر الأساسية، توفر بعض الحكومات كذلك معلومات إضافية فيما يتعلق بالتطلعات الاقتصادية، بما في ذلك، على سبيل المثال: معدلات الفائدة قصيرة المدى وبعيدة المدى، ومعدل التوظيف والبطالة، ومُخفض إجمالي الناتج المحلي، وسعر النفط والسلع الأخرى، والحساب الحالي، ومعدل الصرف، وتكوين نمو إجمالي الناتج المحلي.

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له كل المعلومات الأساسية المتعلقة بتطلعات الاقتصاد الكلي بالإضافة إلى بعض المعلومات الإضافية التي تتجاوز العناصر الأساسية. لاختيار الخيار "ب"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له كل المكونات الأساسية المذكورة أعلاه. تسري الإجابة "ج" في حالة تقديم بعض المعلومات المتعلقة بتطلعات الاقتصاد الكلي، في حين لا يتم تضمين بعض المعلومات الأساسية. يسري الخيار "د" إذا لم يتم تقديم معلومات متعلقة بالاقتصاد الكلي.

16. هل يظهر مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة تأثير افتراضات الاقتصاد الكلي المختلفة (أي تحليل الحساسية) على الموازنة؟

(يجب أن تتضمن المعلومات الأساسية تقديرات التأثير على النفقات والعائدات والدين للافتراضات المختلفة لمعدل التضخم والنمو في إجمالي الناتج المحلي (GDP) الحقيقي ومعدلات الفائدة.)

- أ. نعم، يتم تقديم المعلومات التي تتجاوز العناصر الأساسية لإظهار تأثير افتراضات الاقتصاد الكلي المختلفة على الموازنة.  
 ب. نعم، يتم تقديم المعلومات الأساسية لإظهار تأثير افتراضات الاقتصاد الكلي المختلفة على الموازنة.  
 ج. نعم، يتم تقديم المعلومات، إلا أنها تفتقر إلى بعض العناصر الأساسية.

- د. لا، لا يتم تقديم المعلومات المتعلقة بافتراضات الاقتصاد الكلي المختلفة.  
هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

### الإرشادات:

يركز السؤال 16 على موضوع ما إذا كان مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة يظهر كيفية تأثير افتراضات الاقتصاد الكلي المختلفة على تقديرات الموازنة (والتي تعرف باسم "تحليل الحساسية"). وهو يستفسر عما إذا كان يتم تقديم المعلومات "الأساسية" المتعلقة بتحليل الحساسية أم لا، مع تقدير التأثير على النفقات والإيرادات والدين فيما يتعلق بالافتراضات المختلفة لما يلي:

- معدل التضخم؛
- ونمو إجمالي الناتج المحلي (GDP) الحقيقي؛
- ومعدلات الفائدة.

يظهر تحليل الحساسية التأثير الذي ينجم على الموازنة نتيجة التغييرات المحتملة في بعض افتراضات الاقتصاد الكلي، ويعد هاماً لفهم تأثير الاقتصادي على الموازنة، على سبيل المثال، ماذا يمكن أن يحدث للإيرادات التي يتم تجميعها إذا كان نمو إجمالي الناتج المحلي أبطأ مما كان مفترضاً في مقترح الموازنة؟ أو ما الذي يمكن أن يحدث للنفقات إذا كان التضخم أعلى مما هو متوقع؟ أو كيف يمكن أن تتأثر الإيرادات من خلال الانخفاض في سعر النفط؟

وكما ذكرنا في السؤال 15، يمكن أن يكون للتغييرات التي تحدث في افتراضات الاقتصاد الكلي المعينة، مثل سعر النفط أو غير ذلك من السلع، تأثير كبير على تقديرات الموازنة. ونتيجة لذلك، يمكن أن تحلل بعض تحليلات الحساسية كذلك التأثير الناجم على تقديرات الموازنة بسبب التغييرات التي تحدث في الافتراضات مثل سعر النفط والتي تتجاوز العناصر الأساسية لمعدل التضخم والنمو في إجمالي الناتج المحلي (GDP) الحقيقي ومعدلات الفائدة.

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له كل المعلومات الأساسية المتعلقة بـ "تحليل الحساسية" بالإضافة إلى بعض المعلومات الإضافية التي تتجاوز العناصر الأساسية. لاختيار الخيار "ب"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له كل المكونات الأساسية المذكورة أعلاه. تسري الإجابة "ج" في حالة تقديم بعض المعلومات المتعلقة بـ "تحليل الحساسية"، في حين لا يتم تضمين بعض المعلومات الأساسية. يسري الخيار "د" إذا لم يتم تقديم معلومات متعلقة بـ "تحليل الحساسية".

17. هل يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة معلومات تتعلق بعام الموازنة على الأقل ويظهر (تظهر) كيف تؤثر مقترحات السياسات الجديدة، والمختلفة عن السياسات الحالية، على النفقات؟

- أ. نعم، يتم تقديم تقديرات توضح كيف تؤثر كل مقترحات السياسات الجديدة على النفقات، بالإضافة إلى نقاش سردي.
- ب. نعم، يتم تقديم تقديرات توضح كيف تؤثر كل مقترحات السياسات الجديدة على النفقات، إلا أنه لا يتم تقديم نقاش سردي.
- ج. نعم، يتم تقديم المعلومات التي توضح كيف تؤثر بعض مقترحات السياسات الجديدة وليس كلها على النفقات.
- د. لا، لا يتم تقديم المعلومات التي توضح كيف تؤثر مقترحات السياسات الجديدة على النفقات.

هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

السؤالان 17 و18 يستفسران عن مقترحات السياسات الجديدة في الموازنة. في أي عام معين، معظم النفقات والإيرادات في الموازنة تعكس استمرار السياسات القائمة. ومع ذلك، يركز الكثير من الاهتمام خلال مناقشة الموازنة على المقترحات الجديدة - سواء كانت تدعو إلى إلغاء برنامج قائم أو إدخال برامج جديدة أو تغيير برنامج قائم على الهامش. وعادة، يصاحب هذه المقترحات الجديدة زيادة أو نقصان أو تغيير في النفقات أو الإيرادات. نظرًا لأن هذه التغييرات يمكن أن يكون لها تأثيرات مختلفة على حياة الأشخاص، يجب أن تقدم مقترحات الموازنة تفاصيل كافية حول السياسات الجديدة وتأثيرها على الموازنة.

السؤال 17 يستفسر عن سياسات النفقات الجديدة، في حين أن السؤال 18 يستفسر عن سياسات الإيرادات الجديدة. لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له التقديرات الخاصة بكيفية تأثير كل مقترحات السياسات الجديدة على النفقات (بالنسبة للسؤال 17) أو الإيرادات (بالنسبة للسؤال 18) بالإضافة إلى تقديم مناقشة سردية لتأثير هذه السياسات الجديدة. لاختيار الخيار "ب" في أي سؤال من السؤالين، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له التقديرات التي توضح تأثير كل مقترحات السياسة الجديدة، إلا أنه لا يتم تضمين أي نقاشات سردية. يسري الاختيار "ج" إذا كان المعروض يشتمل على النقاش السردية فقط، أو إذا كان يشتمل على التقديرات التي توضح تأثير بعض، وليس كل، مقترحات السياسات فقط (بغض النظر عما إذا كان يشتمل كذلك على نقاش سردي أم لا). يسري الخيار "د" إذا لم يتم تقديم معلومات متعلقة بتأثير مقترحات السياسات الجديدة.

18. هل يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة معلومات تتعلق بعام الموازنة على الأقل ويظهر (تظهر) كيف تؤثر مقترحات السياسات الجديدة، المختلفة عن السياسات الحالية، على الإيرادات؟

- أ. نعم، يتم تقديم تقديرات توضح كيف تؤثر كل مقترحات السياسات الجديدة على الإيرادات، بالإضافة إلى نقاش سردي.
- ب. نعم، يتم تقديم تقديرات توضح كيف تؤثر كل مقترحات السياسات الجديدة على الإيرادات، إلا أنه لا يتم تقديم نقاش سردي.
- ج. نعم، يتم تقديم المعلومات التي توضح كيف تؤثر بعض مقترحات السياسات الجديدة وليس كلها على الإيرادات.
- د. لا، لا يتم تقديم المعلومات التي توضح كيف تؤثر مقترحات السياسات الجديدة على الإيرادات.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

السؤالان 17 و18 يستفسران عن مقترحات السياسات الجديدة في الموازنة. في أي عام معين، معظم النفقات والإيرادات في الموازنة تعكس استمرار السياسات القائمة. ومع ذلك، يركز الكثير من الاهتمام خلال مناقشة الموازنة على المقترحات الجديدة - سواء كانت تدعو إلى إلغاء برنامج قائم أو إدخال برامج جديدة أو تغيير برنامج قائم على الهامش. وعادة، يصاحب هذه المقترحات الجديدة زيادة أو نقصان أو تغيير في النفقات أو الإيرادات. نظرًا لأن هذه التغييرات يمكن أن يكون لها تأثيرات مختلفة على حياة الأشخاص، يجب أن تقدم مقترحات الموازنة تفاصيل كافية حول السياسات الجديدة وتأثيرها على الموازنة.

السؤال 17 يستفسر عن سياسات النفقات الجديدة، في حين أن السؤال 18 يستفسر عن سياسات الإيرادات الجديدة. لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له التقديرات الخاصة بكيفية تأثير كل مقترحات السياسات الجديدة على النفقات (بالنسبة للسؤال 17) أو الإيرادات (بالنسبة للسؤال 18) بالإضافة إلى تقديم مناقشة سردية لتأثير هذه السياسات الجديدة. لاختيار الخيار "ب" في أي سؤال من السؤالين، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق

الداعمة له التقديرات التي توضح تأثير كل مقترحات السياسة الجديدة، إلا أنه لا يتم تضمين أي نقاشات سرديّة. يسري الاختيار "ج" إذا كان المعروض يشتمل على النقاش السردى فقط، أو إذا كان يشتمل على التقديرات التي توضح تأثير بعض، وليس كل، مقترحات السياسات فقط (بغض النظر عما إذا كان يشتمل كذلك على نقاش سردي أم لا). يسري الخيار "د" إذا لم يتم تقديم معلومات متعلقة بتأثير مقترحات السياسات الجديدة.

تمثل معلومات العام السابق مؤشراً مهماً لتقييم مقترحات عام الموازنة القادم. وينبغي تقديم تقديرات الأعوام السابقة بنفس التنسيقات المستخدمة في عام الموازنة (فيما يتعلق بالتصنيف) لضمان أن تكون المقارنات بين الأعوام ذات مغزى. على سبيل المثال، إذا كانت الموازنة تقترح نقل المسؤولية عن برنامج معين من وحدة إدارية إلى أخرى - مثل نقل المسؤولية عن تدريب الممرضات من وزارة الصحة إلى وزارة التعليم - يجب أن تكون أرقام العام السابق معدلة قبل إمكانية إجراء المقارنات بين الأعوام للموازنات الإدارية.

وفي العادة، عندما يتم تقديم مقترح الموازنة، ولم يكن العام السابق لعام الموازنة (BY-1)، والذي يمكن أن يطلق عليه كذلك اسم العام الحالي، قد انتهى، تقدم السلطة التنفيذية تقديرات للنتيجة المتوقعة للعام السابق. وتتعلق سلامة هذه التقديرات بشكل مباشر للدرجة التي تم تحديثها بها لتعكس النفقات الفعلية حتى تاريخه، والتغييرات التشريعية التي وقعت، والتغييرات المتوقعة في الاقتصاد الكلي، وعدد القضايا، وغير ذلك من العوامل ذات الصلة للفترة المتبقية من العام. وبالتالي، فإن العام الأول الذي يمكن أن يعكس النفقات الفعلية يكون قبل عامين من عام الموازنة بشكل عام (BY-2). وبالتالي، فإن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) توصي بتوفير البيانات التي تغطي عامين على الأقل قبل عام الموازنة (بالإضافة إلى توقعات عامين بعد عام الموازنة) من أجل تقييم اتجاهات الموازنة بشكل كامل.

19. هل يمثل مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة نفقات العام السابق لعام الموازنة (BY-1) حسب أي من تصنيفات النفقات الثلاثة (حسب التصنيف الإداري أو الاقتصادي أو الوظيفي)؟

- أ. نعم، يتم تقديم تقديرات نفقات العام السابق لعام الموازنة (BY-1) حسب تصنيفات النفقات الثلاثة كلها (حسب التصنيف الإداري والاقتصادي والوظيفي).
- ب. نعم، يتم تقديم تقديرات النفقات للعام السابق لعام الموازنة (BY-1) حسب تصنيفين من تصنيفات النفقات الثلاثة.

- ج. نعم، يتم تقديم تقديرات النفقات للعام السابق لعام للموازنة (BY-1) من خلال تصنيف واحد من تصنيفات النفقات الثلاثة.
- د. لا، لا يتم تقديم تقديرات النفقات للعام السابق لعام للموازنة (BY-1) حسب أي من تصنيف النفقات.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يستفسر السؤال 19 عما إذا كان يتم تقديم تقديرات النفقات للعام السابق لعام للموازنة (BY1-) حسب أحد تصنيفات النفقات الثلاثة - حسب التصنيف الإداري والاقتصادي والوظيفي. كل تصنيف من هذه التصنيفات يجب على سؤال مختلف: تشير الوحدة الإدارية إلى من ينفق الأموال، ويوضح التصنيف الوظيفي الغرض الذي يتم إنفاق الأموال من أجله، ويعرض التصنيف الاقتصادي الأشياء التي يتم إنفاق الأموال عليها. (انظر الأسئلة من 1 إلى 5 أعلاه).

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له تقديرات النفقات للعام السابق لعام للموازنة (BY-1) حسب كل تقديرات النفقات الثلاثة. لاختيار الخيار "ب"، يجب أن يتم تقديم تقديرات النفقات للعام السابق لعام للموازنة (BY-1) حسب اثنين من هذه التصنيفات الثلاثة. ويسري الخيار "ج" إذا كانت تقديرات النفقات للعام السابق لعام للموازنة (BY-1) يتم تقديمها من خلال أحد التصنيفات الثلاثة. ويسري الخيار "د" إذا كانت تقديرات النفقات للعام السابق لعام للموازنة (BY-1) لا يتم تقديمها حسب أي من التصنيفات الثلاثة.

20. هل يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة النفقات للبرامج المفردة للعام الذي يسبق عام الموازنة (BY-1)؟

- أ. نعم، يتم تقديم البرامج التي تمثل كل النفقات للعام السابق لعام للموازنة (BY-1).
- ب. نعم، يتم تقديم البرامج التي تمثل ثلثي النفقات على الأقل، وليس كلها للعام السابق لعام للموازنة (BY-1).
- ج. نعم، يتم تقديم البرامج التي تمثل أقل من ثلثي النفقات للعام السابق لعام للموازنة (BY-1).
- د. لا، لا يتم تقديم النفقات حسب البرنامج للعام السابق لعام للموازنة (BY-1).
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يستفسر السؤال 20 عما إذا كان يتم تقديم تقديرات النفقات للعام السابق لعام للموازنة (BY-1) حسب البرامج. ولا يوجد تعريف موحد لمصطلح "البرنامج"، والمعنى يمكن أن يختلف من دولة إلى أخرى. ومع ذلك، لأغراض الإجابة على الاستبيان، ينبغي على الباحثين فهم مصطلح "برنامج" بالرجوع إلى أي مستوى للتفصيل أدنى الوحدة الإدارية، مثل وزارة أو إدارة. على سبيل المثال، يمكن أن يتم تقسيم موازنة وزارة الصحة إلى مجموعات فرعية متعددة، مثل "الرعاية الصحية الأولية" أو "المستشفيات" أو "الإدارة". ويجب أن يتم اعتبار هذه المجموعات الفرعية على أنها برامج حتى إذا كان بالإمكان تقسيمها إلى وحدات أكثر تفصيلاً، إلا أنها لم يتم تقسيمها.

**ملاحظة للدول الناطقة بالفرنسية:** أحياناً يشار لتفصيل مستوى "البرنامج" باسم *le plan comptable detaille* أو *le plan comptable*. (عادة ما يتم ترميز هذه البيانات في قاعدة بيانات الإدارة المالية، باتباع خريطة حسابات الموازنة، بحيث يمكن تنظيمها حسب التصنيف الإداري والوظيفي).

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له النفقات لكل البرامج الفردية، بما يمثل كل النفقات للعام السابق لعام للموازنة (BY-1).

لاختيار الخيار "ب"، يجب أن تقدم البرامج الموضحة بشكل فردي في مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له ثلثي النفقات على الأقل في العام السابق لعام الموازنة (BY-1). يسري الخيار "ج" إذا كان مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له يمثل البرامج التي تمثل أقل من ثلثي النفقات فقط. يسري الخيار "د" إذا لم يتم تقديم النفقات حسب البرنامج.

21. في مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة، هل تم تحديث تقديرات النفقات للعام السابق لعام الموازنة (BY-1) عن المستويات المقررة الأصلية بما يعكس النفقات الفعلية؟

- أ. نعم، تم تحديث تقديرات النفقات لعام الموازنة (BY-1) عن المستويات الأصلية المقررة.  
ب. لا، لم يتم تحديث تقديرات النفقات لعام الموازنة (BY-1) عن المستويات الأصلية المقررة.  
ج. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يستفسر السؤال 21 عما إذا كان قد تم تحديث تقديرات النفقات للعام السابق لعام الموازنة (BY-1) عن المستويات الأصلية المقررة أم لا. ويمكن أن تعكس التحديثات التجارب الفعلية حتى تاريخه، والتقديرات المنقحة الناجمة عن نقل الأموال من خلال السلطة التشريعية، كما يسمح القانون، وتقرير الموازنات التكميلية والافتراضات المنقحة فيما يتعلق بشروط الاقتصاد الكلي وعدد القضايا وغير ذلك من العوامل الأخرى ذات الصلة للفترة المتبقية من العام.

ويسري الخيار "أ" إذا تم تحديث التقديرات؛ ويسري الخيار "ب" إذا كان ما زال يتم استخدام التقديرات الأصلية.

22. هل يمثل مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة نفقات لأكثر من عام قبل عام الموازنة (أي عامين قبل عام الموازنة (BY-2) والأعوام السابقة) حسب أي من تصنيفات النفقات الثلاثة (حسب التصنيف الإداري أو الاقتصادي أو الوظيفي)؟

- أ. نعم، يتم تقديم تقديرات نفقات العام السابق للموازنة (BY-2) والأعوام السابقة حسب تصنيفات النفقات الثلاثة كلها (حسب التصنيف الإداري والاقتصادي والوظيفي).
- ب. نعم، يتم تقديم تقديرات النفقات للعامين السابقين لعام الموازنة (BY-2) والأعوام السابقة حسب تصنيفين من تصنيفات النفقات الثلاثة.
- ج. نعم، يتم تقديم تقديرات النفقات للعامين السابقين لعام الموازنة (BY-2) والأعوام السابقة حسب تصنيف واحد فقط من تصنيفات النفقات الثلاثة.
- د. لا، يتم تقديم تقديرات النفقات للعامين السابقين لعام الموازنة (BY-2) والأعوام السابقة حسب أي تصنيف من تصنيفات النفقات الثلاثة.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يستفسر السؤال 22 عما إذا كان يتم تقديم تقديرات النفقات للعام، لعام واحد قبل عام الموازنة (BY-2) والأعوام السابقة) حسب أي تصنيف من تصنيفات النفقات الثلاثة - حسب التصنيف الإداري والاقتصادي والوظيفي. كل تصنيف من هذه التصنيفات يجب على سؤال مختلف: تشير الوحدة الإدارية إلى من ينفق الأموال، ويوضح التصنيف الوظيفي الغرض الذي يتم إنفاق الأموال من أجله، ويعرض التصنيف الاقتصادي الأشياء التي يتم إنفاق الأموال عليها. (انظر الأسئلة من 1 إلى 5 أعلاه).

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له تقديرات النفقات للعامين السابقين لعام الموازنة (BY-2) والأعوام السابقة حسب كل تقديرات النفقات الثلاثة. لاختيار الخيار "ب"، يجب أن يتم تقديم تقديرات النفقات للعامين السابقين لعام الموازنة (BY-2) والأعوام السابقة حسب اثنين من هذه التصنيفات الثلاثة. ويسري الخيار "ج" إذا كانت تقديرات النفقات للعامين السابقين لعام الموازنة (BY-2) والأعوام السابقة يتم تقديمها من خلال أحد التصنيفات الثلاثة. ويسري الخيار "د" إذا كانت تقديرات النفقات للعامين السابقين لعام الموازنة (BY-2) والأعوام السابقة لا يتم تقديمها حسب أي من التصنيفات الثلاثة.

23. هل يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة النفقات للبرامج المفردة لأكثر من عام قبل عام الموازنة (BY-2)؟

- أ. نعم، يتم تقديم البرامج التي تمثل كل النفقات للعامين السابقين لعام الموازنة (BY-2) والأعوام السابقة.
- ب. نعم، يتم تقديم البرامج التي تمثل ثلثي النفقات على الأقل، وليس كلها للعامين السابقين لعام الموازنة (BY-2) والأعوام السابقة.
- ج. نعم، يتم تقديم البرامج التي تمثل أقل من ثلثي النفقات للعامين السابقين لعام الموازنة (BY-2) والأعوام السابقة.
- د. لا، لا يتم تقديم النفقات حسب البرنامج للعامين السابقين لعام الموازنة (BY-2) والأعوام السابقة.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يستفسر السؤال 23 عما إذا كان يتم تقديم تقديرات النفقات لأكثر من عام قبل عام الموازنة (للعامين السابقين للموازنة BY-2 والأعوام السابقة لذلك) حسب البرامج. ولا يوجد تعريف موحد لمصطلح "البرنامج"، والمعنى يمكن أن يختلف من دولة إلى أخرى. ومع ذلك، لأغراض الإجابة على الاستبيان، ينبغي على الباحثين فهم مصطلح "برنامج" بالرجوع إلى أي مستوى للتفصيل أدنى الوحدة الإدارية، مثل وزارة أو إدارة. على سبيل المثال، يمكن أن يتم تقسيم موازنة وزارة الصحة إلى مجموعات فرعية متعددة، مثل "الرعاية الصحية الأولية" أو "المستشفيات" أو "الإدارة". ويجب أن يتم اعتبار هذه المجموعات الفرعية على أنها برامج حتى إذا كان بالإمكان تقسيمها إلى وحدات أكثر تفصيلاً، إلا أنها لم يتم تقسيمها.

ملاحظة للدول الناطقة بالفرنسية: أحياناً يشار لتفصيل مستوى "البرنامج" باسم *le plan comptable* أو *le plan comptable detaille*. (عادة ما يتم ترميز هذه

البيانات في قاعدة بيانات الإدارة المالية، باتباع خريطة حسابات الموازنة، بحيث يمكن تنظيمها حسب التصنيف الإداري والوظيفي).

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له النفقات لكل البرامج الفردية، بما يمثل كل النفقات للعامين السابقين لعام الموازنة (BY-2) والأعوام السابقة لذلك. لاختيار الخيار "ب"، يجب أن تقدم البرامج الموضحة بشكل فردي في مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له ثلثي النفقات على الأقل في العامين السابقين لعام الموازنة (BY-2) والأعوام السابقة. يسري الخيار "ج" إذا كان مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له يمثل البرامج التي تمثل أقل من ثلثي النفقات فقط. يسري الخيار "د" إذا لم يتم تقديم النفقات حسب البرنامج.

24. في مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة، ما هو أحدث عام يتم تقديمه تعكس كل النفقات الخاصة به النتائج الفعلية؟

- أ. عامان قبل عام الموازنة (BY-2)
- ب. ثلاثة أعوام قبل عام الموازنة (BY-3)
- ج. قبل ثلاثة أعوام من عام الموازنة (BY-3).
- د. لم يتم تقديم بيانات فعلية لكل النفقات في الموازنة أو في الوثائق الداعمة للموازنة.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يستفسر السؤال 24 عن العام الذي يتم عرض النفقات الفعلية له؟ في أغلب الحالات، يكون أحدث عام متاح له البيانات الفعلية المتعلقة بالنتائج هو عامين قبل عام الموازنة (BY-2) أو عام قبل عام الموازنة (BY-1) حيث إن العام السابق للموازنة (BY-1) غالبًا ما لا يكون قد انتهى عندما يتم وضع مسودة مقترح الموازنة. وبالتالي، تظهر الحكومة التي قامت بتحديث كل بيانات النفقات الخاصة بها لعامين قبل عام الموازنة (BY-2) لتعكس ما حدث بالفعل، مقارنة بتقدير النتائج لهذا العام، ممارسات إدارية مالية عامة جيدة.

لاختيار الإجابة "أ"، يجب أن تفي الدولة بمعايير الممارسات الجيدة بما يجعل أرقام عامين قبل الموازنة (BY-2) تعكس النتائج الفعلية.

25. هل يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة الإيرادات حسب الفئة (مثل الإيرادات الضريبية أو غير الضريبية) للعام الذي يسبق عام الموازنة (BY-1)؟



- أ. نعم، يتم تقديم تقديرات الإيرادات للعام الذي يسبق عام الموازنة (BY-1) حسب الفئة.  
ب. لا، لا يتم تقديم تقديرات الإيرادات للعام الذي يسبق عام الموازنة (BY-1) حسب الفئة.  
ج. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

**الإرشادات:**

تغطي الأسئلة من 25 إلى 30 نفس الموضوعات حول معلومات العام السابق مثل الأسئلة السنة السابقة، إلا أنها تستفسر عن معلومات يتم توفيرها للإيرادات وليس للنفقات.

26. هل يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة المصادر المفردة للإيرادات للعام الذي يسبق عام الموازنة (BY-1)؟

- أ. نعم، يتم تقديم مصادر مفردة للإيرادات التي تمثل كل الإيرادات للعام الذي يسبق عام الموازنة (BY-1).  
ب. نعم، يتم تقديم المصادر المفردة للإيرادات التي تمثل ثلثي الإيرادات للعام السابق لعام الموازنة (BY-1) على الأقل، وليس كلها.  
ج. نعم، يتم تقديم المصادر المفردة للإيرادات التي تمثل أقل من ثلثي كل الإيرادات للعام السابق لعام الموازنة (BY-1).  
د. لا، لا يتم تقديم المصادر المفردة للإيرادات للعام السابق لعام الموازنة (BY-1).  
هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

**الإرشادات:**

تغطي الأسئلة من 25 إلى 30 نفس الموضوعات حول معلومات العام السابق مثل الأسئلة السنة السابقة، إلا أنها تستفسر عن معلومات يتم توفيرها للإيرادات وليس للنفقات.

27. في مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة، هل تم تحديث تقديرات الإيرادات الأصلية للعام السابق لعام الموازنة (BY-1) لتعكس الإيرادات الفعلية التي تم تحصيلها؟

- أ. نعم، تم تحديث تقديرات الإيرادات لعام الموازنة (BY-1) عن المستويات الأصلية المقررة.  
ب. لا، لم يتم تحديث تقديرات الإيرادات لعام الموازنة (BY-1) عن المستويات الأصلية المقررة.  
ج. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

**الإرشادات:**

تغطي الأسئلة من 25 إلى 30 نفس الموضوعات حول معلومات العام السابق مثل الأسئلة السنة السابقة، إلا أنها تستفسر عن معلومات يتم توفيرها للإيرادات وليس للنفقات.

28. هل يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة تقديرات الإيرادات حسب الفئة (مثل الإيرادات الضريبية أو الإيرادات غير الضريبية) لأكثر

من عام قبل عام الموازنة (أي عامين قبل الموازنة (BY-2) أو الأعوام السابقة لذلك)؟

- أ. نعم، يتم تقديم تقديرات الإيرادات للعام الذي يسبق عام الموازنة (BY-2) والأعوام السابقة حسب الفئة.
- ب. لا، لا يتم تقديم تقديرات الإيرادات للعام الذي يسبق عام الموازنة (BY-2) والأعوام السابقة حسب الفئة.
- ج. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

تغطي الأسئلة من 25 إلى 30 نفس الموضوعات حول معلومات العام السابق مثل الأسئلة الستة السابقة، إلا أنها تستفسر عن معلومات يتم توفيرها للإيرادات وليس للنفقات.

29. هل يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة المصادر المفردة للإيرادات لأكثر من عام قبل عام الموازنة (أي عامين قبل عام الموازنة (BY-2) والأعوام السابقة)؟

- أ. نعم، يتم تقديم مصادر الإيرادات المفردة التي تمثل كل الإيرادات للعام الذي يسبق عام الموازنة (BY-2) والأعوام السابقة.
- ب. نعم، يتم تقديم مصادر الإيرادات المفردة التي تمثل ثلثي النفقات على الأقل، وليس كلها، للعامين السابقين لعام الموازنة (BY-2) والأعوام السابقة.
- ج. نعم، يتم تقديم مصادر الإيرادات المفردة لأقل من ثلثي الإيرادات للعامين السابقين لعام الموازنة (BY-2) والأعوام السابقة.
- د. لا، لا يتم تقديم مصادر الإيرادات المفردة التي تمثل عامين قبل عام الموازنة (BY-2) والأعوام السابقة.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

تغطي الأسئلة من 25 إلى 30 نفس الموضوعات حول معلومات العام السابق مثل الأسئلة الستة السابقة، إلا أنها تستفسر عن معلومات يتم توفيرها للإيرادات وليس للنفقات.

30. في مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة، ما هو أحدث عام يتم تقديمه تعكس كل الإيرادات الخاصة به النتائج الفعلية؟

- أ. عامان قبل عام الموازنة (BY-2)
- ب. ثلاثة أعوام قبل عام الموازنة (BY-3)
- ج. قبل ثلاثة أعوام من عام الموازنة (BY-3).
- د. لم يتم تقديم بيانات فعلية لكل الإيرادات في الموازنة أو في الوثائق الداعمة للموازنة.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

تغطي الأسئلة من 25 إلى 30 نفس الموضوعات حول معلومات العام السابق مثل الأسئلة الستة السابقة، إلا أنها تستفسر عن معلومات يتم توفيرها للإيرادات وليس

للنفقات.

31. هل يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة المعلومات حول الاقتراض والدين الحكوميين، بما في ذلك تكوينهما، للعام الذي يسبق عام الموازنة (BY-1)؟

(يجب أن تشمل المعلومات الأساسية على إجمالي الدين في نهاية العام السابق لعام الموازنة (BY-1)، ومقدار صافي الإقراض اللازم أثناء العام السابق لعام الموازنة (BY-1)، ومدفوعات الفوائد على الدين، ومعدلات الفوائد على صكوك الدين، وملف تعريف استحقاق الديون، وهل الدين محلي أم خارجي).

- أ. نعم، يتم تقديم المعلومات التي تتجاوز العناصر الأساسية للدين الحكومي.
- ب. نعم، يتم تقديم المعلومات الأساسية للدين الحكومي.
- ج. نعم، يتم تقديم المعلومات، إلا أنها تقتصر إلى بعض العناصر الأساسية.
- د. لا، لا يتم تقديم المعلومات المتعلقة بالدين الحكومي.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

السؤال 31 يركز على معلومات الدين للعام السابق، بدلاً من التركيز على الإيرادات والنفقات للعام السابق، حيث يستفسر عما إذا كان يتم تقديم المعلومات "الأساسية" حول الاقتراض والدين الحكوميين، بما في ذلك تكوينهما، للعام الذي يسبق عام الموازنة (BY-1).

وتشمل المعلومات "الأساسية" على ما يلي:

- إجمالي الدين المعلق في نهاية العام الذي يسبق عام الموازنة (BY-1)؛
- مقدار صافي الاقتراض الجديد المطلوب أثناء العام الذي يسبق عام الموازنة (BY-1)،
- مدفوعات الفائدة على الدين؛
- معدلات الفائدة على صكوك الدين؛
- وملف تعريف الاستحقاق للدين،
- هل الدين محلي أم خارجي.

تتوافق هذه المعلومات الأساسية للعام الذي يسبق عام الموازنة (BY-1) مع معلومات عام الموازنة فيما يتعلق بالقروض والديون، والتي يتم فحصها في السؤالين الثالث عشر والرابع عشر.

بالإضافة إلى ذلك، توفر بعض الحكومات معلومات تتجاوز العناصر الأساسية، مثل إجمالي القروض الجديدة اللازمة أثناء العام السابق لعام الموازنة (BY-1)، وعملة القرض، وهل يحمل القرض معدل فائدة ثابت أم متغير، وهل يمكن استرداد الدين أم لا، وملف تعريف الدائنين (المؤسسات الثنائية، والمؤسسات متعددة الأطراف، والبنوك التجارية، والبنك المركزي، وما إلى ذلك)، ومتى أمكن، ما يتم استخدام الدين لتمويله. لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له كل المعلومات الأساسية المتعلقة بالقروض والدين الحكوميين، بما في ذلك

تكوينهما، للعام السابق لعام الموازنة (BY-1) بالإضافة إلى بعض المعلومات الإضافية التي تتجاوز العناصر الأساسية. لاختيار الخيار "ب"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له كل المكونات الأساسية المذكورة أعلاه. تسري الإجابة "ج" في حالة عدم تضمين بعض المعلومات المتعلقة بالإفراض والدين الحكوميين، بما في ذلك تكوينهما، باستثناء بعض المعلومات الأساسية. يسري الخيار "د" إذا تم تقديم معلومات متعلقة بالإفراض والدين الحكوميين للعام السابق لعام الموازنة (BY-1).

32. في مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة، ما هو أحدث عام يتم تقديمه تعكس كل أرقام الديون الخاصة به النتائج الفعلية؟

- عامان قبل عام الموازنة (BY-2)
- ثلاثة أعوام قبل عام الموازنة (BY-3)
- قبل ثلاثة أعوام من عام الموازنة (BY-3).
- لم يتم تقديم بيانات فعلية للدين الحكومي في الموازنة أو في الوثائق الداعمة للموازنة.
- لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يستفسر السؤال 32 عن العام الذي يتم عرض الديون الفعلية له؟ في أغلب الحالات، يكون أحدث عام متاح له البيانات الفعلية المتعلقة بالنتائج هو عامين قبل عام الموازنة (BY-2) أو عام قبل عام الموازنة (BY-1) حيث إن العام السابق للموازنة (BY-1) غالبًا ما لا يكون قد انتهى عندما يتم وضع مسودة مقترح الموازنة. وبالتالي، تظهر الحكومة التي قامت بتحديث كل بيانات الدين الخاصة بها لعامين قبل عام الموازنة (BY-2) لتعكس ما حدث بالفعل، مقارنة بتقدير النتائج لهذا العام، ممارسات إدارية مالية عامة جيدة.

لاختيار الإجابة "أ"، يجب أن تفي الدولة بمعايير الممارسات الجيدة بما يجعل أرقام عامين قبل الموازنة (BY-2) تعكس النتائج الفعلية.

من الضروري الإفصاح بالكامل عن جميع الأنشطة الحكومية التي قد يكون لها تأثير على الموازنة - في عام الموازنة الحالي أو في أعوام الموازنة المقبلة - إلى السلطة التشريعية والجمهور في وثائق الموازنة. وفي بعض الدول، على سبيل المثال، تضطلع كيانات من خارج الحكومة المركزية (مثل الشركات العامة) بالأنشطة المالية التي يمكن أن تؤثر على الموازنات الحالية والمستقبلية. وبالمثل، أحيانًا لا يتم حصر الأنشطة التي يمكن أن يكون لها أثر كبير على الموازنة، مثل دفع المتأخرات والالتزامات المحتملة، على نحو سليم بالأساليب العادية لعرض الإنفاق والإيرادات والدين.

33. هل يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة معلومات حول الأموال خارج الموازنة لعام الموازنة على الأقل؟

(يجب أن تشمل المعلومات الأساسية على بيان الغرض أو السبب المنطقي وراء السياسة للأموال خارج الموازنة، مع إكمال بيانات الدخل والنفقات والتمويل على أساس الإجمالي).

- نعم، يتم تقديم المعلومات التي تتجاوز العناصر الأساسية لكل الأموال خارج الموازنة.
- نعم، يتم تقديم المعلومات الأساسية لكل الأموال خارج الموازنة.

- ج. نعم، يتم تقديم المعلومات، إلا أنها تفتقر إلى بعض العناصر الأساسية أو بعض الأموال من خارج الموازنة.  
د. لا، لا يتم تقديم المعلومات المتعلقة بالأموال خارج الموازنة.  
هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

### الإرشادات:

يركز السؤال 33 على الأموال خارج الموازنة، حيث يستفسر عما إذا كان يتم تقديم المعلومات "الأساسية" المتعلقة بهذه الأموال، والتي تتواجد خارج الموازنة، أم لا. وتشمل هذه المكونات الأساسية على ما يلي:

- بيان الغرض أو السبب المنطقي وراء السياسة للأموال خارج الموازنة (على سبيل المثال، لماذا يتم إعداد أموال محددة؟ وما الغرض الذي تستخدم من أجله؟)،
- وتقديرات الدخل والنفقات والتمويل. (يجب أن يتم تقديم هذه التقديرات على أساس إجمالي بحيث يكون من الممكن معرفة مقدار الأموال التي تتدفق عبر كل مجموعة من الأموال الموجودة خارج الموازنة.)

في أغلب الدول، تشارك الحكومات في بعض أنشطة الموازنة غير المضمنة في موازنة الحكومة المركزية. ويمكن أن تتراوح تلك الأنشطة، والتي يطلق عليها اسم الأموال خارج الموازنة، في الحجم والنطاق. على سبيل المثال، تقوم الدول بإعداد برامج تتعلق بالمعاشات والضمان الاجتماعي كأموال خارج الموازنة، حيث يتم تسجيل الإيرادات المحصلة والإعانات المدفوعة في صندوق منفصل خارج الموازنة. ويوجد مثال آخر على استخدام الأموال من خارج الموازنة في الدول التي تعتمد على الموارد الهيدروكربونية / المعدنية، حيث يتم توجيه الإيرادات من إنتاج وبيع تلك الموارد من خلال أنظمة خارج الموازنة السنوية.

وفي بعض الحالات، يخدم الفصل الناجم من الصندوق من خارج الموازنة غرضًا سياسيًا مشروعًا، وتوثق التمويلات وأنشطة هذه الأموال توثيقًا جيدًا. ومع ذلك في حالات أخرى، يتم استخدام هذه البنية للتعطيم، ولا يُعرف إلا القليل أو لا شيء عن تمويلات الصندوق وأنشطته.

وتعد إتاحة المعلومات المتعلقة بالأموال خارج الموازنة ضرورية للفهم الشامل للوضع المالي الفعلي للحكومة. وبالإضافة إلى المعلومات الأساسية، يفضل كذلك تضمين معلومات أخرى حول الأموال خارج الموازنة. وتشتمل هذه المعلومات على نقاش حول المخاطر المقترنة بالأموال خارج الموازنة، والنفقات المصنفة حسب الوحدة الاقتصادية أو الوظيفية أو الإدارية، والقواعد والإجراءات التي تحكم العمليات والإدارات الخاصة بالأموال خارج الموازنة.

للحصول على المزيد من المعلومات حول الأموال خارج الموازنة، يرجى الاطلاع على دليل الشفافية في التمويل العام: النظر بما يتجاوز الموازنة الأساسية (<http://internationalbudget.org/wp-content/uploads/Looking-Beyond-the-Budget.pdf>) والقسم 2.1.5 (صفحة 61 إلى 64) من دليل صندوق النقد الدولي حول الشفافية المالية (لعام 2007) (<http://www.imf.org/external/np/pp/2007/enq/051507m.pdf>).

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له كل المعلومات الأساسية المتعلقة بالأموال خارج الموازنة بالإضافة إلى بعض المعلومات الإضافية التي تتجاوز العناصر الأساسية. يسري الخيار "ب" إذا كان مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له يمثل (تمثل) كل المعلومات الأساسية. تسري الإجابة "ج" في حالة تقديم بعض المعلومات المتعلقة بالأموال خارج الموازنة، في حين لا يتم تضمين بعض المعلومات الأساسية. يسري الخيار "د" إذا لم يتم تقديم معلومات حول الأموال خارج الموازنة.

34. هل يمثل مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة أموال الحكومة المركزية (سواء المتعلقة بالموازنة أو خارج الموازنة) على أساس موحد لعام الموازنة على الأقل؟

- أ. نعم، يتم تقديم أموال الحكومة المركزية على أساس موحد.  
ب. لا، لا يتم تقديم أموال الحكومة المركزية على أساس موحد.  
ج. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يستفسر السؤال 34 عما إذا كان مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة يمثل (تمثل) أموال الحكومة المركزية على أساس موحد، مع إظهار أنشطة الموازنة والأنشطة خارج الموازنة لها في نفس الوقت. بشكل عملي، تركز كل الأسئلة الموجودة في استبيان مسح الموازنة المفتوحة على موازنة الحكومة المركزية – أي أنشطة الوزارات أو الإدارات أو الوكالات التابعة للحكومة المركزية. وبالإضافة إلى ذلك، يستفسر السؤال 33 عن الصناديق خارج الموازنة، مثل صناديق الضمان الاجتماعي التي لا يتم تضمينها في الموازنة.

تعد التغطية جانبًا هامًا من جوانب التقارير المالية. ويجب أن تغطي وثائق الموازنة النطاق الشامل للأنشطة المالية للحكومة. في العديد من الدول، تكون الأنشطة خارج الموازنة هامة، ويمكن أن تمثل حصة كبيرة من أنشطة الحكومة المركزية. وبالتالي، للحصول على الصورة الكاملة لأموال الحكومة المركزية، من الضروري فحص كلا الأنشطة المضمنة في الموازنة وتلك خارج نطاق الموازنة. يستفسر هذا السؤال عما إذا كان يتم توفير هذا العرض الموحد لأموال الحكومة المركزية أم لا.

تعد الحكومة المركزية مكونًا واحدًا فقط في القطاع العام الإجمالي. كما يشتمل القطاع العام كذلك على مستويات حكومية أخرى، مثل حكومات الولايات والحكومات المحلية، بالإضافة إلى الشركات العامة. (انظر المخطط الوارد في القسم 1.1.1 في الصفحتين 18 و19 من دليل صندوق النقد الدولي حول الشفافية المالية (2007): <http://www.imf.org/external/np/pp/2007/eng/051507m.pdf>). ولأغراض الإجابة على هذا السؤال، الرجاء أخذ مستوى الحكومة المركزية فقط في الاعتبار.

لاختيار الإجابة "أ"، يجب أن يعرض مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة أموال الحكومة المركزية (سواء المتعلقة بالموازنة أو خارج الموازنة) على أساس موحد لعام الموازنة على الأقل.

35. هل يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة تقديرات للتحويلات بين المستويات الحكومية لعام الموازنة على الأقل؟

- أ. نعم، يتم تقديم تقديرات لكل التحويلات بين الحكومات، بالإضافة إلى نقاش سردي.
- ب. نعم، يتم تقديم تقديرات لكل التحويلات بين الحكومات، إلا أنه لا يتم تضمين نقاش سردي.
- ج. نعم، يتم تقديم تقديرات لبعض وليس كل التحويلات بين الحكومات.
- د. لا، لا يتم تقديم تقديرات للتحويلات بين الحكومات.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يستفسر السؤال 35 عن التحويلات بين المستويات الحكومية. في كثير من الحالات، تدعم الحكومة المركزية توفير سلعة أو خدمة من خلال مستوى أدنى للحكومة من خلال تحويل الأموال بين الإدارات الحكومية. وهذا ضروري لأن، استقلالا من مستوى اللامركزية الإدارية التي توجد في دولة معينة، من غير المرجح أن تكون القدرة على تحصيل الإيرادات للحكومة المحلية كافية لدفع نفقاتها جميعاً. ومع ذلك، لأن النشاط لا تضطلع به وحدة إدارية للحكومة المركزية، فمن غير المحتمل أن تحصل على نفس المستوى من المراجعة في الموازنة. وبالتالي، فإنه من المهم أن يُدرج في مقترح الموازنة بيان يشير بوضوح لحجم وأغراض هذه التحويلات.

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له التقديرات التي تغطي كل التحويلات بين المستويات الحكومية بالإضافة إلى نقاش سردي لمناقشة تلك التحويلات في نفس الوقت لعام الموازنة على الأقل. أما إذا لم يتم تضمين النقاش السردى، إلا أنه تم تقديم تقديرات لكل التحويلات بين المستويات الحكومية، فإن الخيار "ب" هو الخيار المناسب. يسري الاختيار "ج" إذا كان المعروض يشتمل على تقديرات تغطي بعض، وليس كل، التحويلات بين المستويات الحكومية (بغض النظر عما إذا كان يشتمل كذلك على مناقشة سردية أم لا). يسري الخيار "د" إذا لم يتم تقديم تقديرات للتحويلات بين المستويات الحكومية.

36. هل يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة عروضاً بديلة للنفقات (مثل عرضها حسب النوع أو حسب السن أو حسب الدخل أو حسب المنطقة) لتوضيح التأثير المالي للسياسات على مجموعات المواطنين المختلفة، خلال عام الموازنة على الأقل؟

- أ. نعم، يتم تقديم ثلاثة عروض بديلة على الأقل للنفقات لتوضيح التأثير المالي للسياسات على مجموعات المواطنين المختلفة.
- ب. نعم، يتم تقديم عرضين بديلين للنفقات لتوضيح التأثير المالي للسياسات على مجموعات المواطنين المختلفة.
- ج. نعم، يتم تقديم عرض واحد بديل للنفقات لتوضيح التأثير المالي للسياسات على مجموعات المواطنين المختلفة.
- د. لا، لا يتم تقديم عروض بديلة للنفقات لتوضيح التأثير المالي للسياسات على مجموعات المواطنين المختلفة.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

### الإرشادات:

يستفسر السؤال 36 عن "العروض البديلة" للنفقات التي تلقي الضوء على التأثير المالي للسياسات على مجموعات المواطنين المختلفة. كما ناقشنا أعلاه، يتم تقديم النفقات، في الغالب، حسب وسيلة تصنيف واحدة على الأقل، أي حسب التصنيف الإداري والاقتصادي والوظيفي (انظر الأسئلة من 1 إلى 5)، وحسب البرنامج كذلك. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الحكومات يمكن أن تقوم بتوفير وسائل عرض بديلة للتركيز على الأوجه البديلة لسياسات النفقات وتوضيح من يستفيد من تلك النفقات.

يقوم صندوق النقد الدولي (IMF) حالياً بمناقشة قانون الشفافية المالية ودليل الشفافية المالية الخاصين به. وتتاح حالياً مسودة لقانون الشفافية المالية، وسيتم نشرها في صيغتها النهائية خلال الشهر القليل القادم. في القسم 2.4.3 من مسودة قانون الشفافية المالية لعام 2013، يدعو صندوق النقد الدولي الحكومات لتوفير "معلومات تفصيلية حول التأثير المالي للسياسات الكبرى على المجموعات المختلفة فيما يتعلق بالدخل أو النوع أو الإحصاءات السكانية أو المناطق" (<https://www.imf.org/external/np/exr/consult/2013/fisctransp/pdf/070113.pdf>). وبنفس الطريقة، تدعم الأمم المتحدة الموازنات التي تستجيب للنوع، والتي يمكن أن تشمل على عروضا في الموازنات القائمة على النوع، من أجل الترويج للمساواة بين الجنسين وتعزيز حقوق المرأة. انظر: <http://www.gender.budgets.org/>. ويمكن أن توضح العروض البديلة الأخرى كيف تتدفق النفقات للمناطق المختلفة في الدولة، أو كيف يمكن أن تستفيد المجموعات المختلفة حسب الدخل من تلك النفقات.

فعلى سبيل المثال، في الهند، تشمل الموازنة السنوية على أموال للخطط الفرعية للطوائف المحرومة (SCSP)، وهو برنامج مصمم لمساعدة الفئات (أو الطوائف) المهمشة بشكل تقليدي. انظر ملف PDF 2، صفحة 4، من مقترح موازنة السلطة التنفيذية لعام 2011 للهند (البيانات المالية السنوية) (<https://docs.google.com/folderview?pli=1&id=0ByA9wmvBrAnZeVdkbjfUDROaFU&tid=0ByA9wmvBrAnZN3ZrdzNzcS1JZzq>). للاطلاع على نموذج باللغة الإسبانية، يمكن الاطلاع على مقترح موازنة السلطة التنفيذية لعام 2014 للمكسيك، حيث يظهر تخصيص أموال بعينها للسكان الأصليين ([http://www.diputados.gob.mx/PEF2014/temas/anexos/metodologia/metodologia\\_indigenas.pdf](http://www.diputados.gob.mx/PEF2014/temas/anexos/metodologia/metodologia_indigenas.pdf)).

ولأغراض الإجابة على هذا السؤال، يمكن أن يغطي العرض البديل كل النفقات أو جزء فقط من النفقات. على سبيل المثال، يمكن أن يظهر كيفية توزيع كل نفقات البرامج وفقاً للمناطق الجغرافية أو يمكن أن يظهر كيفية توزيع نفقات محددة (مثل موازنة الصحة أو موازنة الزراعة) بين المناطق المختلفة. وبنفس الطريقة، إذا كانت الدولة تقدم تقديرات للسياسات التي تهدف إلى تحقيق الفائدة للسكان الأكثر حرماناً (انظر السؤال 52) والتي يجب أن يتم وضعها في الاعتبار كعرض بديل لأغراض الإجابة على هذا السؤال.

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يشمل مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له على ثلاثة عروض مختلفة على الأقل توضح التأثير المالي للسياسات على مجموعات المواطنين المختلفة لعام الموازنة على الأقل. لاختيار الخيار "ب"، يجب أن يشمل مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له على عرضين بديلين مختلفين للنفقات. ويسري الخيار "ج" فقط إذا كان يتم تقديم عرض واحد فقط للنفقات. ويسري الخيار "د" إذا لم يتم تقديم أي عروض بديلة للنفقات.

37. هل يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة تقديرات للتحويلات إلى الشركات العامة لعام الموازنة على الأقل؟

- أ. نعم، يتم تقديم تقديرات لكل التحويلات إلى الشركات العامة، بالإضافة إلى نقاش سردي.
- ب. نعم، يتم تقديم تقديرات لكل التحويلات إلى الشركات العامة، إلا أنه لا يتم تضمين نقاش سردي.
- ج. نعم، يتم تقديم تقديرات لبعض وليس كل التحويلات إلى الشركات العامة.



- د. لا، لا يتم تقديم تقديرات للتحويلات إلى الشركات العامة.  
هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يستفسر السؤال 37 عن التحويلات إلى الشركات العامة. في الغالب، يكون للحكومات حصص في المشروعات التي تدير الموارد ذات الصلة على وجه الخصوص بالمصالح العامة (مثل الكهرباء والمياه والنفط). وفي حين أن تلك الشركات العامة يمكن أن تعمل بشكل مستقل، إلا أن الحكومة في بعض الأحيان تقوم بتوفير دعم مباشر لها من خلال تقديم تحويلات إلى تلك الشركات، بما في ذلك دعم استثمار رأس المال ونفقات التشغيل.

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له التقديرات التي تغطي كل التحويلات إلى الشركات العامة بالإضافة إلى نقاش سردي لمناقشة تلك التحويلات في نفس الوقت لعام الموازنة على الأقل. أما إذا لم يتم تضمين النقاش السردي، إلا أنه تم تقديم تقديرات لكل التحويلات إلى الشركات العامة، فإن الخيار "ب" هو الخيار المناسب. يسري الاختيار "ج" إذا كان المعروض يشتمل على تقديرات تغطي بعض، وليس كل، التحويلات إلى الشركات العامة (بغض النظر عما إذا كان يشتمل كذلك على مناقشة سردية أم لا). يسري الخيار "د" إذا لم يتم تقديم تقديرات للتحويلات إلى الشركات العامة.

38. هل يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة معلومات حول الأنشطة شبه المالية لعام الموازنة على الأقل؟

(يجب أن تشمل المعلومات الأساسية على بيان الغرض أو السبب المنطقي وراء السياسة للنشاط شبه المالي والمستفيدين المستهدفين منه.)

- أ. نعم، يتم تقديم المعلومات التي تتجاوز العناصر الأساسية لكل الأنشطة شبه المالية.  
ب. نعم، يتم تقديم المعلومات الأساسية لكل الأنشطة شبه المالية.  
ج. نعم، يتم تقديم المعلومات، إلا أنها تقتصر إلى بعض العناصر الأساسية أو بعض الأنشطة شبه المالية.  
د. لا، لا يتم تقديم المعلومات المتعلقة بالأنشطة شبه المالية.  
هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يركز السؤال 38 على الأنشطة شبه المالية، حيث يستفسر عما إذا كان يتم تقديم المعلومات "الأساسية" المتعلقة بهذه الأنشطة أم لا. وتشمل هذه المكونات الأساسية على ما يلي:

- بيان الغرض أو السبب المنطقي وراء الأنشطة شبه المالية (أيما السبب وراء المشاركة في هذا النشاط؟)
- تحديد المستفيدين المستهدفين من النشاط شبه المالي.

ويشير مصطلح "أنشطة شبه المالية" إلى مجموعة واسعة من الأنشطة التي تعد أنشطة مالية في طبيعتها وينبغي تنفيذها من خلال عملية وضع الموازنة العادية ولكن لا يتم ذلك. على سبيل المثال، يمكن أن يتم إجراء نشاط شبه مالي إذا قامت مؤسسة مالية عامة بتوفير منحة غير مباشرة، بدلاً من تقديم منحة مباشرة عبر الموازنة لتنفيذ نشاط بعينه، من خلال تقديم قروض بمعدلات تقل عن معدلات السوق لهذا النشاط. وبنفس الطريقة، يكون النشاط شبه مالي عندما يقوم أحد المشروعات بتوفير السلع أو الخدمات بأسعار أقل من المعدلات التجارية لأفراد معينين أو لمجموعات معينة من أجل دعم أهداف السياسة الحكومية.

الأمثلة الواردة أعلاه عبارة عن خيارات للسياسات يمكن أن تكون مدعومة من خلال الحكومة والسلطة التشريعية. ومع ذلك، يمكن أن تنطوي الأنشطة شبه المالية أيضًا على الأنشطة التي تنتهك أو تتحايل على قوانين عملية وضع الموازنة في دولة ما أو لا تخضع لعملية الموافقة التشريعية العادية للنفقات. وعلى سبيل المثال، قد تصدر السلطة التنفيذية أمرًا غير رسمي لهيئة حكومية، مثل مؤسسة عامة تجارية، لتمد السلطة التنفيذية بالسلع والخدمات التي يتوجب، في الحالات الطبيعية، شراؤها من خلال التمويل المخصص والمعتمد من خلال السلطة التشريعية. ويجب أن يتم الكشف عن كل الأنشطة شبه المالية للعامة وأن تكون تلك الأنشطة خاضعة للمراقبة العامة.

أشار صندوق النقد الدولي (IMF)، في دليل الشفافية المالية (عام 2007) (<http://www.imf.org/external/np/pp/2007/eng/051507m.pdf>) إلى صعوبة تحديد وقياس الأنشطة شبه المالية، كما أنه دعا إلى تضمين وثائق الموازنة الخاصة ببيانات الأنشطة شبه المالية التي "تتضمن على معلومات كافية لتمكين إجراء بعض التقييمات على الأقل للأهمية المالية المحتملة لكل نشاط من الأنشطة شبه المالية، ومتى أمكن، يجب أن يتم تحديد كم وقياس الأنشطة شبه المالية الكبرى" في الموازنة.

وبما يتجاوز المعلومات الأساسية، توفر بعض الحكومات كذلك معلومات إضافية فيما يتعلق بالأنشطة شبه المالية، بما في ذلك، على سبيل المثال: المدة المتوقعة للنشاط شبه المالي، وتحديد كمية النشاط والافتراضات التي تدعم هذه التقديرات، ومناقشة الأهمية المالية والمخاطر المحتملة المقترنة بالنشاط، بما في ذلك التأثير على الكيان الذي يقوم بتنفيذ النشاط. يوفر المربع الموجود في صفحة 80 من دليل صندوق النقد الدولي حول الشفافية المالية (عام 2007) (<http://www.imf.org/external/np/pp/2007/eng/051507m.pdf>) العديد من الأمثلة حول الأنشطة شبه المالية التي يمكن أن يتم الرجوع إليها عند الحاجة. ويمكن العثور على المزيد من التفاصيل حول الأنشطة شبه المالية في دليل الشفافية في التمويل العام. النظر بما يتجاوز الموازنة الأساسية (<http://internationalbudget.org/wp-content/uploads/Looking-Beyond-the-Budget.pdf>).

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له كل المعلومات الأساسية المتعلقة بكل الأنشطة شبه المالية لعام الموازنة على الأقل، بالإضافة إلى بعض المعلومات الإضافية بما يتجاوز العناصر الأساسية. لاختيار الخيار "ب"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له كل المكونات الأساسية المذكورة أعلاه. تسري الإجابة "ج" في حالة تقديم بعض المعلومات المتعلقة بالأنشطة شبه المالية، في حين لا يتم تضمين بعض المعلومات الأساسية. يسري الخيار "د" إذا لم يتم تقديم معلومات حول الأنشطة شبه المالية.

إذا لم تكن الأنشطة شبه المالية تمثل مشكلة كبيرة في دولتك، الرجاء اختيار الخيار "هـ". ومع ذلك، الرجاء توخي الحذر عند الرد على هذا السؤال.

39. هل يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة معلومات حول الأصول المالية التي تمتلكها الحكومة؟

(يجب أن تشمل المعلومات الأساسية على قائمة بالأصول، بالإضافة إلى تقدير لقيمتها).

- أ. نعم، يتم تقديم المعلومات التي تتجاوز العناصر الأساسية لكل الأصول المالية.
- ب. نعم، يتم تقديم المعلومات الأساسية لكل الأصول المالية.
- ج. نعم، يتم تقديم المعلومات، إلا أنها تفتقر إلى بعض العناصر الأساسية أو بعض الأصول المالية.
- د. لا، لا يتم تقديم المعلومات المتعلقة بالأصول المالية.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

### الإرشادات:

يركز السؤال 39 على الأصول المالية المملوكة للحكومة، حيث يستفسر عما إذا كان يتم تقديم المعلومات "الأساسية" المتعلقة بهذه الأصول أم لا. وتشمل هذه المكونات الأساسية على ما يلي:

- قائمة بالأصول المالية،
- وتقدير لقيمتها.

تمتلك الحكومات الأصول المالية، مثل النقد أو السندات أو الأسهم. ومع ذلك، بخلاف شركات القطاع الخاص، توفر بعض الحكومات موازنات تظهر قيمة الأصول والمسؤوليات الخاصة بها.

وبما يتجاوز المعلومات الأساسية، توفر بعض الحكومات كذلك معلومات إضافية فيما يتعلق بالأصول المالية، بما في ذلك، على سبيل المثال: مناقشة تدور حول الغرض منها، ومعلومات تاريخية حول الأمور الافتراضية، والفروق بين القيم التي يتم رفع تقارير بها والقيم السوقية، وملخص الأصول السوقية كجزء من الموازنة الحكومية.

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له كل المعلومات الأساسية المتعلقة بكل الأصول المالية التي تمتلكها الحكومة بالإضافة إلى بعض المعلومات الإضافية التي تتجاوز العناصر الأساسية لعام الموازنة على الأقل. لاختيار الخيار "ب"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له كل المكونات الأساسية المذكورة أعلاه. تسري الإجابة "ج" في حالة تقديم بعض المعلومات المتعلقة بالأصول المالية، في حين لا يتم تضمين بعض المعلومات الأساسية. يسري الخيار "د" إذا لم يتم تقديم معلومات متعلقة بالأصول المالية التي تمتلكها الحكومة.

40. هل يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة معلومات حول الأصول غير المالية التي تمتلكها الحكومة؟

(يجب أن تشمل المعلومات الأساسية على قائمة بالأصول مصنفة حسب الفئة).

- أ. نعم، يتم تقديم المعلومات التي تتجاوز العناصر الأساسية لكل الأصول غير المالية.
- ب. نعم، يتم تقديم المعلومات الأساسية لكل الأصول غير المالية.
- ج. نعم، يتم تقديم المعلومات، إلا أنها تفتقر إلى بعض الأصول غير المالية.
- د. لا، لا يتم تقديم المعلومات المتعلقة بالأصول غير المالية.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

### الإرشادات:

يركز السؤال 40 على الأصول غير المالية المملوكة للحكومة، حيث يستفسر عما إذا كان يتم تقديم المعلومات "الأساسية" المتعلقة بهذه الأصول أم لا. المعلومات الأساسية عبارة عن قائمة بالأصول غير المالية، مجمعة حسب نوع (أو فئة) الأصول.

الأصول غير المالية عبارة عن الأشياء ذات القيمة التي تمتلكها الحكومة أو تسيطر عليها (باستثناء الأصول المالية)، مثل الأراضي والمباني والمعدات. ويمكن أن يمثل

تقدير الأصول غير المالية العامة مشكلة، وخاصة في الحالات التي لا يكون الأصل فيها متاحاً في السوق المفتوحة (مثل الآثار الحكومية). وفي هذه الحالات يعتبر أمراً مقبولاً تقديم معلومات موجزة في وثائق الموازنة من سجل الأصول لدولة ما. إلا أنه في بعض الحالات، يمكن للحكومات تقدير قيمة الأصول غير المالية المملوكة لها، وبعضها يمثل ملخصاً للأصول غير المالية كجزء من الموازنات الخاصة بها. وللاطلاع على مثال لكيفية تقديم الأصول غير المالية في واحدة من العديد من الوثائق الداعمة لمقترح الموازنة للسلطة التنفيذية في نيوزيلندا، يرجى الاطلاع على بيان التوقعات المالية لعام 2011، ملاحظات للبيانات المالية (يتبع)، الملاحظة 14، والتي يمكن الوصول إليها هنا: <http://www.treasury.govt.nz/budget/forecasts/befu2011/072.htm>.

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له قائمة مصنفة حسب الفئة لكل الأصول غير المالية التي تمتلكها الحكومة بالإضافة إلى بعض المعلومات الإضافية التي تتجاوز العناصر الأساسية لعام الموازنة على الأقل. لاختيار الخيار "ب"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له كل المكونات الأساسية المذكورة أعلاه. تسري الإجابة "ج" في حالة تقديم بعض المعلومات المتعلقة بالأصول غير المالية، في حين لا يتم تضمين بعض المعلومات غير المالية. يسري الخيار "د" إذا لم يتم تقديم معلومات متعلقة بالأصول غير المالية التي تمتلكها الحكومة.

41. هل يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة تقديرات لمتأخرات الإنفاق لعام الموازنة على الأقل؟

- أ. نعم، يتم تقديم تقديرات لكل متأخرات الإنفاق، بالإضافة إلى نقاش سردي.
- ب. نعم، يتم تقديم تقديرات لكل متأخرات الإنفاق، إلا أنه لا يتم تضمين نقاش سردي.
- ج. نعم، يتم تقديم تقديرات لبعض وليس كل متأخرات الإنفاق.
- د. لا، لا يتم تقديم تقديرات لمتأخرات الإنفاق.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يستفسر السؤال 41 عن تقديرات متأخرات الإنفاق التي تنشأ عندما تلتزم الحكومة بإنفاق الأموال ولكنها لم تدفع المبلغ عند استحقاقه. (للحصول على المزيد من المعلومات، يرجى الاطلاع على القسمين 3.49 إلى 3.50 من دليل إحصاءات التمويل الحكومي لعام 2001 والصادر عن صندوق النقد الدولي، <http://www.imf.org/external/pubs/ft/gfs/manual/pdf/all.pdf> (صفحة 29)). وبالرغم من أن هذا الالتزام يعادل الاقتراض، غالباً لا يتم تسجيله في الموازنة، مما يجعل من الصعب إجراء تقييم للوضع المالي للحكومة بالكامل. وعلاوة على ذلك، يؤثر الالتزام بتسديد هذه الديون على قدرة الحكومة على تحمل تكاليف الأنشطة الأخرى.

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له التقديرات التي تغطي كل متأخرات الإنفاق بالإضافة إلى نقاش سردي لمناقشة المتأخرات في نفس الوقت لعام الموازنة على الأقل. أما إذا لم يتم تضمين النقاش السردي، إلا أنه تم تقديم تقديرات لكل متأخرات الإنفاق، فإن الخيار "ب" هو الخيار المناسب. يسري الاختيار "ج" إذا كان المعروض يشتمل على تقديرات تغطي بعض، وليس كل، متأخرات الإنفاق (بغض النظر عما إذا كان يشتمل كذلك على مناقشة سرديّة أم لا). يسري الخيار "د" إذا لم يتم تقديم تقديرات لمتأخرات الإنفاق.

إذا لم تمثل متأخرات الإنفاق مشكلة كبيرة في الدولة، ينبغي على الباحثين اختيار الخيار "هـ". ولكن يجب على الباحثين توخي الحذر عند الإجابة على هذا السؤال. وغالباً ما سوف تسمح قوانين إدارة الإنفاق العام واللوائح بالتأخيرات المعقولة، ربما 30 أو 60 يوماً، في السداد النمطي للفواتير المستحقة. ولا ينبغي اعتبار متأخرات الإنفاق

التي تؤثر على نسبة ضئيلة للإنفاق بسبب النزاعات التعاقدية مشكلة كبيرة لغرض الإجابة على هذا السؤال.

42. هل يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة معلومات حول الالتزامات المحتملة، مثل ضمانات القروض الحكومية أو برامج الضمان؟

(يجب أن تشمل المعلومات الأساسية على بيان الغرض أو السبب المنطقي وراء كل التزام محتمل؛ والضمانات أو الالتزامات التأمينية المقترحة لعام الموازنة؛ المبلغ الإجمالي للالتزامات الضمانات أو الضمان (التعرض الإجمالي) في نهاية عام الموازنة.)

- أ. نعم، يتم تقديم المعلومات التي تتجاوز العناصر الأساسية لكل الالتزامات المحتملة.
- ب. نعم، يتم تقديم المعلومات الأساسية لكل الالتزامات المحتملة.
- ج. نعم، يتم تقديم المعلومات، إلا أنها تفتقر إلى بعض العناصر الأساسية أو بعض الالتزامات المحتملة.
- د. لا، لا يتم تقديم المعلومات المتعلقة بالالتزامات المحتملة.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يركز السؤال 42 على الالتزامات المحتملة، حيث يستفسر عما إذا كان يتم تقديم المعلومات "الأساسية" المتعلقة بهذه الالتزامات أم لا. وتشمل هذه المكونات الأساسية على ما يلي:

- بيان الغرض أو السبب المنطقي للسياسة وراء كل التزام محتمل؛
- والالتزامات المحتملة الجديدة لعام الموازنة، مثل الضمانات أو التزامات الضمان الجديدة المقترحة لعام الموازنة،
- المبلغ الإجمالي للضمانات أو التزامات الضمان المتعلقة بنهاية عام الموازنة. ويعكس ذلك التعرض الإجمالي للحكومة في حالة أصبحت كل الضمانات أو الالتزامات مستحقة (رغم أنه من غير المحتمل أن يحدث ذلك).

يتم التعرف على هذه الالتزامات المحتملة بأسلوب المحاسبة النقدية فقط عندما يقع الحدث الطارئ ويتم السداد. إن المثال لهذه الالتزامات هو حالة القروض التي تضمنها الحكومة المركزية، والتي يمكن أن تشمل القروض للبنوك المملوكة للدولة وغيرها من المؤسسات التجارية المملوكة للدولة أو التقسيمات الإدارية الحكومية أو المؤسسات الخاصة. وبموجب هذه الضمانات، سوف تدفع الحكومة إذا قصر المقترض. وبالتالي، فإن تقييم احتمال حدوث الطوارئ هو مسألة أساسية لإجراء تقديرات كمية لهذه الالتزامات.

في الموازنة، ووفقاً لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "حيثما يكون عملياً، ينبغي الإفصاح عن المبلغ الإجمالي للالتزامات العرضية وتصنيفها حسب الفئة الرئيسية التي تعكس طبيعتها وينبغي الإفصاح عن المعلومات التاريخية حول التقصير لكل فئة حيثما يكون ذلك متاحاً. وفي الحالات التي لا يمكن فيها تحديد الالتزامات العرضية كمياً، ينبغي سردها ووصفها".

وبما يتجاوز المعلومات الأساسية، توفر بعض الحكومات كذلك معلومات إضافية فيما يتعلق بالالتزامات المحتملة، بما في ذلك، على سبيل المثال: المعدلات الافتراضية التاريخية لكل برنامج، والمعدلات الافتراضية المحتملة في المستقبل، والحد الأقصى للضمان المصرح به من خلال القانون، وأي تمويل خاص مقترن بالضمان (على سبيل المثال، هل يتم فرض الرسوم أم لا، وهل توجد أموال احتياطية لغرض دفع الضمانات أم لا، وما إلى ذلك)، ومدة كل ضمان، وتقدير للأهمية المالية والمخاطر المحتملة المقترنة بالضمانات.

للحصول على المزيد من المعلومات حول الالتزامات المحتملة، يرجى الاطلاع على دليل الشفافية في التمويل العام: النظر بما يتجاوز الموازنة الأساسية (<http://internationalbudget.org/wp-content/uploads/Looking-Beyond-the-Budget.pdf>) والصفحة 59 (المربع 11) الصفحات من 77 إلى 79 من دليل صندوق النقد الدولي حول الشفافية المالية (لعام 2007) (<http://www.imf.org/external/np/pp/2007/eng/051507m.pdf>).

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له كل المعلومات الأساسية المتعلقة بالالتزامات المحتملة بالإضافة إلى بعض المعلومات الإضافية التي تتجاوز العناصر الأساسية لعام الموازنة على الأقل. لاختيار الخيار "ب"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له كل المكونات الأساسية المذكورة أعلاه. تسري الإجابة "ج" في حالة تقديم بعض المعلومات المتعلقة بالالتزامات المحتملة، في حين لا يتم تضمين بعض المعلومات الأساسية. يسري الخيار "د" إذا لم يتم تقديم معلومات حول الالتزامات المحتملة.

43. هل يوفر مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة توقعات لتقييم الالتزامات المستقبلية للحكومة واستدامة تمويلها على المدى البعيد؟

(يجب أن تغطي المعلومات الأساسية فترة لا تقل عن 10 أعوام وأن تشمل على افتراضات الاقتصاد الكلي والإحصاءات السكانية المستخدمة بالإضافة إلى مناقشة حول التداعيات والمخاطر المالية التي تشير إليها التوقعات.)

- أ. نعم، يتم تقديم المعلومات التي تتجاوز المعلومات الأساسية لتقييم مسؤوليات الحكومة المستقبلية واستدامة التمويل الخاص بها على المدى البعيد.
- ب. نعم، يتم تقديم المعلومات الأساسية لتقييم مسؤوليات الحكومة المستقبلية واستدامة التمويل الخاص بها على المدى البعيد.
- ج. نعم، يتم تقديم المعلومات، إلا أنها تفتقر إلى بعض العناصر الأساسية.
- د. لا، لا يتم تقديم المعلومات المتعلقة بالالتزامات المستقبلية واستدامة التمويل الخاص بها على المدى البعيد.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يركز السؤال 43 على الالتزامات المستقبلية للحكومة واستدامة التمويل الخاص بها على المدى البعيد، حيث يستفسر عن تواجد المعلومات "الأساسية" المتعلقة بهذه الأمور. ويجب أن تشمل هذه المكونات الأساسية على ما يلي:

- التوقعات التي تغطي فترة لا تقل عن 10 أعوام.
- افتراضات الاقتصاد الكلي وإحصاءات السكان المستخدمة لتقديم التوقعات.
- مناقشة تدور حول التداعيات المالية والمخاطر التي يتم تمييزها من خلال التوقعات.

تدعو ممارسات الإدارة المالية العامة الجيدة إلى أن تشتمل الموازنة على تحليلات الاستدامة المالية. توصي مسودة قانون الشفافية المالية لعام 2013 الصادرة عن صندوق النقد الدولي (<https://www.imf.org/external/np/exr/consult/2013/fisctransp/pdf/070113.pdf>) بأن تقوم الحكومات بشكل دوري بنشر التقييمات المتوقعة للتمويل العام على المدى البعيد (انظر القسم 2.4.4). تعد الالتزامات المستقبلية عنصرًا هامًا على وجه الخصوص عند تقييم استدامة التمويل العام على المدى البعيد. وتعد الالتزامات المستقبلية نتيجة للالتزامات الحكومية التي تكون، على عكس الالتزامات المحتملة، مؤكدة الوقوع في وقت محدد في المستقبل وتؤدي بذلك إلى جلب نفقات. ويتكون المثال النموذجي من التزامات الحكومة بدفع إعانات المعاش أو تغطية تكاليف الرعاية الصحية للمتقاعدين في المستقبل. وفي إطار نظام المحاسبة النقدية، يتم الاعتراف فقط بالمدفوعات الجارية المرتبطة بهذه الالتزامات في الموازنة. مطلوب بيان منفصل لحصر التأثيرات المستقبلية على الموازنة لهذه الالتزامات.

وبما يتجاوز المعلومات الأساسية، قد توفر بعض الحكومات كذلك معلومات إضافية فيما يتعلق باستدامة التمويل الخاص بها، بما في ذلك، على سبيل المثال: التوقعات التي تغطي 20 أو 30 عامًا، والسيناريوهات المتعددة التي تحتوي على مجموعات مختلفة من الافتراضات، والافتراضات المتعلقة بالعوامل الأخرى (مثل نفاد الموارد الطبيعية) والتي تتجاوز بيانات الاقتصاد الكلي وبيانات الإحصاء السكاني الأساسية، والتقديم التفصيلي للبرامج الخاصة التي لها آفاق زمنية بعيدة المدى، مثل تعاقدات الخدمة المدنية.

للحصول على المزيد من المعلومات حول الالتزامات المستقبلية، يرجى الاطلاع على دليل الشفافية في التمويل العام: النظر بما يتجاوز الموازنة الأساسية (<http://internationalbudget.org/wp-content/uploads/Looking-Beyond-the-Budget.pdf>).

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له كل المعلومات الأساسية المتعلقة بالالتزامات المستقبلية واستدامة تمويل الحكومة على المدى البعيد بالإضافة إلى بعض المعلومات الإضافية التي تتجاوز العناصر الأساسية. لاختيار الخيار "ب"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له كل المكونات الأساسية المذكورة أعلاه. تسري الإجابة "ج" في حالة تقديم بعض المعلومات المتعلقة بالالتزامات المستقبلية، في حين لا يتم تضمين بعض المعلومات الأساسية. يسري الخيار "د" إذا لم يتم تقديم معلومات متعلقة بالالتزامات المستقبلية واستدامة تمويل الحكومة.

44. هل يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة تقديرات لمصادر مساعدات المانحين، سواء المالية أو العينية؟

- أ. نعم، يتم تقديم تقديرات لكل مصادر مساعدات المانحين، بالإضافة إلى نقاش سردي.
- ب. نعم، يتم تقديم تقديرات لكل مصادر مساعدات المانحين، إلا أنه لا يتم تضمين نقاش سردي.
- ج. نعم، يتم تقديم تقديرات لبعض وليس كل مصادر مساعدات المانحين.
- د. لا، لا يتم تقديم تقديرات لمصادر مساعدات المانحين.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يستفسر السؤال 44 عن تقديرات مساعدات المانحين، سواء المالية أو العينية. وتعتبر هذه المساعدات إيرادًا غير ضريبي، ويجب تحديد مصادر هذه المساعدة بشكل صريح. من حيث المساعدة العينية، الاهتمام في المقام الأول على توفير السلع (ولا سيما تلك التي توجد لها سوق الذي من شأنه أن يسمح للبضائع الواردة كمساعدة عينية أن تباع وتتحول بالتالي إلى نقد) بدلاً من المعونة المتمثلة في المستشارين من الدول المانحة والتي توفر المساعدة الفنية.

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له التقديرات التي تغطي كل مساعدات المانحين بالإضافة إلى نقاش سردي لمناقشة

المساعدات في نفس الوقت لعام الموازنة على الأقل. أما إذا لم يتم تضمين النقاش السردى، إلا أنه تم تقديم تقديرات لكل مساعدات المانحين، فإن الخيار "ب" هو الخيار المناسب. يسري الاختيار "ج" إذا كان المعروض يشتمل على تقديرات تغطي بعض، وليس كل، مساعدات المانحين (بغض النظر عما إذا كان يشتمل كذلك على مناقشة سردية أم لا). يسري الخيار "د" إذا لم يتم تقديم تقديرات لمساعدات المانحين. حدد الخيار "هـ" إذا لم تحصل الدولة على مساعدات من المانحين.

45. هل يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة معلومات حول النفقات الضريبية لعام الموازنة على الأقل؟

(يجب أن تشتمل المعلومات الأساسية على بيان الغرض أو السبب المنطقي وراء السياسة لكل نفقات ضريبية والمستفيدين المستهدفين بالإضافة إلى تقدير للإيرادات الناجمة عن ذلك.)

- أ. نعم، يتم تقديم المعلومات التي تتجاوز العناصر الأساسية لكل النفقات الضريبية.
- ب. نعم، يتم تقديم المعلومات الأساسية لكل النفقات الضريبية.
- ج. نعم، يتم تقديم المعلومات، إلا أنها تقتصر إلى بعض العناصر الأساسية أو بعض النفقات الضريبية.
- د. لا، لا يتم تقديم المعلومات المتعلقة بالنفقات الضريبية.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يركز السؤال 45 على النفقات الضريبية، حيث يستفسر عما إذا كان يتم تقديم المعلومات "الأساسية" المتعلقة بهذه التفضيلات الضريبية أم لا. ويجب أن تشمل المكونات الأساسية على ما يلي للنفقات الضريبية الجديدة والحالية:

- بيان الغرض أو السبب المنطقي وراء السياسة؛
- وقائمة بالمستفيدين المستهدفين،
- وتقدير للإيرادات الناجمة.

تنشأ النفقات الضريبية نتيجة لاستثناءات أو تفضيلات أخرى في القانون الضريبي الخاصة بكيانات محددة أو أفراد أو أنشطة. وغالبًا ما يكون للتفضيلات الضريبية نفس التأثير على السياسة العامة مثل الإعانات أو المخصصات أو السلع أو الخدمات المباشرة. على سبيل المثال، يمكن أن يكون لتشجيع شركة ما على الدخول في المزيد من البحوث من خلال تخفيضات ضريبية خاصة نفس تأثير إعانة تلك الشركة بشكل مباشر من خلال جانب النفقات في الموازنة، حيث إن تلك الإعانة لا تزال تمثل تكلفة فيما يتعلق بالإيرادات الناجمة. ومع ذلك، من المحتمل أن تتلقى بنود الإنفاق التي تتطلب إقرارًا سنويًا مزيدًا من التدقيق عن التخفيضات الضريبية التي تشكل سمة دائمة للقانون الضريبي.

وبما يتجاوز المعلومات الأساسية، توفر بعض الحكومات كذلك معلومات إضافية فيما يتعلق بالنفقات الضريبية، بما في ذلك، على سبيل المثال: المستفيدون المستهدفون حسب القطاع وفئة الدخل (التأثير الموزع)؛ وبيان افتراضات التقدير، بما في ذلك تعريف المعيار الذي يتم قياس الإيرادات الناجمة وفقًا له؛ ونقاش النفقات الضريبية كجزء من النقاش العام للنفقات لمناطق البرامج التي تتلق كلاً نوعي الدعم الحكومي (من أجل توفير المعلومات بشكل أفضل لخيارات السياسات). للحصول على المزيد من المعلومات حول النفقات الضريبية، يرجى الاطلاع على دليل الشفافية في التمويل العام: النظر بما يتجاوز الموازنة الأساسية (<http://internationalbudget.org/wp->



(عام 2007) <http://www.imf.org/external/np/pp/2007/eng/051507m.pdf> والقسم 3.1.3 (صفحة 76 إلى 77) من دليل صندوق النقد الدولي حول الشفافية المالية (عام 2007)

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له كل المعلومات الأساسية المتعلقة بالنفقات الضريبية، بالإضافة إلى بعض المعلومات الإضافية التي تتجاوز العناصر الأساسية لعام الموازنة على الأقل. لاختيار الخيار "ب"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له كل المكونات الأساسية المذكورة أعلاه. تسري الإجابة "ج" في حالة تقديم بعض المعلومات المتعلقة بالنفقات الضريبية، في حين لا يتم تضمين بعض المعلومات الأساسية. يسري الخيار "د" إذا لم يتم تقديم معلومات حول النفقات الضريبية.

46. هل يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة تقديرات للإيرادات المخصصة؟

- أ. نعم، يتم تقديم تقديرات لكل الإيرادات المخصصة، بالإضافة إلى نقاش سردي.
- ب. نعم، يتم تقديم تقديرات لكل الإيرادات المخصصة، إلا أنه لا يتم تضمين نقاش سردي.
- ج. نعم، يتم تقديم تقديرات لبعض وليس كل الإيرادات المخصصة.
- د. لا، لا يتم تقديم تقديرات للإيرادات المخصصة.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يسأل السؤال 46 عن تقديرات الإيرادات المخصصة، والتي تعد بمثابة الإيرادات التي قد يتم استخدامها فقط لغرض محدد (على سبيل المثال، الإيرادات من الضرائب المفروضة على الوقود والتي يمكن استخدامها لبناء الطرق فقط). وهذه المعلومات تكون مهمة في تحديد أي الإيرادات متوفرة لتمويل النفقات العامة للحكومة وأي الإيرادات محتجزة لأغراض معينة.

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له التقديرات التي تغطي كل الإيرادات المخصصة بالإضافة إلى نقاش سردي لمناقشة التخصيصات في نفس الوقت لعام الموازنة على الأقل. أما إذا لم يتم تضمين النقاش السردي، إلا أنه تم تقديم تقديرات لكل الإيرادات المخصصة، فإن الخيار "ب" هو الخيار المناسب. يسري الاختيار "ج" إذا كان المعروض يشمل على تقديرات تغطي بعض، وليس كل، الإيرادات المخصصة (بغض النظر عما إذا كان يشمل كذلك على مناقشة سردي أم لا). يسري الخيار "د" إذا لم يتم تقديم تقديرات للإيرادات المخصصة. يسري الخيار "هـ" إذا لم تكن الإيرادات مخصصة أو إذا كانت الممارسة غير مسموح بها بموجب القانون أو التشريع.

47. هل يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة المعلومات حول كيفية ارتباط الموازنة المقترحة (المقترحات الجديدة والسياسات الحالية) بأهداف السياسة الحكومية في عام الموازنة؟

- أ. نعم، يتم تقديم التقديرات التي توضح كيفية ارتباط الموازنة المقترحة بكل أهداف السياسات الحكومية لعام الموازنة، بالإضافة إلى نقاش سردي.
- ب. نعم، يتم تقديم التقديرات التي توضح كيفية ارتباط الموازنة المقترحة بكل أهداف السياسات الحكومية لعام الموازنة، إلا أنه لا يتم تضمين النقاش السردي.
- ج. نعم، يتم تقديم المعلومات التي توضح كيفية ارتباط الموازنة المقترحة ببعض وليس كل أهداف السياسات الحكومية لعام الموازنة.

- د. لا، لا يتم تقديم المعلومات التي توضح كيفية ارتباط الموازنة وأهداف السياسات الحكومية المعلنة لعام الموازنة.  
هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

السؤالان 47 و48 يستفسران عن المعلومات التي توضح كيفية ارتباط الموازنة (المقترحات الجديدة والسياسات الحالية) بأهداف سياسات الحكومة. فالموازنة هي وثيقة السياسة الرئيسية للسلطة التنفيذية وذروة التخطيط للسلطة التنفيذية وعمليات وضع الموازنة. وينبغي بالتالي أن تتضمن وصفاً واضحاً للرباط بين أهداف السياسة والموازنة، أي تنطوي على تفسير واضح لكيفية انعكاس أهداف سياسة الحكومة في خيارات موازنتها. للتعرف على مثال على النقاش حول أهداف السياسة الحكومية في الموازنة، يرجى الاطلاع على الصفحات من 13 إلى 18 من بيان النوايا لعام 2011 لنينوزيلاندا (<http://www.treasury.govt.nz/publications/abouttreasury/soi/2011-16>)، والتي تعد واحدة من بين العديد من الوثائق التي تدعم الموازنة الخاصة بالدولة.

في بعض الدول، تجهز الدولة خطط الاستراتيجية / خطط التنمية. تشتمل تلك الخطط على كل السياسات التي تخطط الحكومة لتنفيذها لعام الموازنة، كما أنها في الكثير من الأحوال تغطي منظوراً متعدد الأعوام. وفي بعض الحالات، لا تتفق هذه الخطط مع وثائق الموازنة، وربما تكون منفصلة تماماً عن مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية. وبالتالي، فإن السؤال يستفسر عما إذا كانت خطط السياسات الحكومية "تتم ترجمتها" إلى أرقام للإيرادات والنفقات في وثائق الموازنة الفعلية أم لا.

يستفسر السؤال 47 عن المعلومات التي تغطي عام الموازنة، في حين أن السؤال 48 يستفسر عن الفترة التي لا تقل عن عامين بعد عام الموازنة. لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له التقديرات الخاصة بكيفية ارتباط الموازنة بأهداف السياسات الحكومية لعام الموازنة (بالنسبة للسؤال 47) أو لفترة متعددة الأعوام تتجاوز عام الموازنة (للسؤال 48) بالإضافة إلى نقاش سردي لكيفية عكس أهداف السياسات هذه في الموازنة. لاختيار الخيار "ب" في أي سؤال من السؤالين، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له التقديرات التي توضح كيفية ارتباط الموازنة بأهداف السياسات الحكومية، إلا أنه لا يتم تضمين أي نقاشات سردية. يسري الاختيار "ج" إذا كان المعروض يشتمل على النقاش السردى فقط، أو إذا كان يشتمل على التقديرات التي توضح كيفية ارتباط الموازنة ببعض، وليس كل، أهداف السياسات الحكومية (بغض النظر عما إذا كان المعروض يشتمل كذلك على نقاش سردي أم لا). يسري الخيار "د" إذا لم يتم تقديم معلومات متعلقة بكيفية ارتباط الموازنة بأهداف السياسات الحكومية.

48. هل يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة المعلومات حول كيفية ارتباط الموازنة المقترحة (المقترحات الجديدة والسياسات الحالية) بأهداف السياسة الحكومية لفترة متعددة الأعوام (على الأقل عامين بعد عام الموازنة)؟

- أ. نعم، يتم تقديم التقديرات التي توضح كيفية ارتباط الموازنة المقترحة بكل أهداف السياسات الحكومية لفترة متعددة الأعوام، بالإضافة إلى نقاش سردي.  
ب. نعم، يتم تقديم التقديرات التي توضح كيفية ارتباط الموازنة المقترحة بكل أهداف السياسات الحكومية لفترة متعددة الأعوام، إلا أنه لا يتم تضمين النقاش السردى.  
ج. نعم، يتم تقديم المعلومات التي توضح كيفية ارتباط الموازنة المقترحة ببعض وليس كل أهداف السياسات الحكومية لفترة متعددة الأعوام.  
د. لا، لا يتم تقديم المعلومات التي توضح كيفية ارتباط الموازنة وأهداف السياسات الحكومية المعلنة لفترة متعددة الأعوام.  
هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

السؤالان 47 و48 يستفسران عن المعلومات التي توضح كيفية ارتباط الموازنة (المقترحات الجديدة والسياسات الحالية) بأهداف سياسات الحكومة. فالموازنة هي وثيقة

السياسة الرئيسية للسلطة التنفيذية وذرورة التخطيط للسلطة التنفيذية وعمليات وضع الموازنة. وينبغي بالتالي أن تتضمن وصفاً واضحاً للرباط بين أهداف السياسة والموازنة، أي تنطوي على تفسير واضح لكيفية انعكاس أهداف سياسة الحكومة في خيارات موازنتها. للتعرف على مثال على النقاش حول أهداف السياسة الحكومية في الموازنة، يرجى الاطلاع على الصفحات من 13 إلى 18 من بيان النوايا لعام 2011 لنيوزيلاندا (<http://www.treasury.govt.nz/publications/abouttreasury/soi/2011-16>)، والتي تعد واحدة من بين العديد من الوثائق التي تدعم الموازنة الخاصة بالدولة.

في بعض الدول، تجهز الدولة خطط الاستراتيجية / خطط التنمية. تشمل تلك الخطط على كل السياسات التي تخطط الحكومة لتنفيذها لعام الموازنة، كما أنها في الكثير من الأحوال تغطي منظوراً متعدد الأعوام. وفي بعض الحالات، لا تتفق هذه الخطط مع وثائق الموازنة، وربما تكون منفصلة تماماً عن مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية. وبالتالي، فإن السؤال يستفسر عما إذا كانت خطط السياسات الحكومية "تتم ترجمتها" إلى أرقام للإيرادات والنفقات في وثائق الموازنة الفعلية أم لا.

يستفسر السؤال 47 عن المعلومات التي تغطي عام الموازنة، في حين أن السؤال 48 يستفسر عن الفترة التي لا تقل عن عامين بعد عام الموازنة. لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له التقديرات الخاصة بكيفية ارتباط الموازنة بأهداف السياسات الحكومية لعام الموازنة (بالنسبة للسؤال 47) أو لفترة متعددة الأعوام تتجاوز عام الموازنة (للسؤال 48) بالإضافة إلى نقاش سردي لكيفية عكس أهداف السياسات هذه في الموازنة. لاختيار الخيار "ب" في أي سؤال من السؤالين، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له التقديرات التي توضح كيفية ارتباط الموازنة بأهداف السياسات الحكومية، إلا أنه لا يتم تضمين أي نقاشات سردية. يسري الاختيار "ج" إذا كان المعروض يشتمل على النقاش السردى فقط، أو إذا كان يشتمل على التقديرات التي توضح كيفية ارتباط الموازنة ببعض، وليس كل، أهداف السياسات الحكومية (بغض النظر عما إذا كان المعروض يشتمل كذلك على نقاش سردي أم لا). يسري الخيار "د" إذا لم يتم تقديم معلومات متعلقة بكيفية ارتباط الموازنة بأهداف السياسات الحكومية.

وينبغي أن تفصح الموازنة ليس فقط عن مبلغ الأموال التي يجري تخصيصها لبرنامج ولكن أيضاً المعلومات الأخرى اللازمة لتحليل تلك النفقات. وتستخدم البيانات غير المالية وأهداف الأداء المقترنة بمقترحات الموازنة لتقييم نجاح سياسة ما. على سبيل المثال، حتى عندما يتم إنفاق الأموال المخصصة وفقاً للخطة، يبقى السؤال "هل حققت السياسة الأهداف التي كانت تهدف إلى تحقيقها"؟

يمكن أن تشمل البيانات غير المالية على المعلومات المتعلقة بما يلي:

- المدخلات – تشير إلى الموارد المحددة لتحقيق النتائج. على سبيل المثال، في مجال التعليم، أن تشمل البيانات غير المالية المتعلقة بالمدخلات على مجموعة من الكتب التي يتم توفيرها إلى كل مدرسة أو المواد المطلوب استخدامها لبناء أو تجديد مدرسة.
- المخرجات – تشير إلى المنتجات والخدمات التي يتم توفيرها كنتيجة للمدخلات. على سبيل المثال، عدد التلاميذ الذين يتم تعليمهم كل عام، أو عدد الأطفال الذين يتلقون اللقاحات، أو عدد المستفيدين من برنامج للضمان الاجتماعي.
- النتائج – تشير إلى التأثيرات المستهدفة أو أهداف السياسات التي تم تحقيقها. على سبيل المثال، زيادة في معدلات معرفة القراءة والكتابة بين الأطفال الأقل من 10 أعوام، أو تقليل معدلات الوفيات بين الأمهات.

بالإضافة إلى ذلك، يجب على الحكومات التي تضع أهداف الأداء استخدام البيانات غير المالية للمخرجات والنتائج لتحديد هل تم الوفاء بهذه الأهداف أم لا.

49. هل يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة بيانات غير مالية حول المدخلات التي يتم الحصول عليها خلال عام الموازنة على الأقل؟

- أ. نعم، يتم توفير بيانات غير مالية حول المدخلات لكل برنامج في كل الوحدات الإدارية (أو الوظائف).
- ب. نعم، يتم توفير بيانات غير مالية حول المدخلات لكل الوحدات الإدارية (أو الوظائف)، ولكن ليس لكل البرامج (أو أي منها).
- ج. نعم، يتم توفير بيانات غير مالية حول المدخلات لبعض البرامج و / أو بعض الوحدات الإدارية (أو الوظائف).
- د. لا، لا يتم تقديم بيانات غير مالية حول المدخلات.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يستفسر السؤال 49 عن إتاحة البيانات غير المالية حول المدخلات لعام الموازنة. (يتم التعامل مع البيانات غير المالية حول المخرجات والنتائج في السؤال 50).

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له بيانات غير مالية حول المدخلات لكل برنامج مفرد في الوحدات الإدارية (الوزارات والإدارات والوكالات) لعام الموازنة على الأقل. ويكون من المقبول كذلك إذا كانت البيانات غير المالية حول المدخلات الخاصة بكل برنامج مرتبة حسب الوظائف. لاختيار الخيار "ب"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له بيانات غير مالية حول المدخلات لكل الوحدات الإدارية أو لكل الوظائف، ولكن ليس لكل برنامج مفرد (أو حتى لأي برامج) في تلك الوحدات الإدارية أو الوظائف. تسري الإجابة بالخيار "ج" إذا تم توفير بيانات غير مالية حول المدخلات لبعض البرامج و / أو بعض الوحدات الإدارية أو بعض الوظائف. يسري الخيار "د" إذا لم يتم تقديم بيانات غير مالية حول المدخلات.

50. هل يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة بيانات غير مالية حول النتائج (فيما يتعلق بالمخرجات أو النتائج) خلال عام الموازنة على الأقل؟

- أ. نعم، يتم توفير بيانات غير مالية حول النتائج لكل برنامج في كل الوحدات الإدارية (أو الوظائف).
- ب. نعم، يتم توفير بيانات غير مالية حول النتائج لكل الوحدات الإدارية (أو الوظائف)، ولكن ليس لكل البرامج (أو أي منها).
- ج. نعم، يتم توفير بيانات غير مالية حول النتائج لبعض البرامج و / أو بعض الوحدات الإدارية (أو الوظائف).
- د. لا، لا يتم تقديم بيانات غير مالية حول النتائج.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يستفسر السؤال 50 عن إتاحة البيانات غير المالية حول النتائج لعام الموازنة. يمكن أن تشتمل البيانات غير المالية حول النتائج على بيانات حول المخرجات والنتائج، وليس حول المدخلات (والتي يتم التعامل معها في السؤال 49).

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له بيانات غير مالية حول النتائج لكل برنامج مفرد في الوحدات الإدارية (الوزارات والإدارات والوكالات) لعام الموازنة على الأقل. ويكون من المقبول كذلك إذا كانت البيانات غير المالية حول النتائج الخاصة بكل برنامج مرتبة حسب التصنيف الوظيفي. لاختيار الخيار "ب"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له بيانات غير مالية حول النتائج لكل الوحدات الإدارية أو لكل التصنيفات الوظيفية، ولكن ليس لكل برنامج مفرد (أو حتى لأي برامج) في تلك الوحدات الإدارية أو الوظائف. تسري الإجابة بالخيار "ج" إذا تم توفير بيانات غير مالية حول النتائج لبعض البرامج و / أو بعض الوحدات الإدارية أو بعض الوظائف. يسري الخيار "د" إذا لم يتم تقديم بيانات غير مالية حول النتائج.

51. هل تم تعيين أهداف الأداء للبيانات غير المالية حول النتائج في مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة؟

- أ. نعم، يتم تعيين أهداف الأداء لكل البيانات غير المالية حول النتائج.
- ب. نعم، يتم تعيين أهداف الأداء لأغلب البيانات غير المالية حول النتائج.
- ج. نعم، يتم تعيين أهداف الأداء لبعض البيانات غير المالية حول النتائج.
- د. لا، لا يتم تعيين أهداف الأداء للبيانات غير المالية حول النتائج، أو أن الموازنة لا تقدم بيانات غير مالية حول النتائج.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يستفسر السؤال 51 عن تعيين أهداف الأداء للبيانات غير المالية حول النتائج لعام الموازنة. ويسري السؤال على النتائج غير المالية الموضحة في الموازنة، والتي تم تحديدها لأغراض السؤال 50.

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يعين مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له أهداف الأداء لكل البيانات غير المالية حول النتائج الموضحة في الموازنة لعام الموازنة على الأقل. لاختيار الخيار "ب"، يجب أن يعين مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له أهداف الأداء لأغلبية (وليس كل) البيانات غير المالية حول النتائج الموضحة في الموازنة. يسري الخيار "ج" عندما يتم تعيين أهداف الأداء على أقل من نصف البيانات غير المالية حول النتائج. ويسري الخيار "د" إذا لم يتم تعيين أهداف الأداء للبيانات غير المالية حول النتائج والموضحة في الموازنة، أو أن الموازنة لا تقدم نتائج غير مالية.

52. هل يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة لتقديرات للسياسات (المقترحات الجديدة والسياسات الحالية) التي تهدف إلى توفير الفائدة للفئات الأكثر حرماناً في الدولة في عام الموازنة على الأقل؟

- أ. نعم، يتم تقديم تقديرات لكل السياسات التي تهدف إلى توفير الفائدة للفئات الأكثر حرماناً في الدولة، بالإضافة إلى نقاش سردي.
- ب. نعم، يتم تقديم تقديرات لكل السياسات التي تهدف إلى توفير الفائدة للفئات الأكثر حرماناً في الدولة، إلا أنه لا يتم تضمين نقاش سردي.
- ج. نعم، يتم تقديم تقديرات لبعض وليس كل السياسات التي تهدف إلى توفير الفائدة للفئات الأكثر حرماناً في الدولة.
- د. لا، لا يتم تقديم تقديرات للسياسات التي تهدف إلى توفير الفائدة للفئات الأكثر حرماناً في الدولة.

هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

السؤال 52 يسأل عما إذا كانت الموازنة تسلط الضوء على السياسات، سواء الجديدة أو القائمة، والتي تعود بالنفع على أفقر شرائح المجتمع. ويهدف هذا السؤال فقط إلى تقييم تلك البرامج التي تعالج الاحتياجات الفورية للفقراء مباشرة، مثلما يحدث من خلال برامج المساعدة النقدية أو توفير السكن، وليس بشكل غير مباشر، على سبيل المثال، من خلال دفاع وطني أقوى. إن هذه المعلومات ذات أهمية خاصة لأولئك الذين يسعون إلى تعزيز التزام الحكومة بجهود مكافحة الفقر.

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له التقديرات التي تغطي كل السياسات التي تهدف إلى توفير الفائدة للفئات الأكثر حرماناً بالإضافة إلى نقاش سردي لهذه السياسات لعام الموازنة على الأقل. يمكن اختيار الخيار "ب" إذا لم يتم تضمين النقاش السردى، إلا أنه يتم تقديم كل السياسات التي تهدف إلى توفير الفائدة للفئات الأكثر حرماناً. يمكن اختيار الخيار "ج" إذا كان المعروض يشمل على تقديرات تغطي بعض، وليس كل، السياسات التي تهدف إلى توفير الفائدة للفئات الأكثر حرماناً (بغض النظر عما إذا كان المعروض يشمل كذلك على مناقشة سردية أم لا). يمكن اختيار الخيار "د" إذا لم تكن هناك تقديرات للسياسات التي تهدف إلى توفير الفائدة للفئات الأكثر حرماناً في الدولة.

53. هل تقوم السلطة التنفيذية بإعلان جدولها الزمني فيما يتعلق بتكوين مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية للجماهير (أي، الوثيقة التي تحدد الجداول الزمنية لقيام الكيانات الحكومية بتقديم الوثائق، مثل الوزارات أو الحكومات الفرعية في الدولة إلى وزارة المالية أو أي وكالة حكومية مركزية مسؤولة عن الأمور الخاصة بتنسيق تكوين الموازنة)؟

- أ. نعم، يتم إصدار جدول زمني تفصيلي للجماهير.
- ب. نعم، يتم إصدار جدول زمني للجماهير، إلا أنه يتم استثناء بعض التفاصيل.
- ج. نعم، يتم إصدار جدول زمني للجماهير، إلا أنه يفتقر إلى بعض التفاصيل الهامة.
- د. لا، لا يتم إصدار جدول زمني للجماهير.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يسأل السؤال 53 عن الجداول الزمنية للموازنة. والجدول الزمني الداخلي مهم بشكل خاص لإدارة السلطة التنفيذية لعملية إعداد الموازنة، وذلك للتأكد من أنها تضع في اعتبارها وجهات نظر مختلف الإدارات والهيئات. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يحدد الجدول الزمني مواعيد التقديم من الكيانات الحكومية الأخرى، مثل الوزارات أو الحكومات الفرعية في الدولة إلى وزارة المالية أو أي وكالة حكومية مركزية مسؤولة عن الأمور الخاصة بتنسيق تكوين الموازنة. وبالتالي يكون المجتمع المدني على دراية بالخطوات المتنوعة المضمنة في عملية تكوين الموازنة، وعندما تظهر الفرص لمشاركة السلطة التنفيذية، من الضروري أن يتاح هذا الجدول الزمني للجماهير.

لاختيار الإجابة "أ"، يجب أن تقوم السلطة التنفيذية بتجهيز جدول زمني مفصل للموازنة وإصداره للجماهير. تسري الإجابة "ب" في حالة إتاحة الجدول الزمني للجماهير، إلا أنه لا يتم تضمين بعض التفاصيل به. تسري الإجابة "ج" في حالة إتاحة الجدول الزمني للجماهير، إلا أنه يتم استثناء الكثير من التفاصيل الهامة، مما يقلل من قيمته بالنسبة لأولئك خارج الحكومة. يسري الخيار "د" إذا لم تتم إتاحة الجدول الزمني للجماهير.

### القسم الثالث: شمولية وثائق الموازنة الرئيسية الأخرى

#### مقدمة:

تنظر الفئة الثانية الواسعة للأسئلة في استبيان الموازنة المفتوحة في شأن وثائق الموازنة السبعة الرئيسية التي يتم إنتاجها أثناء المراحل الأربع لعملية وضع الموازنة. وتبلغ أول مرحلتين - الصياغة والإقرار - ذروتيهما في الموازنة عند إقرارها. وخلال هذه المراحل يتم تحديد أولويات الموازنة، وبالتالي يعد احتمال المساعدة في تشكيل الموازنة أمرًا مفتوحًا أمام المجتمع المدني. وتقع المرحلتان الأخريان -- التنفيذ والتقارير النهائية / عمليات المراجعة - بعد إقرار الموازنة. وهذه المراحل الأخيرة مهمة لأنه يتم إخراج معلومات أساسية والتي تشير إلى مدى الالتزام بالاتفاقات التي تمت في وضع أولويات الموازنة، وتوفير الخدمات المطلوبة كما هو مخطط لها. وتساعد هذه المعلومات على وضع الحكومة أمام مسؤوليتها، وإثراء مناقشة الموازنات المقبلة.

والقسم الثالث مقسم إلى سبع فئات فرعية، حيث يطرح مجموعة من الأسئلة لكل وثيقة من وثائق الموازنة التالية: البيان التمهيدي للموازنة، والموازنة التي تم إقرارها، وموازنة المواطنين، وتقارير العام، ومراجعة منتصف العام، وتقارير نهاية العام، وتقارير المراجعة.

#### البيان التمهيدي للموازنة

البيان التمهيدي للموازنة، والذي يشار إليه في بعض الأحيان باسم التقرير التمهيدي للموازنة، يمثل خطط السياسة الاقتصادية والمالية للسلطة التنفيذية لعام الموازنة القادم، وهو يساعد على تشجيع النقاش على الموازنة قبل تقديم مقترح الموازنة الأكثر تفصيلاً للسلطة التنفيذية. ويعكس البيان التمهيدي للموازنة أوج مرحلة التخطيط الاستراتيجي لعملية وضع الموازنة، حيث تربط السلطة التنفيذية على نطاق واسع أهداف سياستها مع الموارد المتاحة في الإطار المالي للموازنة، أي إجمالي مبالغ النفقات والإيرادات والدين لعام الموازنة القادم. وتحدد هذه العملية المعايير اللازمة لمقترح الموازنة قبل أن يتم اتخاذ قرارات التمويل المفصلة للبرنامج. ومن خلال وضع المعايير الواسعة للموازنة، يمكن أن يساعد البيان على خلق التوقعات المناسبة لمقترح الموازنة للسلطة التنفيذية. كما يمكن أن يقترن البيان التمهيدي للموازنة كذلك بإطار عمل نفقات متوسط المدى، يهدف إلى الربط بين السياسات والتخطيط ووضع الموازنة على مدار فترة تشتمل على عدة أعوام.

توصي أفضل الممارسات بأن يشتمل البيان التمهيدي للموازنة على ما يلي: توقعات الاقتصاد الكلي التي تقوم الموازنة عليها، سياسات وأولويات الإيرادات والنفقات الرئيسية التي توجه تطوير التقديرات التفصيلية للموازنة التالية، وتوقعات الإيرادات والنفقات متعددة الأعوام.

ولأغراض الإجابة على الأسئلة التالية (54 إلى 58)، ينبغي على الباحثين استخلاص إجاباتهم من البيان التمهيدي للموازنة المتاح للجماهير. ولكي يتم اعتبار البيان التمهيدي للموازنة متوفرًا للجمهور حسب منهجية مسح الموازنة المفتوحة، لا بد من طرح ذلك البيان للجماهير قبل شهر على الأقل من تقديم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية إلى السلطة التشريعية. (انظر القسم 1 في الجدول رقم 3: متى تتاح وثائق الموازنة الرئيسية للجمهور.) إذا لم يكن البيان التمهيدي للموازنة يعتبر متاحًا للجمهور، وفقًا لمعايير مسح الموازنة المفتوحة، فإنه لا يتم اعتبار أن هذا البيان متاحًا للجماهير، وبالتالي، يجب اختيار الخيار "د" لكل الأسئلة المتعلقة بالبيان التمهيدي للموازنة.

54. هل يقدم البيان التمهيدي للموازنة معلومات حول توقعات الاقتصاد الكلي تقوم عليها توقعات الموازنة؟

(يجب أن تتضمن المعلومات الأساسية مناقشة للتطلعات الاقتصادية مع تقديرات مستوى إجمالي الناتج المحلي (GDP) الاسمي ومعدل التضخم والنمو الفعلي في إجمالي الناتج المحلي ومعدلات الفائدة).

- أ. نعم، يتم تقديم المعلومات التي تتجاوز العناصر الأساسية لتطلعات الاقتصاد الكلي.
- ب. نعم، يتم تقديم المعلومات الأساسية لتطلعات الاقتصاد الكلي.
- ج. نعم، يتم تقديم المعلومات، إلا أنها تفتقر إلى بعض العناصر الأساسية.
- د. لا، لا يتم تقديم المعلومات المتعلقة بتطلعات الاقتصاد الكلي.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يركز السؤال 54 على توقعات الاقتصاد الكلي التي تؤثر على البيان التمهيدي للموازنة، حيث يستفسر عما إذا كانت المعلومات "الأساسية" المتعلقة بالافتراضات الاقتصادية قد تم تقديمها أم لا. وهذه المكونات الأساسية تشتمل على نقاش للتوقعات الاقتصادية بالإضافة إلى تقديرات لما يلي:

- مستوى إجمالي الناتج المحلي (GDP)؛
- ومعدل التضخم؛
- ونمو إجمالي الناتج المحلي (GDP) الحقيقي؛
- ومعدلات الفائدة.

وبما يتجاوز هذه العناصر الأساسية، توفر بعض الحكومات كذلك معلومات إضافية فيما يتعلق بالتوقعات الاقتصادية، بما في ذلك، على سبيل المثال: معدلات الفائدة قصيرة المدى وبعيدة المدى، ومعدل التوظيف والبطالة، ومُخفض إجمالي الناتج المحلي، وسعر النفط والسلع الأخرى، والحساب الحالي، ومعدل الصرف، وتكوين نمو إجمالي الناتج المحلي.

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم البيان التمهيدي للموازنة كل المعلومات الأساسية المتعلقة بتوقعات الاقتصاد الكلي بالإضافة إلى بعض المعلومات الإضافية التي تتجاوز العناصر الأساسية. لاختيار الخيار "ب"، يجب أن يقدم البيان التمهيدي للموازنة كل المكونات الأساسية المذكورة أعلاه. تسري الإجابة "ج" في حالة تقديم بعض المعلومات المتعلقة بتوقعات الاقتصاد الكلي، في حين لا يتم تضمين بعض المعلومات الأساسية. يسري الخيار "د" إذا لم يتم تقديم معلومات متعلقة بالاقتصاد الكلي.



55. هل يقدم البيان التمهيدي للموازنة معلومات حول سياسات وأولويات الإنفاق للحكومة والتي توجه تطوير التقديرات التفصيلية للموازنة التالية؟

(يجب أن تشتمل المعلومات الأساسية على نقاش حول سياسات وأولويات النفقات، بالإضافة إلى تقدير إجمالي النفقات).

- أ. نعم، يتم تقديم المعلومات التي تتجاوز العناصر الأساسية لسياسات وأولويات الإنفاق الحكومي.
- ب. نعم، يتم تقديم المعلومات الأساسية لسياسات وأولويات الإنفاق الحكومي.
- ج. نعم، يتم تقديم المعلومات، إلا أنها تفتقر إلى بعض العناصر الأساسية.
- د. لا، لا يتم تقديم المعلومات المتعلقة بسياسات وأولويات الإنفاق الحكومي.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يركز السؤال 55 على سياسات وأولويات الإنفاق الحكومي في البيان التمهيدي للموازنة، حيث يستفسر عما إذا كانت المعلومات "الأساسية" المتعلقة بهذه السياسات قد تم تقديمها أم لا. وتشتمل هذه المكونات الأساسية على ما يلي:

- مناقشة حول سياسات وأولويات الإنفاق،
- وتقدير إجمالي النفقات.

بالرغم أنه من غير المرجح أن يشتمل البيان التمهيدي للموازنة على مقترحات برمجية مفصلة (حيث يتم تقديم تلك المعلومات التفصيلية في العادة في الموازنة ذاتها)، ينبغي أن يشمل مناقشة لأولويات السياسة واسعة النطاق بالإضافة إلى توقع إجمالي النفقات المقترنة بهذه السياسات لعام الموازنة على الأقل. ويمكن أن يشتمل البيان التمهيدي للموازنة على بعض التفاصيل، على سبيل المثال، التقديرات التي يتم توفيرها من خلال أي من تصنيفات النفقات الثلاثة، حسب التصنيف الإداري والاقتصادي والوظيفي.

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم البيان التمهيدي للموازنة كل المعلومات الأساسية المتعلقة بسياسات وأولويات الإنفاق الحكومي لعام الموازنة القادم بالإضافة إلى بعض المعلومات الإضافية التي تتجاوز العناصر الأساسية. لاختيار الخيار "ب"، يجب أن يقدم البيان التمهيدي للموازنة كل المكونات الأساسية المذكورة أعلاه لعام الموازنة القادم. تسري الإجابة "ج" في حالة تقديم بعض المعلومات المتعلقة بسياسات وأولويات الإنفاق الحكومي، في حين لا يتم تضمين بعض المعلومات الأساسية. يسري الخيار

"د" في حالة عدم تقديم أي معلومات تتعلق بسياسات وأولويات الإنفاق الحكومي.

56. هل يقدم البيان التمهيدي للموازنة معلومات حول سياسات وأولويات الإيرادات الحكومية والتي توجه تطوير التقديرات التفصيلية للموازنة التالية؟

(يجب أن تشمل المعلومات الأساسية على نقاش حول سياسات وأولويات الإيرادات، بالإضافة إلى تقدير إجمالي الإيرادات).

- أ. نعم، يتم تقديم المعلومات التي تتجاوز العناصر الأساسية لسياسات وأولويات الإيرادات الحكومية.
- ب. نعم، يتم تقديم المعلومات الأساسية لسياسات وأولويات الإيرادات الحكومية.
- ج. نعم، يتم تقديم المعلومات، إلا أنها تقتصر على بعض العناصر الأساسية.
- د. لا، لا يتم تقديم المعلومات المتعلقة بسياسات وأولويات الإيرادات الحكومية.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يركز السؤال 56 على سياسات وأولويات الإيرادات الحكومية في البيان التمهيدي للموازنة، حيث يستفسر عما إذا كانت المعلومات "الأساسية" المتعلقة بهذه السياسات قد تم تقديمها أم لا. وتشمل هذه المكونات الأساسية على ما يلي:

- مناقشة حول سياسات وأولويات الإيرادات،
- وتقدير إجمالي الإيرادات.

بالرغم أنه من غير المرجح أن يشتمل البيان التمهيدي للموازنة على مقترحات مفصلة حول الإيرادات، ينبغي أن يشمل مناقشة لأولويات السياسة واسعة النطاق بالإضافة إلى توقع إجمالي الإيرادات المقترنة بهذه السياسات لعام الموازنة على الأقل. كما يمكن أن يشتمل البيان التمهيدي للموازنة كذلك على بعض التفاصيل الإضافية، على سبيل المثال، التقديرات التي يتم توفيرها من خلال فئة الإيرادات، سواء الضريبية أو غير الضريبية، أو بعض مصادر الإيرادات المفردة، مثل ضريبة القيمة المضافة أو ضريبة الدخل.

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم البيان التمهيدي للموازنة كل المعلومات الأساسية المتعلقة بسياسات وأولويات الإيرادات الحكومية لعام الموازنة القادم بالإضافة إلى بعض المعلومات الإضافية التي تتجاوز العناصر الأساسية. لاختيار الخيار "ب"، يجب أن يقدم البيان التمهيدي للموازنة كل المكونات الأساسية المذكورة أعلاه لعام الموازنة

القادم. تسري الإجابة "ج" في حالة تقديم بعض المعلومات المتعلقة بسياسات وأولويات الإيرادات الحكومية، في حين لا يتم تضمين بعض المعلومات الأساسية. يسري الخيار "د" في حالة عدم تقديم أي معلومات تتعلق بسياسات وأولويات الإيرادات الحكومية.

57. هل يقدم البيان التمهيدي للموازنة ثلاثة تقديرات فيما يتعلق بالاقتراض والدين الحكوميين: مبلغ صافي الاقتراض المطلوب أثناء عام الموازنة، وإجمالي الدين المعلق في نهاية عام الموازنة، ومدفوعات الفوائد للدين في عام الموازنة؟

- أ. نعم، يتم تقديم التقديرات الثلاثة المتعلقة بالاقتراض والدين الحكوميين.
- ب. نعم، يتم تقديم اثنين من التقديرات الثلاثة المتعلقة بالاقتراض والدين الحكوميين.
- ج. نعم، يتم تقديم تقدير من التقديرات الثلاثة المتعلقة بالاقتراض والدين الحكوميين.
- د. لا، يتم تقديم أي تقدير من التقديرات الثلاثة المتعلقة بالاقتراض والدين الحكوميين.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يستفسر السؤال 57 عما إذا كان البيان التمهيدي للموازنة يشتمل على ثلاثة تقديرات رئيسية فيما يتعلق بالاقتراض والدين:

- مقدار صافي الاقتراض الجديد المطلوب في عام الموازنة القادم،
- وإجمالي أعباء الديون الملقاة على عاتق الحكومة المركزية عند نهاية عام الموازنة القادم،
- ومدفوعات الفوائد على الديون المعلقة لعام الموازنة القادم.

الدين هو المبالغ المالية المتراكمة التي تقترضها الحكومة. ويمكن أن تقترض الحكومة من الأفراد ومن البنوك والشركات الموجودة داخل الدولة (الدين المحلي) أو من الدائنين خارج الدولة (الدين الخارجي). ويكون الدين الخارجي في الغالب مملوكاً للبنوك التجارية الخاصة أو للحكومات الأخرى أو للمؤسسات المالية الدولية، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

يشير صافي الاقتراض الجديد إلى المبالغ المالية الإضافية للقروض الجديدة المطلوبة لعام الموازنة لتمويل نفقات الموازنة التي تتجاوز الإيرادات المتاحة. يضيف صافي الاقتراض الجديد إلى الديون التراكمية. وهو يختلف عن إجمالي الديون، والتي تشمل كذلك على القروض اللازمة لسداد الديون الحالية التي تصبح مستحقة أثناء عام الموازنة؛ ولا تتم إضافة الدين الذي يتم استبداله (أو ترحيله) إلى إجمالي الديون التراكمية.

ويتم دفع مدفوعات الفوائد الناجمة عن الدين (أو تكاليف خدمة الدين) بشكل نموذجي على فترات فاصلة منتظمة، ويجب أن يتم دفع هذه المدفوعات بشكل منتظم من أجل تجنب التأخر في الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالدين. وتكون مدفوعات الفوائد منفصلة عن مدفوعات الدين الأساسي، والتي لا يتم دفعها إلا عندما يصبح الدين مستحقاً وحينها يجب أن يتم دفعه كله بالكامل.

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم البيان التمهيدي للموازنة كل التقديرات الثلاثة للاقتراض والدين لعام الموازنة القادم على الأقل. لاختيار الخيار "ب"، يجب أن يقدم البيان التمهيدي للموازنة تقديرين من التقديرات الثلاثة. لاختيار الخيار "ب"، يجب أن يقدم البيان التمهيدي للموازنة تقدير واحد من التقديرات الثلاثة. يسري الخيار "د" عند عدم تقديم معلومات حول الاقتراض والدين في البيان التمهيدي للموازنة.

58. هل يقدم البيان التمهيدي للموازنة تقديرات لإجمالي النفقات لفترة متعددة الأعوام (على الأقل عامين بعد عام الموازنة) أم لا؟

- أ. نعم، يتم تقديم تقديرات متعددة الأعوام للنفقات.
- ب. لا، لا يتم تقديم تقديرات متعددة الأعوام للنفقات.
- ج. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يستفسر السؤال 58 عن تقديرات النفقات متعددة الأعوام في البيان التمهيدي للموازنة.

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يتم تقديم تقديرات النفقات لعامين على الأقل بعد عام الموازنة. يجب أن تكون التقديرات متعلقة بإجمالي النفقات على الأقل، إلا أنها يمكن أن تشمل على المزيد من التفاصيل عن مجرد الإجمالي المجمع.

الموازنة المقررة

بعد مناقشة الموازنة المقترحة للسلطة التنفيذية، تُقر السلطة التشريعية عادة شكلاً ما من أشكال الموازنة أو الاعتمادات المالية، وغالباً ما يطلق على ذلك اسم الموازنة المقررة. وتوفر الموازنة المقررة الحد الأدنى من المعلومات لأي تحليلات يتم تنفيذها أثناء العام المالي. وبمعنى آخر، تعد بمثابة نقطة الانطلاق لمراقبة مرحلة التنفيذ للموازنة. وفي بعض الدول، يختلف مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية اختلافاً كبيراً عن الموازنة المقررة، لذلك ينبغي أن يتم تقييم محتويات الوثيقتين كل على حدة. وتترايد أهمية الموازنة المقررة عندما تختلف عن مقترح الموازنة بشكل كبير. وتسمح الموازنة المقررة للشخص بمقارنة ما تم اقتراحه من خلال السلطة التنفيذية بما قامت السلطة التشريعية بتمريره في شكل قانون.

ولأغراض الإجابة على الأسئلة التالية (59 إلى 63)، ينبغي على الباحثين استخلاص إجاباتهم من الموازنة المقررة المتاحة للجماهير. ولا اعتبارها متوفرة للجمهور حسب منهجية مسح الموازنة المفتوحة، لا بد من طرح الموازنة المفتوحة للعامة في غضون ثلاثة أشهر من اعتماد الموازنة من قبل السلطة التشريعية. (انظر القسم 1 في الجدول رقم 3: متى تتاح وثائق الموازنة الرئيسية للجمهور.) إذا لم يكن يتم اعتبار أن الموازنة المقررة متاحة للجمهور، وفقاً لمعايير مسح الموازنة المفتوحة، فإنه لا يتم اعتبارها متاحة للجماهير، وبالتالي، يجب اختيار الخيار "د" لكل الأسئلة المتعلقة بالموازنة التمهيدية.

يرجى ملاحظة أن الأسئلة التالية تقيم شمولية الموازنة المقررة، وليس مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية.

59. هل تقدم الموازنة المقررة تقديرات للنفقات حسب أي من تصنيفات النفقات الثلاثة (حسب التصنيف الإداري والاقتصادي والوظيفي)؟

- أ. نعم، تقدم الموازنة المقررة تقديرات النفقات حسب تصنيفات النفقات الثلاثة كلها (حسب التصنيف الإداري والاقتصادي والوظيفي).
- ب. نعم، تقدم الموازنة المقررة تقديرات النفقات حسب تصنيفين من تصنيفات النفقات الثلاثة.
- ج. نعم، تقدم الموازنة المقررة تقديرات النفقات حسب تصنيف واحد من تصنيفات النفقات الثلاثة.
- د. لا، لا تقدم الموازنة المقررة تقديرات النفقات حسب أي تصنيف من تصنيفات النفقات.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يستفسر السؤال رقم 59 عما إذا كان يتم تقديم تقديرات النفقات في الموازنة المقررة حسب أي من تصنيفات النفقات الثلاثة، حسب التصنيف الإداري والاقتصادي والوظيفي، والتي تم التعرض لها في الأسئلة من 1 إلى 5 أعلاه. كل تصنيف من هذه التصنيفات يجب على سؤال مختلف: تشير الوحدة الإدارية إلى من ينفق الأموال، ويوضح التصنيف الوظيفي الغرض الذي يتم إنفاق الأموال من أجله، ويعرض التصنيف الاقتصادي الأشياء التي يتم إنفاق الأموال عليها. على عكس التصنيف حسب الوحدة الإدارية، والذي يميل إلى أن يكون فريداً لكل دولة، تم وضع وتوحيد التصنيفات الوظيفية والاقتصادية لموازنات الحكومات من جانب المؤسسات الدولية. وتسهل المقارنات بين الدول من خلال الالتزام بهذه المعايير للتصنيف الدولي.

لاختيار الإجابة "أ"، يجب أن تقدم الموازنة المقررة تقديرات النفقات حسب كل تصنيفات النفقات الثلاثة. لاختيار الخيار "ب"، يجب أن يتم تقديم تقديرات النفقات حسب اثنين من التصنيفات الثلاثة. ويسري الخيار "ج" إذا كانت تقديرات النفقات يتم تقديمها حسب أحد التصنيفات الثلاثة. ويسري الخيار "د" إذا لم يكن يتم تقديم تقديرات النفقات حسب أي من التصنيفات الثلاثة.

60. هل تقدم الموازنة المقررة تقديرات النفقات للبرامج المفردة؟

- أ. نعم، تقدم الموازنة المقررة تقديرات للبرامج تمثل كل النفقات.
- ب. نعم، تقدم الموازنة المقررة تقديرات للبرامج تمثل ثلثي النفقات على الأقل، وليس كلها.
- ج. نعم، تقدم الموازنة المقررة تقديرات للبرامج تمثل أقل من ثلثي النفقات.
- د. لا، لا تقدم الموازنة المقررة تقديرات النفقات حسب البرنامج.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يستفسر السؤال 60 عما إذا كان يتم تقديم تقديرات النفقات حسب البرامج أم لا. ولا يوجد تعريف موحد لمصطلح "البرنامج"، والمعنى يمكن أن يختلف من دولة إلى أخرى. ومع ذلك، لأغراض الإجابة على الاستبيان، ينبغي على الباحثين فهم مصطلح "برنامج" بالرجوع إلى أي مستوى للتفصيل أدنى الوحدة الإدارية، مثل وزارة أو إدارة.

**ملاحظة للدول الناطقة بالفرنسية:** أحيانا يشار لتفصيل مستوى "البرنامج" باسم *le plan comptable* أو *le plan comptable detaille*. (عادة ما يتم ترميز هذه البيانات في قاعدة بيانات الإدارة المالية، باتباع خريطة حسابات الموازنة، بحيث يمكن تنظيمها حسب التصنيف الإداري والوظيفي).

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن تقدم الموازنة المقررة كل البرامج، بما يمثل كل النفقات في عام الموازنة. لاختيار الإجابة "ب"، يجب أن تقدم الموازنة المقررة تقديرات للبرامج المفردة التي تمثل معاً ثلثي النفقات على الأقل، وليس كلها. يسري الخيار "ج" إذا كانت الموازنة المقررة تقدم البرامج التي تمثل أقل من ثلثي النفقات. يسري الخيار "د" إذا لم يتم تقديم النفقات حسب البرنامج في الموازنة المقررة.

61. هل تقدم الموازنة المقررة تقديرات الإيرادات حسب الفئة (على سبيل المثال، الإيرادات الضريبية وغير الضريبية)؟

- أ. نعم، تقدم الموازنة المقررة تقديرات للإيرادات حسب الفئة.
- ب. لا، لا تقدم الموازنة المقررة تقديرات الإيرادات حسب الفئة.
- ج. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يستفسر السؤال 61 عما إذا كان يتم تقديم تقديرات الإيرادات في الموازنة المقررة حسب "الفئة"، أي، هل يتم عرض المصادر الضريبية وغير الضريبية للإيرادات بشكل منفصل أم لا.

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن تقدم الموازنة المقررة تقديرات للإيرادات حسب الفئة.

62. هل تقدم الموازنة المقررة المصادر المفردة للإيرادات؟

- أ. نعم، تقدم الموازنة المقررة المصادر المفردة للإيرادات لكل الإيرادات.
- ب. نعم، تقدم الموازنة المقررة المصادر المفردة للإيرادات التي تمثل على الأقل ثلثي، وليس كل، الإيرادات.
- ج. نعم، تقدم الموازنة المقررة المصادر المفردة للإيرادات التي تمثل أقل من ثلثي الإيرادات كلها.
- د. لا، لا تقدم الموازنة المقررة المصادر المفردة للإيرادات.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يستفسر السؤال 62 عما إذا كان يتم تقديم المصادر المفردة للإيرادات في الموازنة المقررة. يسري هذا السؤال على الإيرادات الضريبية وغير الضريبية.

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن تقدم الموازنة المقررة كل المصادر المفردة للإيرادات. لاختيار الخيار "ب"، يجب أن تقدم الموازنة المقررة المصادر المفردة للإيرادات التي تمثل معاً ثلثي النفقات على الأقل، وليس كلها. يسري الخيار "ج" إذا كانت الموازنة المقررة تقدم المصادر المفردة للإيرادات التي تمثل أقل من ثلثي الإيرادات. يسري الخيار "د" إذا لم يتم تقديم المصادر المفردة للإيرادات.

63. هل تقدم الموازنة المقررة ثلاثة تقديرات فيما يتعلق بالاقتراض والدين الحكوميين: مبلغ صافي الاقتراض المطلوب أثناء عام الموازنة، وإجمالي الدين المعلق في نهاية عام الموازنة، ومدفوعات الفوائد للدين في عام الموازنة؟

- أ. نعم، يتم تقديم التقديرات الثلاثة المتعلقة بالاقتراض والدين الحكوميين.
- ب. نعم، يتم تقديم اثنين من التقديرات الثلاثة المتعلقة بالاقتراض والدين الحكوميين.
- ج. نعم، يتم تقديم تقدير من التقديرات الثلاثة المتعلقة بالاقتراض والدين الحكوميين.
- د. لا، يتم تقديم أي تقدير من التقديرات الثلاثة المتعلقة بالاقتراض والدين الحكوميين.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يستفسر السؤال 63 عن ثلاثة تقديرات رئيسية تتعلق بالاقتراض والدين:

مقدار صافي الاقتراض الجديد المطلوب أثناء عام

الموازنة،

وإجمالي الدين المعلق في نهاية عام الموازنة؛

ومدفوعات الفوائد على الديون المعلقة لعام الموازنة.

الدين هو المبالغ المالية المتراكمة التي تقترضها الحكومة. ويمكن أن تقترض الحكومة من الأفراد ومن البنوك والشركات الموجودة داخل الدولة (الدين المحلي) أو من الدائنين خارج الدولة (الدين الخارجي). ويكون الدين الخارجي في الغالب مملوكًا للبنوك التجارية الخاصة أو للحكومات الأخرى أو للمؤسسات المالية الدولية، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

يشير صافي الاقتراض الجديد إلى المبالغ المالية الإضافية للقروض الجديدة المطلوبة لعام الموازنة لتمويل نفقات الموازنة التي تتجاوز الإيرادات المتاحة. يضيف صافي الاقتراض الجديد إلى الديون التراكمية. وهو يختلف عن إجمالي الديون، والتي تشمل كذلك على القروض اللازمة لسداد الديون الحالية التي تصبح مستحقة أثناء عام الموازنة؛ ولا تتم إضافة الدين الذي يتم استبداله (أو ترحيله) إلى إجمالي الديون التراكمية.

ويتم دفع مدفوعات الفوائد الناجمة عن الدين (أو تكاليف خدمة الدين) بشكل نموذجي على فترات فاصلة منتظمة، ويجب أن يتم دفع هذه المدفوعات بشكل منتظم من أجل تجنب التأخر في الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالدين. وتكون مدفوعات الفوائد منفصلة عن مدفوعات الدين الأساسي، والتي لا يتم دفعها إلا عندما يصبح الدين مستحقًا وحينها يجب أن يتم دفعه كله بالكامل.

لاختيار الإجابة "أ"، يجب أن تقدم الموازنة المقررة تقديرات الاقتراض والدين الثلاثة. لاختيار الخيار "ب"، يجب أن تقدم الموازنة المقررة تقديرين من التقديرات الثلاثة. لاختيار الخيار "ج"، يجب أن تقدم الموازنة المقررة تقدير واحد من التقديرات الثلاثة. يسري الخيار "د" عند عدم تقديم معلومات حول الاقتراض والدين في الموازنة المقررة.

### موازنة المواطنين

تنظر الأسئلة التالية في الممارسات الجيدة الناشئة بشأن صياغة ونشر موازنة المواطنين. يمكن لهذا النوع من طرق العرض الشهيرة لمعلومات الموازنة أن يتخذ أشكالاً كثيرة، ولكن سمته المميزة هي أنه يتم تصميمه ليصل ويكون مفهومًا من جانب شريحة كبيرة من السكان قدر الإمكان. وموازنة المواطنين عبارة عن ملخص مبسط للموازنة، تم تصميمه لتسهيل النقاش. ويتم تشجيع الحكومات بشدة على إصدار مثل تلك التقارير. ويعمل إنتاج الحكومة لموازنة المواطنين على إضفاء الطابع المؤسسي على التزام الحكومة بتقديم سياساتها بطريقة يمكن فهمها والوصول إليها من قبل الجماهير.

ولأغراض الإجابة على الأسئلة التالية (64 إلى 67)، ينبغي على الباحثين استخلاص إجاباتهم من موازنة المواطنين المتاحة للجماهير. يمكن أن تكون موازنة المواطنين إصدارًا مبسطًا من مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو من الموازنة المقررة. ولكي يتم اعتبار موازنة المواطنين متوفرة للجمهور حسب منهجية مسح الموازنة المفتوحة، لا



بد من طرح تلك الموازنة في نفس وقت تقديم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الموازنة المقررة "المتاح (المتاحة) للجمهور" (اعتماداً على وثيقة الموازنة التي تتعلق بها موازنة المواطنين). (انظر القسم 1 في الجدول رقم 3: متى نتاح وثائق الموازنة الرئيسية للجمهور). إذا لم يكن يتم اعتبار أن موازنة المواطنين متاحة للجمهور، وفقاً لمعايير مسح الموازنة المفتوحة، فإنه لا يتم اعتبارها متاحة للجماهير، وبالتالي، يجب اختيار الخيار "د" لكل الأسئلة المتعلقة بموازنة المواطنين.

64. ما هي المعلومات التي يتم توفيرها في موازنة المواطنين؟

(يجب أن تشمل المعلومات الأساسية على إجماليات النفقات والإيرادات، ومبادرات السياسات الرئيسية في الموازنة، وتوقعات الاقتصاد الكلي التي تعتمد عليها الموازنة ومعلومات الاتصال لمتابعة المواطنين.)

- أ. توفر موازنة المواطنين معلومات تتجاوز العناصر الأساسية.
- ب. توفر موازنة المواطنين المعلومات الأساسية.
- ج. توفر موازنة المواطنين المعلومات، إلا أنها تقتصر إلى بعض العناصر الأساسية.
- د. لم يتم نشر موازنة المواطنين.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يركز السؤال 64 على محتويات موازنة المواطنين، حيث يستفسر عما إذا كان يتم تقديم المعلومات "الأساسية" أم لا. وتشمل هذه المكونات الأساسية على ما يلي:

- إجماليات النفقات الإيرادات؛
- ومبادرات السياسات الرئيسية في الموازنة؛
- وتوقعات الاقتصاد الكلي التي تعتمد عليها الموازنة؛
- معلومات الاتصال للمتابعة من خلال المواطنين.

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن تقدم موازنة المواطنين أو الوثائق الداعمة لها كل المعلومات الأساسية الواردة أعلاه بالإضافة إلى بعض المعلومات الإضافية بما يتجاوز العناصر الرئيسية. لاختيار الخيار "ب"، يجب أن تقدم موازنة المواطنين كل المكونات الأساسية المذكورة أعلاه. تسري الإجابة "ج" في حالة تقديم موازنة المواطنين بعض المعلومات الأساسية الواردة أعلاه، إلا أن هناك بعض المعلومات الأساسية الأخرى التي لا يتم تضمينها. يسري الخيار "د" إذا لم يتم نشر موازنة المواطنين.

65. كيف يتم نشر موازنة المواطنين للجمهور؟

- أ. يتم نشر موازنة المواطنين على نطاق واسع من خلال مجموعة من ثلاثة أدوات ووسائل مناسبة مختلفة على الأقل (مثل شبكة الإنترنت واللوحات وبرامج الراديو والصحف وما إلى ذلك).
- ب. يتم نشر موازنة المواطنين من خلال استخدام وسيلتين على الأقل، لكن أقل من ثلاث وسائل، للنشر، إلا أنه لا يتم بذل أي جهود أخرى لنشر تلك الموازنة من خلال السلطة التشريعية.
- ج. يتم نشر موازنة المواطنين من خلال استخدام وسيلة نشر واحدة فقط.
- د. لا يتم نشر موازنة المواطنين.

هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يستفسر السؤال 65 عن كيفية نشر موازنة المواطنين للجمهور. يجب أن تتم إتاحة موازنات الجمهور لمجموعة مختلفة من المتابعين والجمهور. وبالتالي، قد لا تكون الإصدارات الورقية أو نشر الوثيقة على الإنترنت كافيًا.

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن تستخدم السلطات التنفيذية ثلاثة أنواع مختلفة أو أكثر من أدوات وسائل الإعلام الإبداعية للوصول إلى أكبر قدر ممكن من السكان، بما في ذلك أولئك الذين قد لا يمكنهم الوصول إلى وثائق أو معلومات الموازنة إذا لم يتم استخدام تلك الوسائل. وقد يتم النشر كذلك على المستوى المحلي للغاية، بحيث تكون التغطية جغرافية وحسب مجموعات السكان على حد سواء (على سبيل المثال، النساء وكبار السن وذوي الدخل المنخفض والمناطق الحضرية والريفية، وما إلى ذلك). يسري الخيار "ب" إذا بذلت جهود نشر كبيرة من خلال مزيج بين وسيلتين من وسائل الاتصالات، على سبيل المثال، نشر موازنة المواطنين على الموقع الرسمي للسلطة التنفيذية مع توزيع نسخ مطبوعة من هذه الوثيقة. ويسري الخيار "ج" للحالات التي يتم فيها نشر موازنة المواطنين من خلال استخدام وسيلة واحدة فقط، مثل نشر الوثيقة على الموقع الرسمي للسلطة التنفيذية أو في برنامج إذاعي أو توزيع نسخ مطبوعة منها. يسري الخيار "د" إذا لم تقم السلطة التنفيذية بنشر موازنة المواطنين.

66. هل قامت السلطة التنفيذية بوضع آليات لتحديد متطلبات الجماهير فيما يتعلق بمعلومات الموازنة قبل نشر موازنة المواطنين؟

- أ. نعم، قامت السلطة التنفيذية بوضع آليات لتحديد متطلبات الجماهير فيما يتعلق بمعلومات الموازنة في موازنة المواطنين، ويمكن الوصول إلى هذه الآليات كما يشيع استخدامها بين الجماهير.
- ب. نعم، قامت السلطة التنفيذية بوضع آليات لتحديد متطلبات الجماهير فيما يتعلق بمعلومات الموازنة في موازنة المواطنين، وفي حين أن هذه الآليات يمكن الوصول إليها، إلا أنه لا يشيع استخدامها بين الجماهير.
- ج. نعم، قامت السلطة التنفيذية بوضع آليات لتحديد متطلبات الجماهير فيما يتعلق بمعلومات الموازنة في موازنة المواطنين، إلا أنه لا يمكن الوصول إلى هذه الآليات.
- د. لا، لم تقم السلطة التنفيذية بوضع أي آليات لتحديد متطلبات الجماهير فيما يتعلق بمعلومات الموازنة في موازنة المواطنين.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يستفسر السؤال 66 عما إذا كانت السلطة التنفيذية قد قامت بوضع آليات لتحديد متطلبات الجماهير فيما يتعلق بمعلومات الموازنة قبل نشر موازنة المواطنين. وقد يختلف ما يرغب العامة في التعرف عليه عن تلك المعلومات التي تقوم السلطة التنفيذية بتضمينها في الوثائق الفنية التي تمثل مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الموازنة المقررة، وبنفس الطريقة، يمكن أن تكون هناك منظورات مختلفة حول كيفية التي يجب تقديم الموازنة بها، وقد يختلف ذلك حسب السياق. ولهذا السبب يتعين على السلطة التنفيذية التشاور مع الجمهور بشأن محتوى وعرض موازنة المواطنين.

لاختيار الإجابة "أ"، يجب أن تكون السلطة التنفيذية قد قامت بوضع آليات للتشاور مع الجماهير، ويجب أن يكون من السهل الوصول إلى تلك الآليات كما يجب أن تكون شائعة الاستخدام بين الجماهير. ويمكن أن تشمل مثل هذه الآليات على مجموعات التركيز والشبكات الاجتماعية وعمليات المسح والخطوط الساخنة والاجتماعات / الأحداث في الجامعات أو الأماكن الأخرى التي يتجمع فيها الناس لمناقشة القضايا العامة. في الدول التي يتم فيها إنتاج ونشر موازنات المواطنين بشكل متسق، قد يكون من

الكافي للحكومة توفير معلومات الاتصال وفرص توفير التعليقات للجمهور، ثم استخدام تلك التعليمات بعد ذلك من أجل تحسين الطريقة التي تدار بها الموارد العامة.

يسري الخيار "ب" إذا كانت السلطة التنفيذية قد قامت بوضع آليات للتشاور يمكن للجمهور الوصول إليها، إلا أن الجمهور لا يستخدمون تلك الآليات بشكل متكرر. وهذا يعني أن الجمهور لا تشارك في العادة مع السلطة التنفيذية في وضع محتويات موازنة المواطنين، رغم أن السلطة التنفيذية قد أتاحت الفرص التي تتيح مثل تلك المشاركات. يسري الخيار "ج" إذا كانت السلطة التنفيذية قد قامت بوضع آليات للتشاور مع الجمهور، إلا أن تلك الآليات مصممة بشكل سيء وبالتالي لا يمكن للجمهور الوصول إليها. يسري الخيار "د" إذا كانت السلطة التنفيذية لم تقوم بوضع أي آليات للتشاور لطلب التعليقات من الجمهور حول محتويات موازنة المواطنين.

67. هل يتم نشر إصدارات "المواطنين" من وثائق الموازنة أثناء عملية وضع الموازنة؟

- أ. يتم نشر إصدار المواطنين من وثائق الموازنة لكل مرحلة من المراحل الأربعة لعملية الموازنة (تكوين الموازنة، وإقرارها، وتنفيذها، ومراجعتها).
- ب. يتم نشر إصدار المواطنين من وثائق الموازنة لمرحلتين على الأقل من المراحل الأربعة لوضع الموازنة.
- ج. يتم نشر إصدار المواطنين من وثائق الموازنة لمرحلة واحدة على الأقل من مراحل وضع الموازنة.
- د. لا يتم نشر إصدار للمواطنين من وثائق الموازنة.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يستفسر السؤال 67 عما إذا كان يتم نشر إصدارات "المواطنين" من وثائق الموازنة خلال عملية الموازنة. بينما كان يعتقد في البداية أن موازنة المواطنين نسخة مبسطة لمقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الموازنة المقررة، تتطور الممارسة الجيدة وتقتصر أن تصدر موازنات "المواطنين" لكل من وثائق الموازنة الرئيسية خلال كل مرحلة من المراحل الأربعة لدورة الموازنة. يمكن أن يستخدم ذلك لإبلاغ المواطنين بحالة الإدارة المالية العامة أثناء دورة الموازنة بشكل كامل.

لاختيار الخيار "أ"، يتم نشر إصدار واحد على الأقل من إصدارات المواطنين المتعلقة بالموازنة لكل مرحلة من مراحل عملية الموازنة (تكوين الموازنة، وإقرارها، وتنفيذها، ومراجعتها) – بحيث يكون الإجمالي أربعة وثائق موازنة للمواطنين على الأقل على مدار العملية برمتها. يسري الخيار "ب" إذا تم نشر إصدار المواطنين من وثائق الموازنة لمرحلتين على الأقل من المراحل الأربعة لعملية وضع الموازنة. يسري الخيار "ج" إذا تم نشر إصدار المواطنين من وثائق الموازنة لمرحلة واحدة على الأقل من المراحل الأربعة لعملية وضع الموازنة. يمكن اختيار الخيار "د" إذا لم يتم نشر إصدار للمواطنين من وثائق الموازنة.

#### التقارير السنوية

التقارير السنوية هي تقارير يتم إصدارها أثناء العام أثناء تنفيذ الموازنة. وهي تهدف إلى إظهار تقدم السلطة التنفيذية في تنفيذ الموازنة. وهي تظهر في العادة النفقات الفعلية حسب الوحدات الإدارية (الوزارات أو الإدارات أو الهيئات)، لضمان أن تخضع للمساءلة عن إنفاقها. وفي بعض الدول، تصدر الوحدات الإدارية التقارير بشكل فردي، بينما في دول أخرى تكون المعلومات موحدة في تقرير واحد، والذي تصدره عادة وزارة الخزانة. ويتم قبول التقارير الفردية أو التقرير الموحد للإجابة على هذه الأسئلة.

في بعض الدول، يصدر المصرف المركزي، بدلاً من السلطة التنفيذية، هذه التقارير استناداً إلى حالة حسابات مصرف الحكومة. وفي هذه الحالات، ينبغي أن تؤخذ تقارير المصرف المركزي بعين الاعتبار، طالما أنها تقرر ما تم إنفاقه فعلاً، بدلاً من التركيز على المبالغ الشهرية التي تم تحويلها إلى الوحدات الإدارية. إذا كانت تقرر فقط المبلغ المحول للوحدات الإدارية، إذن ينبغي اختيار الخيار "د" للإجابة على هذه الأسئلة.

ولأغراض الإجابة على الأسئلة التالية (68 إلى 75)، ينبغي على الباحثين استخلاص إجاباتهم من التقارير السنوية المتاحة للجماهير. ولا اعتبارها متوفرة للجمهور حسب منهجية مسح الموازنة المفتوحة، لا بد من طرح التقارير السنوية للجماهير خلال ما لا يزيد عن ثلاثة أشهر بعد نهاية فترة التقارير. (انظر القسم 1 في الجدول رقم 3: متى تتاح وثائق الموازنة الرئيسية للجمهور.) إذا لم يكن يتم اعتبار أن التقارير السنوية متاحة للجمهور، وفقاً لمعايير مسح الموازنة المفتوحة، فإنه لا يتم اعتبارها متاحة للجماهير، وبالتالي، يجب اختيار الخيار "د" لكل الأسئلة المتعلقة بالتقارير السنوية.

68. هل تقدم التقارير السنوية النفقات الفعلية حسب أي من تصنيفات النفقات الثلاثة (حسب التصنيف الإداري والاقتصادي والوظيفي)؟

- نعم، تقدم التقارير السنوية النفقات الفعلية حسب كل تصنيفات النفقات الثلاثة (حسب التصنيف الإداري والاقتصادي والوظيفي).
- نعم، تقدم التقارير السنوية النفقات الفعلية حسب تصنيفين من تصنيفات النفقات الثلاثة.
- نعم، تقدم التقارير السنوية النفقات الفعلية حسب تصنيف واحد من تصنيفات النفقات الثلاثة.
- لا، لا تقدم التقارير السنوية النفقات الفعلية حسب أي من تصنيفات النفقات.
- لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يستفسر السؤال رقم 68 عما إذا كان يتم تقديم تقديرات النفقات في التقارير السنوية حسب أي من تصنيفات النفقات الثلاثة، حسب التصنيف الإداري والاقتصادي والوظيفي، والتي تم التعرض لها في الأسئلة من 1 إلى 5 أعلاه.

كل تصنيف من هذه التصنيفات يجيب على سؤال مختلف: تشير الوحدة الإدارية إلى من ينفق الأموال، ويوضح التصنيف الوظيفي الغرض الذي يتم إنفاق الأموال من أجله، ويعرض التصنيف الاقتصادي الأشياء التي يتم إنفاق الأموال عليها. على عكس التصنيف حسب الوحدة الإدارية، والذي يميل إلى أن يكون فريداً لكل دولة، تم وضع وتوحيد التصنيفات الوظيفية والاقتصادية لموازنات الحكومات من جانب المؤسسات الدولية. وتسهل المقارنات بين الدول من خلال الالتزام بهذه المعايير للتصنيف الدولي. لاختيار الخيار "أ"، يجب أن تقدم التقارير السنوية النفقات الفعلية حسب كل تصنيفات النفقات الثلاثة. لاختيار الخيار "ب"، يجب أن يتم تقديم النفقات الفعلية حسب اثنين من هذه التصنيفات الثلاثة. ويسري الخيار "ج" إذا كانت النفقات الفعلية يتم تقديمها حسب تصنيف واحد فقط من التصنيفات الثلاثة. ويسري الخيار "د" إذا لم يكن يتم تقديم النفقات الفعلية من خلال أي من التصنيفات الثلاثة في التقارير السنوية.

69. هل تقدم التقارير السنوية النفقات الفعلية للبرامج المفردة؟

- نعم، تقدم التقارير السنوية النفقات الفعلية للبرامج التي تمثل كل النفقات.
- نعم، يتم تقديم التقارير السنوية النفقات الفعلية للبرامج التي تمثل ثلثي النفقات على الأقل، وليس كلها.
- نعم، تقدم التقارير السنوية النفقات الفعلية للبرامج التي تمثل أقل من ثلثي النفقات.

- د. لا، لا تقدم التقارير السنوية النفقات الفعلية حسب البرامج.  
هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يستفسر السؤال 69 عما إذا كان يتم تقديم تقديرات النفقات في التقارير السنوية حسب البرامج أم لا. ولا يوجد تعريف موحد لمصطلح "البرنامج"، والمعنى يمكن أن يختلف من دولة إلى أخرى. ومع ذلك، لأغراض الإجابة على الاستبيان، ينبغي على الباحثين فهم مصطلح "برنامج" بالرجوع إلى أي مستوى للتفصيل أدنى الوحدة الإدارية، مثل وزارة أو إدارة.

**ملاحظة للدول الناطقة بالفرنسية:** أحيانا يشار لتفصيل مستوى "البرنامج" باسم *le plan comptable* أو *le plan comptable detaille*. (عادة ما يتم ترميز هذه البيانات في قاعدة بيانات الإدارة المالية، باتباع خريطة حسابات الموازنة، بحيث يمكن تنظيمها حسب التصنيف الإداري والوظيفي).

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن تقدم التقارير السنوية النفقات الفعلية لكل البرامج المفردة، والتي تمثل كل النفقات. لاختيار الإجابة "ب"، يجب أن تقدم التقارير السنوية النفقات الفعلية للبرامج المفردة التي تمثل معاً ثلثي النفقات على الأقل، وليس كلها. يسري الخيار "ج" إذا كانت التقارير السنوية تقدم النفقات الفعلية للبرامج التي تمثل أقل من ثلثي النفقات. يسري الخيار "د" إذا لم يتم تقديم النفقات الفعلية حسب البرنامج في التقارير السنوية.

70. هل تقارن التقارير السنوية النفقات الفعلية للعام حتى تاريخه مع التقديرات الأصلية لتلك الفترة (اعتماداً على الموازنة المقررة) أو نفس الفترة في العام الماضي؟

- أ. نعم، يتم إجراء المقارنات للنفقات التي يتم تقديمها في التقارير السنوية.  
ب. لا، لا يتم إجراء المقارنات للنفقات التي يتم تقديمها في التقارير السنوية.  
ج. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يستفسر السؤال 70 عما إذا كانت التقارير السنوية تقارن النفقات الفعلية حتى تاريخه مع المستويات المقررة أو النفقات الفعلية لنفس الفترة في العام الماضي.

وتوصي منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) أن تحتوي التقارير على إجمالي نفقات العام حتى الآن في شكل يسمح بالمقارنة مع نفقات تنبؤ الموازنة (على أساس المستويات المقررة) لنفس الفترة.

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يتم إجراء المقارنات للنفقات التي يتم تقديمها في التقارير السنوية.

71. هل تقدم التقارير السنوية النفقات الفعلية حسب الفئة (مثل النفقات الضريبية أو النفقات غير الضريبية)؟

- أ. نعم، تقدم التقارير السنوية الإيرادات الفعلية حسب الفئة.  
ب. لا، لا تقدم التقارير السنوية الإيرادات الفعلية حسب الفئة.

ج. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

**الإرشادات:**

يستفسر السؤال 71 عما إذا كانت التقارير السنوية تقدم الإيرادات الفعلية حسب "الفئة" أم لا، أي هل يتم عرض المصادر الضريبية وغير الضريبية للإيرادات بشكل منفصل أم لا.

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن تقدم التقارير السنوية تقديرات للإيرادات حسب الفئة.

72. هل تقدم التقارير السنوية المصادر المفردة للإيرادات فيما يتعلق بالإيرادات الفعلية التي تم تحصيلها؟

- أ. نعم، تقدم التقارير السنوية المصادر المفردة للإيرادات الفعلية التي تمثل كل الإيرادات.
- ب. نعم، تقدم التقارير السنوية المصادر المفردة للإيرادات الفعلية التي تمثل ثلثي الإيرادات على الأقل، وليس كلها.
- ج. نعم، تقدم التقارير السنوية المصادر المفردة للإيرادات الفعلية التي تمثل أقل من ثلثي الإيرادات المجمعة.
- د. لا، لا تقدم التقارير السنوية المصادر المفردة للإيرادات الفعلية.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

**الإرشادات:**

يستفسر السؤال 72 عما إذا كانت التقارير السنوية تقدم تجميعات للمصادر المفردة للإيرادات أم لا (مثل الضرائب على الدخل وضريبة القيمة المضافة، إلخ). يسري هذا السؤال على الإيرادات الضريبية وغير الضريبية.

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن تقدم التقارير السنوية التجميعات الفعلية لكل مصادر الإيرادات المفردة. لاختيار الخيار "ب"، يجب أن تقدم التقارير السنوية التجميعات الفعلية للمصادر المفردة للإيرادات التي تمثل معاً ثلثي الإيرادات التي يتم تجميعها على الأقل، وليس كلها. يسري الخيار "ج" إذا كانت التقارير السنوية تقدم مصادر مفردة للإيرادات الفعلية تمثل أقل من ثلثي الإيرادات المجمعة. يسري الخيار "د" إذا لم يتم تقديم المصادر المفردة للإيرادات الفعلية.

73. هل تقارن التقارير السنوية الإيرادات الفعلية للعام حتى تاريخه مع التقديرات الأصلية لتلك الفترة (اعتماداً على الموازنة المقررة) أو نفس الفترة في العام الماضي؟

- أ. نعم، يتم إجراء المقارنات للإيرادات التي يتم تقديمها في التقارير السنوية.
- ب. لا، لا يتم إجراء المقارنات للإيرادات التي يتم تقديمها في التقارير السنوية.
- ج. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

**الإرشادات:**

يستفسر السؤال 73 عما إذا كانت التقارير السنوية تقارن الإيرادات الفعلية حتى تاريخه مع المستويات المقررة أو الإيرادات الفعلية لنفس الفترة في العام الماضي.

وتوصي منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) أن تحتوي التقارير على إجمالي إيرادات العام حتى الآن في شكل يسمح بالمقارنة مع إيرادات تنبؤ الموازنة (على أساس المستويات المقررة) لنفس الفترة.

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يتم إجراء المقارنات للإيرادات التي يتم تقديمها في التقارير السنوية.

74. هل تقدم التقارير السنوية ثلاثة تقديرات فيما يتعلق بالاقتراض والدين الحكوميين الفعليين: مقدار صافي الاقتراض الجديد، وإجمالي الدين المعلق، ومدفوعات الفائدة؟

- أ. نعم، يتم تقديم التقديرات الثلاثة المتعلقة بالاقتراض والدين الحكوميين.
- ب. نعم، يتم تقديم اثنين من التقديرات الثلاثة المتعلقة بالاقتراض والدين الحكوميين.
- ج. نعم، يتم تقديم تقدير من التقديرات الثلاثة المتعلقة بالاقتراض والدين الحكوميين.
- د. لا، يتم تقديم أي تقدير من التقديرات الثلاثة المتعلقة بالاقتراض والدين الحكوميين.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يستفسر السؤال 74 عن ثلاثة تقديرات رئيسية تتعلق بالاقتراض والدين:

- مقدار صافي الاقتراض حتى هذه اللحظة خلال العام؛ وإجمالي أعباء الديون الملقاة على عاتق الحكومة
- مدفوعات الفوائد حتى الآن على الديون المعلقة.

المركزية عند تلك النقطة في العام؛

الدين هو المبالغ المالية المتراكمة التي تقترضها الحكومة. ويمكن أن تقترض الحكومة من الأفراد ومن البنوك والشركات الموجودة داخل الدولة (الدين المحلي) أو من الدائنين خارج الدولة (الدين الخارجي). ويكون الدين الخارجي في الغالب مملوكًا للبنوك التجارية الخاصة أو للحكومات الأخرى أو للمؤسسات المالية الدولية، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

يشير صافي الاقتراض الجديد إلى المبالغ المالية الإضافية للقروض الجديدة المطلوبة لعام الموازنة لتمويل نفقات الموازنة التي تتجاوز الإيرادات المتاحة. يضيف صافي الاقتراض الجديد إلى الديون التراكمية. وهو يختلف عن إجمالي الديون، والتي تشمل كذلك على القروض اللازمة لسداد الديون الحالية التي تصبح مستحقة أثناء عام الموازنة؛ ولا تتم إضافة الدين الذي يتم استبداله (أو ترحيله) إلى إجمالي الديون التراكمية.

ويتم دفع مدفوعات الفوائد الناجمة عن الدين (أو تكاليف خدمة الدين) بشكل نموذجي على فترات فاصلة منتظمة، ويجب أن يتم دفع هذه المدفوعات بشكل منتظم من أجل تجنب التأخر في الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالدين. وتكون مدفوعات الفوائد منفصلة عن مدفوعات الدين الأساسي، والتي لا يتم دفعها إلا عندما يصبح الدين مستحقًا وحينها يجب أن يتم دفعه كله بالكامل.

لاختيار الإجابة "أ"، يجب أن تقدم التقارير السنوية تقديرات الاقتراض والدين الثلاثة. لاختيار الخيار "ب"، يجب أن تقدم التقارير السنوية تقديرين من التقديرات الثلاثة. لاختيار الخيار "ج"، يجب أن تقدم التقارير السنوية تقديرًا واحدًا من التقديرات الثلاثة. يسري الخيار "د" عند عدم تقديم معلومات حول الاقتراض والدين في التقارير السنوية.

75. هل تقدم التقارير السنوية المعلومات المتعلقة بتكوين إجمالي الدين الفعلي المعلق؟

(يجب أن تشمل المعلومات الأساسية على معدلات الفائدة على صكوك الديون، وملف تعريف استحقاق الديون، وهل الدين محلي أم خارجي).

- أ. نعم، يتم تقديم المعلومات التي تتجاوز العناصر الأساسية حول تكوين إجمالي الديون الفعلية المعلقة.
- ب. نعم، يتم تقديم المعلومات الأساسية حول تكوين إجمالي الديون الفعلية المعلقة.
- ج. نعم، يتم تقديم المعلومات، إلا أنها تقتصر إلى بعض العناصر الأساسية.
- د. لا، لا يتم تقديم المعلومات المتعلقة بتكوين إجمالي الديون الفعلية المعلقة.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يركز السؤال 75 على تكوين الدين الحكومي، حيث يستفسر عما إذا كان يتم تقديم المعلومات "الأساسية" المتعلقة بتكوينه أم لا. وتشمل هذه المكونات الأساسية على ما يلي:

- معدلات الفائدة على الدين؛
- وملف تعريف الاستحقاق للدين،
- وهل الدين محلي أم خارجي.

تؤثر معدلات الفائدة على مقدار الفائدة الواجب دفعها إلى الدائنين. يشير ملف تعريف الاستحقاق إلى تاريخ الدفع النهائي للقروض، الواجب دفع الدين الأساسي (وكل الفوائد المتبقية) بحلوله؛ وبشكل نموذجي، يشمل الإقراض الحكومي على خليط من الديون قصيرة المدى وبعيدة المدى. كما أوضحنا في السؤال 74، يكون الدين المحلي مملوكًا لمواطني الدولة والبنوك والشركات، في حين أن الدين الخارجي يكون مملوكًا للأجانب. وتعطي هذه العوامل المتعلقة بتكوين الدين مؤشرًا للتأثر المحتمل لوضع الدين في الدولة، وفي نهاية المطاف ما إذا كانت تكلفة خدمة الدين المتراكم ميسورة أم لا.

وبما يتجاوز هذه العناصر الأساسية، يمكن أن تقدم الحكومة كذلك معلومات إضافية فيما يتعلق بتكوين الدين الخاص بها، بما في ذلك، على سبيل المثال: هل معدلات الفائدة ثابتة أم متغيرة، وهل يمكن استرداد الدين أم لا، وعملة الدين، وملف تعريف الدائنين (المؤسسات الثنائية، والمؤسسات متعددة الأطراف، والبنوك التجارية، والبنك المركزي، وما إلى ذلك)، وتحليل المخاطر المقترنة بالدين، ومتى أمكن، ما يتم استخدام الدين لتمويله.

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن تقدم التقارير السنوية كل المعلومات الأساسية المتعلقة بتكوين الدين الحكومي حتى تاريخه، بالإضافة إلى بعض المعلومات الإضافية بما يتجاوز العناصر الأساسية. لاختيار الخيار "ب"، يجب أن تقدم التقارير السنوية كل المكونات الأساسية المذكورة أعلاه. تسري الإجابة "ج" في حالة تقديم بعض المعلومات



المتعلقة بتكوين الدين الحكومي، في حين لا يتم تضمين بعض المعلومات الأساسية. يسري الخيار "د" عند عدم تقديم معلومات حول تكوين الدين المعلق في التقارير السنوية.

### المراجعة نصف السنوية

توفر المراجعة نصف السنوية إيضاحًا تفصيليًا لحالة الموازنة بعد مرور ستة أشهر من عام الموازنة. ومن أجل ضمان أنه يجري تنفيذ البرامج بفعالية ولتحديد أي مشاكل ناشئة، من الضروري أن تقوم الحكومة بإجراء مراجعة شاملة لتنفيذ الموازنة بعد مرور ستة أشهر من عام الموازنة. ويجب أن ترمي هذه المراجعة إلى تقييم حالة الاقتصاد مقارنةً بتوقعات الاقتصاد الكلي المبدئية وتحديث التوقعات الاقتصادية لباقي العام. وبنفس الطريقة، يجب أن توفر المراجعة نصف السنوية تقديرات محدثة للنققات والإيرادات والدين، بما يعكس تأثير التجربة الفعلية حتى تاريخه والتوقعات التي تتم مراجعتها للعام المالي بأكمله. وينبغي أن تعكس التقديرات المنقحة في المراجعة نصف السنوية التغييرات الاقتصادية والفنية بالإضافة إلى مقترحات السياسة الجديدة، بما في ذلك إعادة تخصيص الأموال بين الوحدات الإدارية وإيضاح شامل لأي تعديلات للتقدير. ويجب أن يتم تحديد المشكلات مثل زيادة التكلفة بسبب التضخم أو أي أحداث غير متوقعة، ويجب أن يتم اقتراح التدابير المضادة المناسبة. ويهدف طرح المراجعة نصف السنوية للجمهور إلى تعزيز المساءلة والإدارة السليمة.

من المهم التمييز بين المراجعة نصف السنوية والتقارير الدوري السنوي الصادر بعد ستة أشهر من عام الموازنة أن يكون بديلاً عن المراجعة نصف السنوية، وينبغي على الباحثين اختيار الخيار "د" لجميع الأسئلة المتصلة بالمراجعة نصف السنوية إذا لم يتم إصدارها في دولهم. ويسجل التقرير الدوري عادة الإنفاق والإيراد الفعليين حتى تاريخه، ولكنه لا يتضمن مناقشة كيفية تأثير هذه الاتجاهات على تقديرات نفقات العام الكامل أو بعض تحليلات الموازنة التفصيلية الأخرى التي يمكن العثور عليها في الغالب في المراجعة نصف السنوية.

ولأغراض الإجابة على الأسئلة التالية (76 إلى 83)، ينبغي على الباحثين استخلاص إجاباتهم من المراجعة نصف السنوية المتاحة للجماهير. ولا اعتبارها متوفرة للجمهور حسب منهجية مسح الموازنة المفتوحة، لا بد من طرح المراجعة نصف السنوية للجماهير خلال ما لا يزيد عن ثلاثة أشهر بعد نهاية فترة التقارير (أي، بعد ثلاثة أشهر من نقطة منتصف العام المالي). (انظر القسم 1 في الجدول رقم 3: متى تتاح وثائق الموازنة الرئيسية للجمهور.) إذا لم يتم اعتبار المراجعة نصف السنوية متاحة للجمهور، وفقاً لمعايير مسح الموازنة المفتوحة، يجب اختيار الخيار "د" لكل الأسئلة المتعلقة بالمراجعة نصف السنوية.

76. هل تشتمل المراجعة نصف السنوية للموازنة على توقعات الاقتصاد الكلي المحدثة لعام الموازنة الحالي؟

- أ. نعم، تم تحديث تقديرات توقعات الاقتصاد الكلي، وتم تقديم شرح لكل الفروق بين التوقعات الأصلية والمحدثة.
- ب. نعم، تم تحديث تقديرات توقعات الاقتصاد الكلي، وتم تقديم شرح لبعض الفروق بين التوقعات الأصلية والمحدثة.
- ج. نعم، تم تحديث تقديرات توقعات الاقتصاد الكلي، لكن لم يتم تقديم شرح لبعض الفروق بين التوقعات الأصلية والمحدثة.

- د. لا، لم يتم تحديث تقديرات توقعات الاقتصاد الكلي.  
هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

### الإرشادات:

يستفسر السؤال 76 عما إذا كانت المراجعة نصف السنوية تشتمل على توقعات الاقتصاد الكلي المحدثة لعام الموازنة أم لا، وهل تقدم شرحاً للتحديث أم لا.

ارجع إلى السؤال 15 للتعرف على مكونات توقعات الاقتصاد الكلي التي يتم عرضها في مقترح الموازنة للسلطة التشريعية.

لاختيار الإجابة "أ"، يجب أن تشتمل المراجعة نصف السنوية على تحديثات لتوقعات الاقتصاد الكلي، بالإضافة إلى شرح كل الفروق بين التوقعات المبدئية التي تم تقديمها في مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية والتوقعات المحدثة. ويجب أن يشتمل الشرح على الأقل على تقديرات لكل الفروق، ويفضل أن يتم توفير نقاش سردي، إلا أنه لا يكون مطلوباً في حالة تقديم تقديرات لكل الفروق. لاختيار الإجابة "ب"، يجب أن يتم تحديث توقعات الاقتصاد الكلي، لكن لا يتم تقديم شرح إلا لبعض الفروق بين التوقعات الأصلية والمحدثة. ويمكن أن يكون الشرح أكثر محدودية، مثل توفير نقاش سردي فقط للفروق أو التقديرات بما يغطي بعض الفروق فقط. ويسري الخيار "ج" إذا كانت المراجعة نصف السنوية تشتمل على توقعات الاقتصاد الكلي المحدثة، إلا أنها لا تقدم شرحاً للمراجعات المنقحة. يسري الخيار "د" إذا لم يتم تحديث توقعات الاقتصاد الكلي.

77. هل تشتمل المراجعة نصف السنوية للموازنة على تقديرات محدثة للنفقات لعام الموازنة الحالي؟

- أ. نعم، تم تحديث تقديرات النفقات، وتم تقديم شرح لكل الفروق بين تقديرات النفقات الأصلية والمحدثة.  
ب. نعم، تم تحديث تقديرات النفقات، وتم تقديم شرح لبعض الفروق بين تقديرات النفقات الأصلية والمحدثة.  
ج. نعم، تم تحديث تقديرات النفقات، إلا أنه لم يتم تقديم شرح للفروق بين تقديرات النفقات الأصلية والمحدثة.  
د. لا، لم يتم تحديث تقديرات النفقات.

هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يستفسر السؤال 77 عما إذا كانت المراجعة نصف السنوية تشتمل على تقديرات محدثة للنفقات لعام الموازنة أم لا، وهل تقدم شرحًا للتحديث أم لا.

لاختيار الإجابة "أ"، يجب أن تشتمل المراجعة نصف السنوية على تقديرات النفقات المحدثة، بالإضافة إلى شرح كل الفروق بين المستويات المبدئية التي تم تقديمها في مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية (أو الموازنة المقررة) والتقديرات المحدثة. ويجب أن يشتمل الشرح على الأقل على تقديرات لكل الفروق، ويفضل أن يتم توفير نقاش سردي، إلا أنه لا يكون مطلوبًا في حالة تقديم تقديرات لكل الفروق. ويجب أن يتم تحديث تقديرات النفقات، لكن لا يتم تقديم شرح إلا لبعض الفروق بين التقديرات الأصلية والمحدثة. ويمكن أن يكون الشرح أكثر محدودية، مثل توفير نقاش سردي فقط للفروق أو التقديرات بما يغطي بعض الفروق فقط. ويسري الخيار "ج" إذا كانت المراجعة نصف السنوية تشتمل على تقديرات النفقات المحدثة، إلا أنها لا تقدم شرحًا للمراجعات المنقحة. يسري الخيار "د" إذا لم يتم تحديث تقديرات النفقات.

78. هل تقدم المراجعة نصف السنوية للموازنة تقديرات للنفقات حسب أي من تصنيفات النفقات الثلاثة (حسب التصنيف الإداري والاقتصادي والوظيفي)؟

- أ. نعم، تقدم المراجعة نصف السنوية تقديرات النفقات حسب تصنيفات النفقات الثلاثة كلها (حسب التصنيف الإداري والاقتصادي والوظيفي).
- ب. نعم، تقدم المراجعة نصف السنوية تقديرات النفقات حسب تصنيفين من تصنيفات النفقات الثلاثة.
- ج. نعم، تقدم المراجعة نصف السنوية تقديرات النفقات حسب تصنيف واحد من تصنيفات النفقات الثلاثة.
- د. لا، لا تقدم المراجعة نصف السنوية تقديرات النفقات حسب أي من فئات تصنيف النفقات.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يستفسر السؤال 78 عما إذا كان يتم تقديم تقديرات النفقات في المراجعة نصف السنوية حسب أي من تصنيفات النفقات الثلاثة، حسب التصنيف الإداري والاقتصادي والوظيفي، والتي تم التعرض لها في الأسئلة من 1 إلى 5 أعلاه. كل تصنيف من هذه التصنيفات يجب على سؤال مختلف: تشير الوحدة الإدارية إلى من ينفق الأموال، ويوضح التصنيف الوظيفي الغرض الذي يتم إنفاق الأموال من أجله، ويعرض التصنيف الاقتصادي الأشياء التي يتم إنفاق الأموال عليها. على عكس التصنيف حسب الوحدة الإدارية، والذي يميل إلى أن يكون فريدًا لكل دولة، تم وضع وتوحيد التصنيفات الوظيفية والاقتصادية لموازنات الحكومات من جانب المؤسسات الدولية. وتسهل المقارنات بين الدول من خلال الالتزام بهذه المعايير للتصنيف الدولي.

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن تقدم المراجعة نصف السنوية تقديرات النفقات حسب تصنيفات النفقات الثلاثة كلها. لاختيار الخيار "ب"، يجب أن يتم تقديم تقديرات النفقات حسب اثنين من التصنيفات الثلاثة. ويسري الخيار "ج" إذا كانت تقديرات النفقات يتم تقديمها حسب أحد التصنيفات الثلاثة. ويسري الخيار "د" إذا لم يكن يتم تقديم تقديرات النفقات حسب أي من التصنيفات الثلاثة في المراجعة نصف السنوية.

79. هل تقدم المراجعة نصف السنوية تقديرات النفقات للبرامج المفردة؟

- أ. نعم، تقدم المراجعة نصف السنوية تقديرات للبرامج تمثل كل النفقات.

- ب. نعم، تقدم المراجعة نصف السنوية تقديرات للبرامج تمثل ثلثي النفقات على الأقل، وليس كلها.  
ج. نعم، تقدم المراجعة نصف السنوية تقديرات للبرامج تمثل أقل من ثلثي النفقات.  
د. لا، لا تقدم المراجعة نصف السنوية تقديرات النفقات حسب أي من البرامج.  
هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يستفسر السؤال 79 عما إذا كان يتم تقديم تقديرات النفقات في المراجعة نصف السنوية حسب البرامج أم لا. ولا يوجد تعريف موحد لمصطلح "البرنامج"، والمعنى يمكن أن يختلف من دولة إلى أخرى. ومع ذلك، لأغراض الإجابة على الاستبيان، ينبغي على الباحثين فهم مصطلح "برنامج" بالرجوع إلى أي مستوى للتفصيل أدنى الوحدة الإدارية، مثل وزارة أو إدارة.

**ملاحظة للدول الناطقة بالفرنسية:** أحيانا يشار لتفصيل مستوى "البرنامج" باسم *le plan comptable* أو *le plan comptable detaille*. (عادة ما يتم ترميز هذه البيانات في قاعدة بيانات الإدارة المالية، باتباع خريطة حسابات الموازنة، بحيث يمكن تنظيمها حسب التصنيف الإداري والوظيفي).

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن تقدم المراجعة نصف السنوية النفقات لكل البرامج المفردة، والتي تمثل كل النفقات. لاختيار الإجابة "ب"، يجب أن تقدم المراجعة نصف السنوية نفقات البرامج المفردة التي تمثل معاً ثلثي النفقات على الأقل، وليس كلها. يسري الخيار "ج" إذا كانت المراجعة نصف السنوية تقدم البرامج التي تمثل أقل من ثلثي النفقات. يسري الخيار "د" إذا لم يتم تقديم النفقات حسب البرنامج في المراجعة نصف السنوية.

80. هل تشمل المراجعة نصف السنوية للموازنة على تقديرات محدثة للإيرادات لعام الموازنة الحالي؟

- أ. نعم، تم تحديث تقديرات الإيرادات، وتم تقديم شرح لكل الفروق بين تقديرات الإيرادات الأصلية والمحدثة.  
ب. نعم، تم تحديث تقديرات الإيرادات، وتم تقديم شرح لبعض الفروق بين تقديرات الإيرادات الأصلية والمحدثة.  
ج. نعم، تم تحديث تقديرات الإيرادات، إلا أنه لم يتم تقديم شرح للفروق بين تقديرات الإيرادات الأصلية والمحدثة.  
د. لا، لم يتم تحديث تقديرات الإيرادات.  
هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يستفسر السؤال 80 عما إذا كانت المراجعة نصف السنوية تشتمل على تقديرات محدثة للإيرادات لعام الموازنة أم لا، وهل تقدم شرحًا للتحديث أم لا.

لاختيار الإجابة "أ"، يجب أن تشتمل المراجعة نصف السنوية على تقديرات الإيرادات المحدثة، بالإضافة إلى شرح كل الفروق بين المستويات المبدئية التي تم تقديمها في مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية (أو الموازنة المقررة) والتقديرات المحدثة. ويجب أن يشتمل الشرح على الأقل على تقديرات لكل الفروق، ويفضل أن يتم توفير نقاش سردي، إلا أنه لا يكون مطلوبًا في حالة تقديم تقديرات لكل الفروق. لاختيار الإجابة "ب"، يجب أن يتم تحديث تقديرات الإيرادات، لكن لا يتم تقديم شرح إلا لبعض الفروق بين التقديرات الأصلية والمحدثة. ويمكن أن يكون الشرح أكثر محدودية، مثل توفير نقاش سردي فقط للفروق أو التقديرات بما يغطي بعض الفروق فقط. ويسري الخيار "ج" إذا كانت المراجعة نصف السنوية تشتمل على تقديرات الإيرادات المحدثة، إلا أنه لا يتم توفير شرح للمراجعات المنقحة. يسري الخيار "د" إذا لم يتم تحديث تقديرات الإيرادات.

81. هل تقدم المراجعة نصف السنوية للموازنة تقديرات الإيرادات حسب الفئة (على سبيل المثال، الإيرادات الضريبية وغير الضريبية)؟

- أ. نعم، تقدم المراجعة نصف السنوية تقديرات الإيرادات حسب الفئة.  
ب. لا، لا تقدم المراجعة نصف السنوية تقديرات الإيرادات حسب أي من الفئات.  
ج. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يستفسر السؤال 81 عما إذا كان يتم تقديم تقديرات الإيرادات في المراجعة نصف السنوية حسب "الفئة"، أي، هل يتم عرض المصادر الضريبية وغير الضريبية للإيرادات بشكل منفصل أم لا.

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن تقدم المراجعة نصف السنوية تقديرات للإيرادات حسب الفئة.

82. هل تقدم المراجعة نصف السنوية المصادر المفردة للإيرادات؟

- أ. نعم، تقدم المراجعة نصف السنوية المصادر المفردة للإيرادات الفعلية التي تمثل كل الإيرادات.  
ب. نعم، تقدم المراجعة نصف السنوية المصادر المفردة للإيرادات التي تمثل ثلثي الإيرادات على الأقل، وليس كلها.  
ج. نعم، تقدم المراجعة نصف السنوية المصادر المفردة للإيرادات التي تمثل أقل من ثلثي الإيرادات كلها.  
د. لا، لا تقدم المراجعة نصف السنوية المصادر المفردة للإيرادات.  
هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يستفسر السؤال 82 عما إذا كان يتم تقديم المصادر المفردة للإيرادات في المراجعة نصف السنوية. يسري هذا السؤال على الإيرادات الضريبية وغير الضريبية.

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن تقدم المراجعة نصف السنوية كل مصادر الإيرادات بشكل مفرد، والتي تمثل كل الإيرادات. لاختيار الخيار "ب"، يجب أن تقدم المراجعة نصف السنوية المصادر المفردة للإيرادات التي تمثل معًا ثلثي النفقات على الأقل، وليس كلها. يسري الخيار "ج" إذا كانت المراجعة نصف السنوية تقدم تقديرات الإيرادات المفردة التي تمثل أقل من ثلثي الإيرادات. يسري الخيار "د" إذا لم يكن يتم تقديم مصادر الإيرادات المفردة في المراجعة نصف السنوية.

83. هل تشتمل المراجعة نصف السنوية للموازنة على تقديرات محدثة للاقتراض والدين الحكوميين، بما في ذلك تكوين الدين، لعام الموازنة الحالي؟

- أ. نعم، تم تحديث تقديرات الاقتراض والدين الحكوميين، وتم تقديم معلومات حول كل الفروق بين التقديرات الأصلية والمحدثة.
- ب. نعم، تم تحديث تقديرات الاقتراض والدين الحكوميين، وتم تقديم معلومات حول بعض الفروق بين التقديرات الأصلية والمحدثة.
- ج. نعم، تم تحديث تقديرات الاقتراض والدين الحكوميين، إلا أنه لم يتم تقديم معلومات حول الفروق بين التقديرات الأصلية والمحدثة.
- د. لا، لم يتم تحديث تقديرات الاقتراض والدين الحكوميين.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يستفسر السؤال 83 عما إذا كانت المراجعة نصف السنوية تشتمل على تقديرات محدثة للاقتراض والدين، بما في ذلك تكوين الدين، لعام الموازنة أم لا، وهل تقدم شرحًا للتحديث أم لا.

ارجع إلى السؤال 13 للتعرف على تفاصيل حول تقديرات الاقتراض والدين في مقترح الموازنة للسلطة التشريعية. تشتمل التقديرات الرئيسية التي تتعلق بالاقتراض والدين على ما يلي:

• مقدار صافي الاقتراض الجديد المطلوب أثناء عام

الموازنة،

• وإجمالي أعباء الديون الملقاة على عاتق الحكومة

المركزية عند نهاية عام الموازنة،

• ومدفوعات الفوائد على الديون المعلقة لعام الموازنة.

ارجع إلى السؤال 14 للتعرف على تفاصيل حول التقديرات المتعلقة بتكوين الدين في مقترح الموازنة للسلطة التشريعية. تشتمل المعلومات الأساسية المتعلقة بتكوين الدين الحكومي على ما يلي:

• معدلات الفائدة على الدين؛

• وملف تعريف الاستحقاق للدين،

• وهل الدين محلي أم خارجي.

لاختيار الإجابة "أ"، يجب أن تشتمل المراجعة نصف السنوية على تقديرات محدثة للاقتراض والدين، بما في ذلك تكوينه، بالإضافة إلى شرح كل الفروق بين التقديرات المبدئية التي يتم تقديمها في مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية (أو الموازنة المقررة) والتقديرات المحدثة. ويجب أن يشتمل الشرح على الأقل على تقديرات لكل الفروق، ويفضل أن يتم توفير نقاش سردي، إلا أنه لا يكون مطلوبًا في حالة تقديم تقديرات لكل الفروق. لاختيار الإجابة "ب"، يجب أن يتم تحديث تقديرات الاقتراض والدين، لكن

لا يتم تقديم شرح إلا لبعض الفروق بين التقديرات الأصلية والمحدثة. ويمكن أن يكون الشرح أكثر محدودية، مثل توفير نقاش سردي فقط للفروق أو التقديرات بما يغطي بعض الفروق فقط. ويسري الخيار "ج" إذا كانت المراجعة نصف السنوية تشتمل على التقديرات المحدثة، إلا أنه لا يتم توفير شرح للمراجعات المنقحة. يسري الخيار "د" إذا لم يتم تحديث تقديرات الاقتراض والدين.

### تقرير نهاية العام

يعد تقرير نهاية العام وثيقة محاسبية رئيسية. في كثير من الدول، تصدر السلطة التنفيذية تقريراً واحداً لنهاية العام يوحد المعلومات المتعلقة بتحصيل الإيرادات والدين والنفقات للوحدات الإدارية. وفي الدول الأخرى، تصدر الوحدات الإدارية الفردية تقاريرها الخاصة بها لنهاية العام. وبالمثل، قد تكون تقارير نهاية العام وثنائى قائمة بذاتها أو قد تُدرج في وثنائى أكبر، مثل مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية. وشكل هذا التقرير هو أقل أهمية من مضمونه. وينبغي للتقارير أن تغطي جميع البنود الرئيسية المدرجة في الموازنة، موضحة الفروق بين التقديرات الأصلية (كما تم تعديلها من جانب السلطة التشريعية خلال العام) والنتائج الفعلية للنفقات والإيرادات والدين واقتراضات الاقتصاد الكلى. وينبغي أن تقوم هذه التقارير أيضاً بمراجعة معلومات الأداء غير المالية وغير ذلك من جهات السياسة العامة. كما يمكن أن تشتمل على بيان مالي كذلك.

ولأغراض الإجابة على الأسئلة التالية (84 إلى 96)، ينبغي على الباحثين استخلاص إجاباتهم من تقرير نهاية العام المتاح للجمهور. ولا اعتبره متوفراً للجمهور حسب منهجية مسح الموازنة المفتوحة، لا بد من طرح تقرير نهاية العام بما لا يتجاوز عام واحد بعد نهاية العام المالي المعنى. (انظر القسم 1 في الجدول رقم 3: متى تتاح وثنائى الموازنة الرئيسية للجمهور). إذا لم يتم اعتبار تقرير نهاية العام متاحاً للجمهور، وفقاً لمعايير مسح الموازنة المفتوحة، يجب اختيار الخيار "د" لكل الأسئلة المتعلقة بتقرير نهاية العام.

تستفسر العديد من الأسئلة المتعلقة بتقرير نهاية العام عما إذا كان قد تم تقديم معلومات لمقارنة النتائج الفعلية للعام المالي مع التقديرات الأصلية. وفي بعض الأحيان، تشير التقديرات الأصلية إلى المستويات المقررة، وفي حالات أخرى، يمكن أن تكون تلك التقديرات هي التقديرات التي يتم تقديمها في مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية. إذا لم يتم توفير مقارنة في تقرير نهاية العام، ولم تتم إتاحة أي تقديرات أصلية مطلقاً، فإن الخيار "د" (وليس الخيار "هـ") سيكون الخيار المناسب للإجابة على السؤال.

84. هل يعرض تقرير نهاية العام للفروق بين المستويات المقررة (بما في ذلك التغييرات التي تتم خلال العام والتي تعتمد على السلطة التشريعية) والنتائج الفعلية للنفقات؟

- أ. نعم، يتم عرض تقديرات الفروق بين المستويات المقررة والنتائج الفعلية لكل النفقات، بالإضافة إلى نقاش سردي.
- ب. نعم، يتم عرض تقديرات الفروق بين المستويات المقررة والنتائج الفعلية لكل النفقات، إلا أنه لا يتم تقديم نقاش سردي.
- ج. نعم، يتم عرض تقديرات الفروق بين المستويات المقررة والنتائج الفعلية لبعض، وليس كل النفقات.
- د. لا، لا يتم عرض تقديرات الفروق بين المستويات المقررة والنتائج الفعلية للنفقات.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

### الإرشادات:

يستفسر السؤال 84 عما إذا كان تقرير نهاية العام يشتمل على تقديرات للفروق بين المستويات المقررة والنتائج الفعلية للعام أم لا، وهل هذه التقديرات مصحوبة بنقاش سردي أم لا.

لاختيار الإجابة "أ"، يجب أن يكون تقرير نهاية العام يعرض تقديرات الفروق بين المستويات المقررة والنتائج الفعلية لكل النفقات، بالإضافة إلى نقاش سردي. يمكن اختيار الخيار "ب" إذا تم تقديم تقديرات لكل النفقات، إلا أنه لا يتم تضمين نقاش سردي. يمكن اختيار الخيار "ج" إذا تم تقديم تقديرات للفروق لبعض، وليس كل، النفقات، بغض النظر عما إذا كان قد تم تضمين نقاش سردي أم لا. يمكن اختيار الخيار "د" إذا لم يتم تقديم تقديرات للفروق في تقارير نهاية العام.

85. هل يقدم تقرير نهاية العام تقديرات للنفقات حسب أي من تصنيفات النفقات الثلاثة (حسب التصنيف الإداري والاقتصادي والوظيفي)؟

- أ. نعم، يقدم تقرير نهاية العام تقديرات النفقات حسب تصنيفات النفقات الثلاثة كلها (حسب التصنيف الإداري والاقتصادي والوظيفي).
- ب. نعم، يقدم تقرير نهاية العام تقديرات النفقات حسب تصنيفين من تصنيفات النفقات الثلاثة.
- ج. نعم، يقدم تقرير نهاية العام تقديرات النفقات حسب تصنيف واحد فقط من تصنيفات النفقات الثلاثة.
- د. لا، لا يقدم تقرير نهاية العام تقديرات النفقات حسب أي من فئات تصنيف النفقات.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يستفسر السؤال 85 عما إذا كان يتم تقديم تقديرات النفقات في تقرير نهاية العام حسب أي من تصنيفات النفقات الثلاثة، حسب التصنيف الإداري والاقتصادي والوظيفي، والتي تم التعرض لها في الأسئلة من 1 إلى 5 أعلاه. كل تصنيف من هذه التصنيفات يجيب على سؤال مختلف: تشير الوحدة الإدارية إلى من ينفق الأموال، ويوضح التصنيف الوظيفي الغرض الذي يتم إنفاق الأموال من أجله، ويعرض التصنيف الاقتصادي الأشياء التي يتم إنفاق الأموال عليها. على عكس التصنيف حسب الوحدة الإدارية، والذي يميل إلى أن يكون فريدًا لكل دولة، تم وضع وتوحيد التصنيفات الوظيفية والاقتصادية لموازنات الحكومات من جانب المؤسسات الدولية. وتسهل المقارنات بين الدول من خلال الالتزام بهذه المعايير للتصنيف الدولي.

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم تقرير نهاية العام تقديرات النفقات حسب تصنيفات النفقات الثلاثة لعامين على الأقل بعد عام الموازنة. لاختيار الخيار "ب"، يجب أن يتم تقديم تقديرات النفقات حسب اثنين من التصنيفات الثلاثة. لاختيار الخيار "ج"، يجب أن يتم تقديم تقديرات النفقات حسب تصنيف واحد من التصنيفات الثلاثة. ويسري الخيار "د" إذا لم يكن يتم تقديم تقديرات النفقات حسب أي من التصنيفات الثلاثة في تقرير نهاية العام.

86. هل يقدم تقرير نهاية العام تقديرات النفقات للبرامج المفردة؟

- أ. نعم، يقدم تقرير نهاية العام تقديرات للبرامج تمثل كل النفقات.
- ب. نعم، يقدم تقرير نهاية العام تقديرات للبرامج تمثل ثلثي النفقات على الأقل، وليس كلها.
- ج. نعم، يقدم تقرير نهاية العام تقديرات للبرامج تمثل أقل من ثلثي النفقات.
- د. لا، لا يقدم تقرير نهاية العام تقديرات النفقات حسب أي من البرامج.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يستفسر السؤال 86 عما إذا كان يتم تقديم تقديرات النفقات في تقرير نهاية العام حسب البرامج أم لا. ولا يوجد تعريف موحد لمصطلح "البرنامج"، والمعنى يمكن أن يختلف من دولة إلى أخرى. ومع ذلك، لأغراض الإجابة على الاستبيان، ينبغي على الباحثين فهم مصطلح "برنامج" بالرجوع إلى أي مستوى للتفصيل أدنى الوحدة



الإدارية، مثل وزارة أو إدارة.

**ملاحظة للدول الناطقة بالفرنسية:** أحيانا يشار لتفصيل مستوى "البرنامج" باسم *le plan comptable* أو *le plan comptable detaille*. (عادة ما يتم ترميز هذه البيانات في قاعدة بيانات الإدارة المالية، باتباع خريطة حسابات الموازنة، بحيث يمكن تنظيمها حسب التصنيف الإداري والوظيفي).

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم تقرير نهاية العام تقديرات النفقات لكل البرامج المفردة، والتي تمثل كل النفقات. لاختيار الإجابة "ب"، يجب أن يقدم تقرير نهاية العام النفقات للبرامج المفردة التي تمثل معًا ثلثي النفقات على الأقل، وليس كلها. يسري الخيار "ج" إذا كان تقرير نهاية العام يقدم البرامج التي تمثل أقل من ثلثي النفقات فقط. يسري الخيار "د" إذا لم يتم تقديم النفقات حسب البرنامج في تقرير نهاية العام.

87. هل يعرض تقرير نهاية العام الفروق بين المستويات المقررة (بما في ذلك التغييرات التي تتم خلال العام والتي تعتمد على السلطة التشريعية) والنتائج الفعلية للإيرادات؟

- أ. نعم، يتم عرض تقديرات الفروق بين المستويات المقررة والنتائج الفعلية لكل الإيرادات، بالإضافة إلى نقاش سردي.
- ب. نعم، يتم عرض تقديرات الفروق بين المستويات المقررة والنتائج الفعلية لكل الإيرادات، إلا أنه لا يتم تقديم نقاش سردي.
- ج. نعم، يتم عرض تقديرات الفروق بين المستويات المقررة والنتائج الفعلية لبعض، وليس كل الإيرادات.
- د. لا، لا يتم عرض تقديرات الفروق بين المستويات المقررة والنتائج الفعلية للإيرادات.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يستفسر السؤال 87 عما إذا كان تقرير نهاية العام يشتمل على تقديرات للفروق بين المستويات المقررة والإيرادات الفعلية للعام أم لا، وهل هذه التقديرات مصحوبة بنقاش سردي أم لا.

لاختيار الإجابة "أ"، يجب أن يكون تقرير نهاية العام يعرض تقديرات الفروق بين المستويات المقررة والنتائج الفعلية لكل الإيرادات، بالإضافة إلى نقاش سردي. يمكن اختيار الخيار "ب" إذا تم تقديم تقديرات لكل الإيرادات، إلا أنه لا يتم تضمين نقاش سردي. يمكن اختيار الخيار "ج" إذا تم تقديم تقديرات للفروق لبعض، وليس كل، الإيرادات، بغض النظر عما إذا كان قد تم تضمين نقاش سردي أم لا. يمكن اختيار الخيار "د" إذا لم يتم تقديم تقديرات للفروق في تقارير نهاية العام.

88. هل يقدم تقرير نهاية العام تقديرات الإيرادات حسب الفئة (مثل الإيرادات الضريبية أو الإيرادات غير الضريبية)؟

- أ. نعم، يقدم تقرير نهاية العام تقديرات الإيرادات حسب الفئة.
- ب. لا، لا يقدم تقرير نهاية العام تقديرات الإيرادات حسب أي من الفئات.
- ج. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

**الإرشادات:**

يستفسر السؤال 88 عما إذا كان يتم تقديم تقديرات الإيرادات في تقرير نهاية العام حسب "الفئة"، أي، هل يتم عرض المصادر الضريبية وغير الضريبية للإيرادات بشكل منفصل أم لا.

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم تقرير نهاية العام تقديرات للإيرادات حسب الفئة.

89. هل يقدم تقرير نهاية العام المصادر المفردة للإيرادات؟

- أ. نعم، يقدم تقرير نهاية العام المصادر المفردة للإيرادات الفعلية التي تمثل كل الإيرادات.
- ب. نعم، يقدم تقرير نهاية العام المصادر المفردة للإيرادات التي تمثل ثلثي الإيرادات على الأقل، وليس كلها.
- ج. نعم، يقدم تقرير نهاية العام المصادر المفردة للإيرادات التي تمثل أقل من ثلثي الإيرادات كلها.
- د. لا، لا يقدم تقرير نهاية العام المصادر المفردة للإيرادات.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

**الإرشادات:**

يستفسر السؤال 89 عما إذا كان يتم تقديم المصادر المفردة للإيرادات في تقرير نهاية العام. يسري هذا السؤال على الإيرادات الضريبية وغير الضريبية.

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم تقرير نهاية العام كل مصادر الإيرادات بشكل مفرد، والتي تمثل كل الإيرادات. لاختيار الخيار "ب"، يجب أن يقدم تقرير نهاية العام المصادر المفردة للإيرادات التي تمثل معاً ثلثي النفقات على الأقل، وليس كلها. يسري الخيار "ج" إذا كان تقرير نهاية العام يقدم تقديرات الإيرادات المفردة التي تمثل أقل من ثلثي الإيرادات. يسري الخيار "د" إذا لم يكن يتم تقديم مصادر الإيرادات المفردة في تقرير نهاية العام.

90. هل يعرض تقرير نهاية العام الفروق بين التقديرات الأصلية للاقتراض والدين الحكوميين، بما في ذلك تكوين الدين، للعام المالي والنتائج الفعلية لهذا العام؟

- أ. نعم، يتم عرض تقديرات الفروق بين كل التقديرات الأصلية للاقتراض والدين الحكوميين للعام المالي والنتائج الفعلية لهذا العام، بالإضافة إلى نقاش سردي.  
ب. نعم، يتم عرض تقديرات الفروق بين كل التقديرات الأصلية للاقتراض والدين الحكوميين للعام المالي والنتائج الفعلية لهذا العام، إلا أنه لا يتم تضمين نقاش سردي.  
ج. نعم، يتم عرض تقديرات الفروق بين بعض وليس كل التقديرات الأصلية للاقتراض والدين الحكوميين للعام المالي والنتائج الفعلية لهذا العام.  
د. لا، لا يتم عرض الفروق بين التقديرات الأصلية للاقتراض والدين الحكوميين للعام المالي والنتائج الفعلية لهذا العام.  
هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يستفسر السؤال 90 عما إذا كان تقرير نهاية العام يشتمل على تقديرات للفروق بين التقديرات الأصلية والنتائج الفعلية للعام المالي فيما يتعلق بالاقتراض والدين، بما في ذلك تكوين الدين، أم لا، وهل هذه التقديرات تكون مصحوبة بنقاش سردي أم لا.

ارجع إلى السؤال 13 للتعرف على تفاصيل حول تقديرات الاقتراض والدين في مقترح الموازنة للسلطة التشريعية. تشتمل التقديرات الرئيسية التي تتعلق بالاقتراض والدين على ما يلي:

- مقدار صافي الاقتراض الجديد المطلوب أثناء عام الموازنة،
- وإجمالي أعباء الديون الملقاة على عاتق الحكومة المركزية عند نهاية عام الموازنة،
- ومدفوعات الفوائد على الديون المعلقة لعام الموازنة.

ارجع إلى السؤال 14 للتعرف على تفاصيل حول التقديرات المتعلقة بتكوين الدين في مقترح الموازنة للسلطة التشريعية. تشتمل المعلومات الأساسية المتعلقة بتكوين الدين الحكومي على ما يلي:

- معدلات الفائدة على الدين؛
- وملف تعريف الاستحقاق للدين،
- وهل الدين محلي أم خارجي.

لاختيار الإجابة "أ"، يجب أن يشتمل تقرير نهاية العام على تقديرات للفروق بين التقديرات الأصلية للاقتراض والدين، بما في ذلك تكوين الدين، للعام المالي والنتائج الفعلية لهذا العام، بما في ذلك نقاش سردي. لاختيار الإجابة "ب"، يجب أن يعرض تقرير نهاية العام تقديرات للفروق بين كل التقديرات الأصلية للاقتراض والدين للعام المالي والنتائج الفعلية لهذا العام، إلا أنه لا يشتمل على نقاش سردي. يمكن اختيار الخيار "ج" إذا تم تضمين تقديرات الفروق بين بعض وليس كل التقديرات الأصلية للاقتراض والدين للعام المالي والنتائج الفعلية لهذا العام، بغض النظر عما إذا تم تضمين نقاش سردي أم لا. يسري الخيار "د" إذا لم يتم تقديم تقديرات الفروق.

91. هل يعرض تقرير نهاية العام الفروق بين توقعات الاقتصاد الكلي الأصلية للعام المالي والنتائج الفعلية لهذا العام؟

- أ. نعم، يتم عرض تقديرات الفروق بين كل الافتراضات الأصلية للاقتصاد الكلي للعام المالي والنتائج الفعلية لهذا العام، بالإضافة إلى نقاش سردي.
- ب. نعم، يتم عرض تقديرات الفروق بين كل افتراضات الاقتصاد الكلي الأصلية للعام المالي والنتائج الفعلية لهذا العام، إلا أنه لا يتم تضمين نقاش سردي.
- ج. نعم، يتم عرض تقديرات الفروق بين بعض وليس كل افتراضات الاقتصاد الكلي الأصلية للعام المالي والنتائج الفعلية لهذا العام.
- د. لا، لا يتم عرض الفروق بين افتراضات الاقتصاد الكلي الأصلية للعام المالي والنتائج الفعلية لهذا العام.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يستفسر السؤال 91 عما إذا كان تقرير نهاية العام يشتمل على تقديرات للفروق بين توقعات الاقتصاد الكلي الأصلية للعام المالي والنتائج الفعلية لهذا العام أم لا، وهل هذه التقديرات مصحوبة بنقاش سردي أم لا.

ارجع إلى السؤال 15 للتعرف على مكونات توقعات الاقتصاد الكلي التي يتم عرضها في مقترح الموازنة للسلطة التشريعية. تشتمل المكونات الأساسية على تقديرات لمستويات إجمالي الناتج المحلي الاسمية ومعدل التضخم ونمو إجمالي الناتج المحلي ومعدلات الفائدة، رغم أن أهمية افتراضات الاقتصاد الكلي الأخرى، مثل سعر النفط، يمكن أن تختلف من دولة إلى دولة.

لاختيار الإجابة "أ"، يجب أن يشتمل تقرير نهاية العام على تقديرات للفروق بين افتراضات الاقتصاد الكلي الأصلية للعام المالي والنتائج الفعلية لهذا العام، بما في ذلك نقاش سردي. لاختيار الإجابة "ب"، يجب أن يعرض تقرير نهاية العام تقديرات للفروق بين كل افتراضات الاقتصاد الكلي الأصلية للعام المالي والنتائج الفعلية لهذا العام، إلا أنه لا يشتمل على نقاش سردي. يمكن اختيار الخيار "ج" إذا تم تضمين تقديرات الفروق بين بعض وليس كل افتراضات الاقتصاد الكلي الأصلية للعام المالي والنتائج الفعلية لهذا العام، بغض النظر عما إذا تم تضمين نقاش سردي أم لا. يسري الخيار "د" إذا لم يتم تقديم تقديرات الفروق.

92. هل يعرض تقرير نهاية العام الفروق بين التقديرات الأصلية للبيانات غير المالية المتعلقة بالمدخلات والنتائج الفعلية؟

- أ. نعم، يتم عرض تقديرات الفروق بين كل التقديرات الأصلية للبيانات غير المالية المتعلقة بالمدخلات والنتائج الفعلية، بالإضافة إلى نقاش سردي.
- ب. نعم، يتم عرض تقديرات الفروق بين كل التقديرات الأصلية للبيانات غير المالية المتعلقة بالمدخلات والنتائج الفعلية، إلا أنه لا يتم تضمين نقاش سردي.
- ج. نعم، يتم عرض تقديرات الفروق بين بعض وليس كل التقديرات الأصلية للبيانات غير المالية المتعلقة بالمدخلات والنتائج الفعلية.
- د. لا، لا يتم عرض تقديرات الفروق بين التقديرات الأصلية للبيانات غير المالية المتعلقة بالمدخلات والنتائج الفعلية.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يستفسر السؤال 92 عما إذا كان تقرير نهاية العام يشتمل على تقديرات للفروق بين التقديرات الأصلية للبيانات غير المالية المتعلقة بالمدخلات والنتائج الفعلية لهذا العام أم لا، وهل هذه التقديرات مصحوبة بنقاش سردي أم لا.

ارجع إلى السؤال 49 للتعرف على البيانات غير المالية المتعلقة بالمدخلات التي يتم تضمينها في مقترح الموازنة للسلطة التشريعية.

لاختيار الإجابة "أ"، يجب أن يشتمل تقرير نهاية العام على تقديرات للفروق بين كل التقديرات الأصلية للبيانات غير المالية المتعلقة بالمدخلات والنتائج الفعلية، بما في ذلك نقاش سردي. لاختيار الإجابة "ب"، يجب أن يشتمل تقرير نهاية العام على تقديرات للفروق بين كل التقديرات الأصلية للبيانات غير المالية المتعلقة بالمدخلات والنتائج الفعلية، إلا أنه لا يشتمل على نقاش سردي. يمكن اختيار الخيار "ج" إذا تم تضمين تقديرات الفروق بين بعض وليس كل التقديرات الأصلية للبيانات غير المالية المتعلقة بالمدخلات والنتائج الفعلية، بغض النظر عما إذا تم تضمين نقاش سردي أم لا. يسري الخيار "د" إذا لم يتم تقديم تقديرات الفروق.

93. هل يعرض تقرير نهاية العام الفروق بين التقديرات الأصلية للبيانات غير المالية المتعلقة بالنتائج والنتائج الفعلية؟

- أ. نعم، يتم عرض تقديرات الفروق بين كل التقديرات الأصلية للبيانات غير المالية المتعلقة بالمدخلات والنتائج الفعلية، بالإضافة إلى نقاش سردي.
- ب. نعم، يتم عرض تقديرات الفروق بين كل التقديرات الأصلية للبيانات غير المالية المتعلقة بالنتائج والنتائج الفعلية، إلا أنه لا يتم تضمين نقاش سردي.
- ج. نعم، يتم عرض تقديرات الفروق بين بعض وليس كل التقديرات الأصلية للبيانات غير المالية المتعلقة بالنتائج والنتائج الفعلية.
- د. لا، لا يتم عرض تقديرات الفروق بين التقديرات الأصلية للبيانات غير المالية المتعلقة بالنتائج والنتائج الفعلية.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يستفسر السؤال 93 عما إذا كان تقرير نهاية العام يشتمل على تقديرات للفروق بين التقديرات الأصلية للبيانات غير المالية المتعلقة بالنتائج والنتائج الفعلية لهذا العام أم لا، وهل هذه التقديرات مصحوبة بنقاش سردي أم لا. يمكن أن تشتمل البيانات غير المالية حول النتائج على بيانات حول المخرجات والنتائج، وليس حول المدخلات (والتي يتم التعامل معها في السؤال 92).

ارجع إلى السؤال 50 للتعرف على البيانات غير المالية المتعلقة بالنتائج التي يتم تضمينها في مقترح الموازنة للسلطة التشريعية.

لاختيار الإجابة "أ"، يجب أن يشتمل تقرير نهاية العام على تقديرات للفروق بين كل التقديرات الأصلية للبيانات غير المالية المتعلقة بالنتائج والنتائج الفعلية، بما في ذلك نقاش سردي. لاختيار الإجابة "ب"، يجب أن يشتمل تقرير نهاية العام على تقديرات للفروق بين كل التقديرات الأصلية للبيانات غير المالية المتعلقة بالنتائج والنتائج الفعلية، إلا أنه لا يشتمل على نقاش سردي. يمكن اختيار الخيار "ج" إذا تم تضمين تقديرات الفروق بين بعض وليس كل التقديرات الأصلية للبيانات غير المالية المتعلقة بالنتائج والنتائج الفعلية، بغض النظر عما إذا تم تضمين نقاش سردي أم لا. يسري الخيار "د" إذا لم يتم تقديم تقديرات الفروق.

94. هل يقدم تقرير نهاية العام الفروق بين مستوى الأموال المقررة للسياسات (المقترحات الجديدة والسياسات الحالية) والتي تهدف إلى توفير الفائدة للفئات الأكثر حرماناً في الدولة بشكل مباشر والنتائج الفعلية؟

- أ. نعم، يتم تقديم تقديرات الفروق بين المستوى المقرر لكل السياسات التي تهدف إلى توفير الفائدة للفئات الأكثر حرماناً في الدولة بشكل مباشر والنتائج الفعلية، بالإضافة إلى نقاش سردي.
- ب. نعم، يتم تقديم تقديرات الفروق بين المستوى المقرر لكل السياسات التي تهدف إلى توفير الفائدة للفئات الأكثر حرماناً في الدولة بشكل مباشر والنتائج الفعلية، إلا أنه لا يتم تقديم نقاش سردي.
- ج. نعم، يتم تقديم تقديرات الفروق بين المستوى المقرر لبعض وليس كل السياسات التي تهدف إلى توفير الفائدة للفئات الأكثر حرماناً في الدولة بشكل مباشر والنتائج الفعلية.
- د. لا، لا يتم تقديم تقديرات الفروق بين المستوى المقرر للسياسات التي تهدف إلى توفير الفائدة للفئات الأكثر حرماناً في الدولة بشكل مباشر والنتائج الفعلية.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يستفسر السؤال 94 عما إذا كان تقرير نهاية العام يشتمل على تقديرات للفروق بين المستوى المقرر من الأموال للسياسات التي تهدف إلى توفير الفائدة للفئات الأكثر حرماناً في الدولة بشكل مباشر والنتائج الفعلية للعام، وهل هذه التقديرات مصحوبة بنقاش سردي أم لا.

ارجع إلى السؤال 52 للحصول على المساعدة للفئات الأكثر حرماناً في مقترح الموازنة للسلطة التشريعية.

لاختبار الإجابة "أ"، يجب أن يقدم تقرير نهاية العام تقديرات الفروق بين المستوى المقرر لكل السياسات التي تهدف إلى توفير الفائدة للفئات الأكثر حرماناً في الدولة والنتائج الفعلية، بالإضافة إلى نقاش سردي. لاختبار الإجابة "ب"، يجب أن يقدم تقرير نهاية العام تقديرات الفروق بين المستوى المقرر لكل السياسات التي تهدف إلى توفير الفائدة للفئات الأكثر حرماناً في الدولة والنتائج الفعلية، إلا أنه لا يشتمل على نقاش سردي. يمكن اختيار الخيار "ج" إذا تم تضمين تقديرات الفروق بين المستوى

المقرر لبعض وليس كل السياسات التي تهدف إلى توفير الفائدة للفئات الأكثر حرماناً في الدولة والنتائج الفعلية، بغض النظر عما إذا كان يتم تضمين نقاش سردي أم لا. يسري الخيار "د" إذا لم يتم تقديم تقديرات الفروق.

95. هل يعرض تقرير نهاية العام الفروق بين التقديرات الأصلية للأموال خارج الموازنة والنتائج الفعلية؟

- أ. نعم، يتم عرض تقديرات الفروق بين كل التقديرات الأصلية للأموال خارج الموازنة والنتائج الفعلية، بالإضافة إلى نقاش سردي.  
ب. نعم، يتم عرض تقديرات الفروق بين كل التقديرات الأصلية للأموال خارج الموازنة والنتائج الفعلية، إلا أنه لا يتم تضمين نقاش سردي.  
ج. نعم، يتم عرض تقديرات الفروق بين بعض وليس كل التقديرات الأصلية للأموال خارج الموازنة والنتائج الفعلية.  
د. لا، لا يتم عرض تقديرات الفروق بين التقديرات الأصلية للأموال خارج الموازنة والنتائج الفعلية.  
هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يستفسر السؤال 95 عما إذا كان تقرير نهاية العام يشتمل على تقديرات للفروق بين التقديرات الأصلية للأموال خارج الموازنة والنتائج الفعلية لهذا العام أم لا، وهل هذه التقديرات مصحوبة بنقاش سردي أم لا.

ارجع إلى السؤال 33 للتعرف على تقديرات الأموال خارج الموازنة التي يتم عرضها في مقترح الموازنة للسلطة التشريعية.

لاختيار الإجابة "أ"، يجب أن يشتمل تقرير نهاية العام على تقديرات للفروق بين كل التقديرات الأصلية للأموال خارج الموازنة والنتائج الفعلية، بما في ذلك نقاش سردي. لاختيار الإجابة "ب"، يجب أن يشتمل تقرير نهاية العام على تقديرات للفروق بين كل التقديرات الأصلية للأموال خارج الموازنة والنتائج الفعلية، إلا أنه لا يشتمل على نقاش سردي. يمكن اختيار الخيار "ج" إذا تم تضمين تقديرات الفروق بين بعض وليس كل التقديرات الأصلية للأموال خارج الموازنة والنتائج الفعلية، بغض النظر عما إذا تم تضمين نقاش سردي أم لا. يسري الخيار "د" إذا لم يتم تقديم تقديرات الفروق.

96. هل يتم تضمين بيان مالي كجزء من تقرير نهاية العام أو يتم إصداره كتقرير منفصل؟

- أ. نعم، يتم تضمين بيان مالي كجزء من تقرير نهاية العام أو يتم إصداره كتقرير منفصل.  
ب. لا، لا يتم تضمين بيان مالي كجزء من تقرير نهاية العام ولا يتم إصداره كتقرير منفصل.  
ج. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يستفسر السؤال 96 عما إذا كان يتم تضمين بيان مالي كجزء من تقرير نهاية العام أو يتم إصداره كتقرير منفصل. ويمكن أن يشتمل البيان المالي على بعض أو كل من العناصر التالية: بيان التدفق النقدي وبيان التشغيل والموازنة وملاحظات حول المحاسبة. لأغراض الإجابة على هذا السؤال، لا يلزم أن تتم مراجعة البيان المالي ذي الصلة. للاطلاع على مثال لبيان مالي، يرجى الاطلاع على الوثيقة "البيانات المالية لحكومة نيوزيلاندا لعام 2013" (<http://www.treasury.govt.nz/government/financialstatements/yearend/jun13/fsgnz-year-jun13.pdf>).

لاختيار الإجابة "أ"، يجب أن يتم تضمين بيان مالي في تقرير نهاية العام أو أن يتم إصداره كتقرير منفصل.

#### تقرير المراجعة

يهدف تقرير المراجعة، الذي يصدر عن جهاز الرقابة الأعلى (SAI) في دولة ما، إلى تقييم شرعية وقانونية الإدارة المالية والمحاسبة للحكومة. ويلعب جهاز الرقابة الأعلى دورًا هامًا في محاسبة السلطة التنفيذية أمام السلطة التشريعية والجمهور. في دوره الرقابي لإشراف السلطة التنفيذية على الأموال العام، يؤدي جهاز الرقابة الأعلى في كثير من الدول المراجعات المالية أو المتعلقة بالامتثال أو المتعلقة بالأداء. وتشتمل بعض الأسماء التي يعرف بها جهاز الرقابة الأعلى على ما يلي: المراجع العام أو مراقب النفقات والمراجع العام أو المراقب العام أو مفتش الدولة. وأحيانًا ما تعرف أجهزة الرقابة العليا ذات الهياكل "الكلية" بمجالس المراجعة أو محاكم أو غرف الحسابات أو لجان المراجعة.

في نهاية كل عام مالي، يقوم جهاز الرقابة الأعلى بإجراء مراجعة سنوية للحسابات الختامية. وتعرف هذه المراجعات في بعض الأحيان باسم "التصديق على حسابات الحكومة". إعلان ليما للمبادئ التوجيهية بشأن مبادئ المراجعة (الفصل السادس، القسم 16 (1)) (<http://internationalbudget.org/wp-content/uploads/LimaDeclaration.pdf>) والتي توضح أنه ينبغي نشر تقرير المراجع السنوي وتوفيره للجمهور. وبحسب أفضل الممارسات لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، ينبغي أن يكمل جهاز الرقابة الأعلى هذه المراجعات في غضون ستة أشهر بعد نهاية عام الموازنة للوحدات الإدارية (أي الوزارات أو الإدارات أو الهيئات).

ولأغراض الإجابة على الأسئلة التالية (97 إلى 102)، ينبغي على الباحثين استخلاص إجاباتهم من تقرير المراجعة المتاح للجمهور. ولا يعتبره متوفرًا للجمهور حسب منهجية مسح الموازنة المفتوحة، لا بد من طرح تقرير المراجعة بما لا يتجاوز 18 شهرًا بعد نهاية العام المالي المعني. (انظر القسم 1 في الجدول رقم 3: متى تتاح وثائق الموازنة الرئيسية للجمهور). إذا لم يكن يتم اعتبار أن تقرير المراجعة متاحًا للجمهور، وفقًا لمعايير مسح الموازنة المفتوحة، يجب اختيار الخيار "د" لكل الأسئلة المتعلقة بتقرير المراجعة.

97. ما أنواع المراجعات (مراجعات الامتثال، أو المراجعات المالية، أو مراجعات الأداء) التي قام جهاز الرقابة الأعلى (SAI) بتنفيذها وإتاحتها للجمهور؟



- أ. قام جهاز الرقابة الأعلى (SAI) بتنفيذ كل أنواع المراجعات (مراجعات الامتثال، أو المراجعات المالية، أو مراجعات الأداء) مع إتاحتها للجماهير.
- ب. قام جهاز الرقابة الأعلى (SAI) بتنفيذ نوعين من أنواع المراجعات الثلاثة وأتاحها للجماهير.
- ج. قام جهاز الرقابة الأعلى (SAI) بتنفيذ نوع واحد من أنواع المراجعات الثلاثة وأتاحها للجماهير.
- د. لم يتم جهاز الرقابة الأعلى (SAI) بتنفيذ أي نوع من أنواع المراجعات الثلاثة ولم يتم إتاحتها للجماهير.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

- يستفسر السؤال 97 عن أنواع المراجعات التي يقوم جهاز الرقابة الأعلى بتنفيذها. وهناك ثلاثة أنواع أساسية من المراجعات:
- المراجعات المالية والتي تهدف إلى تقرير دقة المعلومات المالية للكيان (أي خلوها من الأخطاء أو الاحتيال) مع تقديمها بما يتوافق مع إطار عمل التقارير المالية والتنظيم الساري. يمكنك الاطلاع على ISSAI 200 ([http://www.issai.org/media/12947/issai\\_200\\_e.pdf](http://www.issai.org/media/12947/issai_200_e.pdf)) للحصول على المزيد من التفاصيل.
  - مراجعات الامتثال التي تنظر في المدى الذي تم الالتزام من خلاله باللوائح والإجراءات ذات الصلة. يمكنك الاطلاع على ISSAI 400 ([http://www.issai.org/media/12955/issai\\_400\\_e.pdf](http://www.issai.org/media/12955/issai_400_e.pdf)) للحصول على المزيد من التفاصيل.
  - مراجعة الأداء التي تقيم ما إذا كانت الأنشطة تلتزم بمبادئ الاقتصاد والكفاءة والفعالية. يمكنك الاطلاع على ISSAI 300 ([http://www.issai.org/media/12951/issai\\_300\\_e.pdf](http://www.issai.org/media/12951/issai_300_e.pdf)) للحصول على المزيد من التفاصيل.
- وتعد المراجعات المالية ومراجعات الامتثال أكثر شيوعاً من مراجعات الأداء، والتي غالباً لا تحدث إلا بعد الاتفاق على إطار عمل للأداء. في بعض الدول، تحدد مسؤوليات جهاز الرقابة الأعلى نوع المراجعة التي يمكن أن يقوم بها.

لاختيار الإجابة "أ"، يجب أن يكون جهاز الرقابة الأعلى قد قام بتنفيذ كل أنواع المراجعات - مراجعات الامتثال والمراجعات المالية ومراجعات الأداء - مع إتاحتها كلها للجماهير. ويمكن اختيار الإجابة "ب" إذا قام جهاز الرقابة الأعلى بإجراء نوعين من أنواع المراجعة الثلاثة، بينما يتم اختيار الخيار "ج" إذا كان جهاز الرقابة الأعلى قد قام بإجراء نوع واحد فقط من المراجعات. ويسري الخيار "د" إذا لم يتم جهاز الرقابة الأعلى بتنفيذ أي نوع من أنواع المراجعات الثلاثة ولم يتم إتاحتها للجماهير.

98. ما النسبة المئوية للنفقات في نطاق مسؤولية جهاز الرقابة الأعلى (SAI) التي تمت مراجعتها؟

- أ. تمت مراجعة كل النفقات في نطاق مسؤولية جهاز الرقابة الأعلى.
- ب. تمت مراجعة النفقات التي تمثل على الأقل ثلثي، وليس كل، النفقات في نطاق مسؤولية جهاز الرقابة الأعلى.
- ج. تمت مراجعة النفقات التي تمثل أقل من ثلثي النفقات في نطاق مسؤولية جهاز الرقابة الأعلى.
- د. لم تتم مراجعة أي نفقات.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يركز السؤال 98 على تغطية المراجعات التي يقوم بها جهاز الرقابة الأعلى (SAI) حيث يستفسر عن النسبة المئوية التي تمت مراجعتها من النفقات الموجودة في نطاق مسؤولية جهاز الرقابة الأعلى.

ويتم تحديد مسؤولية جهاز الرقابة الأعلى في الغالب في التشريع. ويجب أن يتم أخذ النفقات المتعلقة بموازنة الحكومة المركزية (الوزارات والإدارات والوكالات) والتي تكون ضمن نطاق مسؤولية جهاز الرقابة الأعلى فقط في الاعتبار لأغراض هذا السؤال. (يتعرض السؤال 99 لمراجعات الأموال خارج الموازنة). وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذا السؤال لا يسري على "البرامج السرية" (على سبيل المثال، النفقات السرية المتعلقة بالأمن). وكذلك، بالإضافة إلى ذلك، إذا كانت مسؤولية جهاز الرقابة الأعلى تشمل على السلطة للاعتماد على الجهات الخارجية لإجراء بعض المراجعات، فإن تلك المراجعات ترقى لأن يتم تضمينها عند الإجابة على هذا السؤال.

يمكن أن يتم وضع المراجعات المالية ومراجعات الامتثال، أو خليط منهما معاً، في الاعتبار لأغراض الإجابة على هذا السؤال. ويجب ألا يتم وضع مراجعات الأداء في الاعتبار لأغراض الإجابة على هذا السؤال.

لاختيار الإجابة "أ"، يجب أن تكون كل النفقات في نطاق مسؤولية جهاز الرقابة الأعلى قد تمت مراجعتها. تسري الإجابة "ب" في حالة مراجعة على الأقل ثلثي، وليس كل، النفقات في نطاق مسؤولية جهاز الرقابة الأعلى. وتكون الإجابة "ج" مناسبة عندما تكون قد تمت راجعة النفقات التي تمثل أقل من ثلثي النفقات في نطاق مسؤولية جهاز الرقابة الأعلى. ويسري الخيار "د" عندما لا تتم مراجعة أي نفقات.

99. ما النسبة المئوية للأموال خارج الموازنة في نطاق مسؤولية جهاز الرقابة الأعلى (SAI) التي تمت مراجعتها؟

- أ. تمت مراجعة كل الأموال خارج الموازنة في نطاق مسؤولية جهاز الرقابة الأعلى.
- ب. تمت مراجعة الأموال خارج الموازنة التي تمثل على الأقل ثلثي، وليس كل، النفقات المقترنة بالأموال خارج الموازنة في نطاق مسؤولية جهاز الرقابة الأعلى.
- ج. تمت مراجعة الأموال خارج الموازنة التي تمثل أقل من ثلثي النفقات المقترنة بالأموال خارج الموازنة في نطاق مسؤولية جهاز الرقابة الأعلى.
- د. لم تتم مراجعة أي أموال خارج الموازنة.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يركز السؤال 99 على مراجعات الأموال خارج الموازنة، حيث يستفسر عن النسبة المئوية للأموال خارج الموازنة في نطاق مسؤولية جهاز الرقابة الأعلى التي تمت مراجعتها. هذه الأموال، بالرغم أنها من الناحية الفنية خارج الموازنة، تكون حكومية بطبيعتها، وبالتالي ينبغي أن تخضع لنفس اشتراط المراجعة مثل البرامج الحكومية الأخرى.

ويتم تحديد مسؤولية جهاز الرقابة الأعلى في الغالب في التشريع. ويجب أن يتم أخذ النفقات المتعلقة بالأموال خارج الموازنة والتي تكون ضمن نطاق مسؤولية جهاز الرقابة الأعلى فقط في الاعتبار لأغراض هذا السؤال. (يتعرض السؤال 98 لمراجعات موازنة الحكومة المركزية). وكذلك، بالإضافة إلى ذلك، إذا كانت مسؤولية جهاز

الرقابة الأعلى تشتمل على السلطة للاعتماد على الجهات الخارجية لإجراء بعض المراجعات، فإن تلك المراجعات ترقى لأن يتم تضمينها عند الإجابة على هذا السؤال.

لاختيار الإجابة "أ"، يجب أن تكون كل الأموال خارج الموازنة في نطاق مسؤولية جهاز الرقابة الأعلى قد تمت مراجعتها. ويسري الاختيار "ب" إذا تمت مراجعة الأموال خارج الموازنة التي تمثل على الأقل ثلثي، وليس كل، النفقات المقترنة بالأموال خارج الموازنة في نطاق مسؤولية جهاز الرقابة الأعلى. ويسري الاختيار "ج" إذا تمت مراجعة الأموال خارج الموازنة التي تمثل أقل من ثلثي النفقات المقترنة بالأموال خارج الموازنة في نطاق مسؤولية جهاز الرقابة الأعلى. يسري الخيار "د" إذا لم يتم تحديث الأموال خارج الموازنة.

100. هل يشتمل تقرير (تقارير) المراجعة السنوية الذي يتم تجهيزه من خلال جهاز الرقابة الأعلى (SAI) على ملخص تنفيذي؟

- أ. نعم، يشتمل تقرير (تقارير) المراجعة السنوية على ملخص تنفيذي واحد أو أكثر لتلخيص محتويات التقرير.  
ب. لا، لا يشتمل تقرير (تقارير) المراجعة السنوية على ملخص تنفيذي.  
ج. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يستفسر السؤال 100 عما إذا كان تقرير المراجعة السنوي يشتمل على ملخص تنفيذي أم لا. ويمكن أن يكون تقرير المراجعة وثيقة فنية إلى حد ما، ويمكن أن يساعد الملخص التنفيذي لنتيجة التقرير في جعله سهل الوصول لوسائل الإعلام والجمهور.

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يشتمل تقرير المراجعة السنوية على ملخص تنفيذي واحد على الأقل لتلخيص محتويات التقرير.

101. هل تتيح السلطة التنفيذية للجمهور تقريراً بشأن الخطوات التي اتخذتها للتعامل مع توصيات المراجعة حول النتائج التي تشير إلى الحاجة إلى اتخاذ إجراء تصحيحي.

- أ. نعم، تصدر السلطة التنفيذية تقريراً للجمهور حول الخطوات التي تم اتخاذها للتعامل مع نتائج المراجعة.  
ب. نعم، تصدر السلطة التنفيذية تقريراً للجمهور حول أغلب نتائج المراجعة.  
ج. نعم، تصدر السلطة التنفيذية تقريراً للجمهور حول بعض نتائج المراجعة.  
د. لا، لا تصدر السلطة التنفيذية تقريراً للجمهور حول الخطوات التي تم اتخاذها للتعامل مع نتائج المراجعة.  
هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يستفسر السؤال 101 عما إذا كانت السلطة التنفيذية توفر للجمهور تقريراً بشأن الخطوات التي اتخذتها للتعامل مع توصيات المراجعة لجهاز الرقابة الأعلى. والغرض المطلق للمراجعة هو التحقق من أنه تم تنفيذ الموازنة بطريقة تتفق مع القانون الحالي وجعل الحكومة مسؤولة عن هذا التنفيذ وكذلك عن تحسينه في المستقبل. ويعتمد مدى تحقيق المراجعات لهذا الغرض الأخير على ما إذا كان هناك متابعة كافية وفي الوقت المناسب بشأن توصيات جهاز الرقابة الأعلى والناבעة من مراجعاته.

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن تكون السلطة التنفيذية تصدر تقريراً للجمهور حول الخطوات التي تم اتخاذها للتعامل مع كل نتائج المراجعة. لاختيار الخيار "ب"، يجب أن تكون السلطة التنفيذية تصدر تقريراً للجمهور حول الخطوات التي تم اتخاذها للتعامل مع أغلب، وليس كل، نتائج المراجعة. يسري الخيار "ج" إذا كانت السلطة التنفيذية تصدر تقريراً للجمهور حول الخطوات التي تم اتخاذها للتعامل مع بعض نتائج المراجعة فقط. يسري الخيار "د" إذا كانت السلطة التنفيذية لا تصدر تقريراً للجمهور على الإطلاق حول الخطوات التي تم اتخاذها للتعامل مع نتائج المراجعة.

102. هل يصدر جهاز الرقابة الأعلى أو السلطة التشريعية للجمهور تقريراً لتتبع الإجراءات التي اتخذتها السلطة التنفيذية للتعامل مع توصيات المراجعة؟

- أ. نعم، يصدر جهاز الرقابة الأعلى أو السلطة التشريعية تقريراً للجمهور حول الخطوات التي اتخذتها السلطة التنفيذية للتعامل مع كل توصيات المراجعة.
- ب. نعم، يصدر جهاز الرقابة الأعلى أو السلطة التشريعية تقريراً للجمهور حول أغلب نتائج المراجعة.
- ج. نعم، يصدر جهاز الرقابة الأعلى أو السلطة التشريعية تقريراً للجمهور حول بعض نتائج المراجعة.
- د. لا، لا يصدر جهاز الرقابة الأعلى أو السلطة التشريعية تقريراً للجمهور حول الخطوات التي اتخذتها السلطة التنفيذية للتعامل مع توصيات المراجعة.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يستفسر السؤال 102 عما إذا كان جهاز الرقابة الأعلى أو السلطة التشريعية يقومون بتتبع الإجراءات التي اتخذتها السلطة التنفيذية للتعامل مع توصيات المراجعة. وبعد مناقشة نتائج وتوصيات المراجعة والتحقق منها من خلال السلطة التشريعية، يطلب من السلطة التنفيذية بشكل طبيعي اتخاذ إجراءات محددة للتعامل مع نتائج المراجعة. ولأغراض المحاسبة، يلزم أن يتم إبلاغ الجماهير بحالة تلك الإجراءات، والخطوات التي اتخذتها السلطة التنفيذية للتعامل مع توصيات المراجعة. وبالإضافة إلى التقارير التي تصدرها السلطة التنفيذية عن الإجراءات التي تتوصل إليها (انظر السؤال 101)، فإن المسؤولية تقع على عاتق جهاز الرقابة الأعلى والسلطة التشريعية، كونهما المؤسستين الإشرافيتين الرئيسيتين، للاستمرار في إبلاغ الجماهير بالتقارير من خلال تتبع مدى تقدم السلطة التنفيذية فيما يتعلق بالتعامل مع توصيات المراجعة.

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقوم جهاز الرقابة الأعلى أو السلطة التشريعية بإصدار تقرير للجمهور حول الخطوات التي اتخذتها السلطة التنفيذية للتعامل مع كل نتائج المراجعة. يسري الخيار "ب" إذا كان جهاز الرقابة الأعلى أو السلطة التشريعية يصدران تقريراً للجمهور حول الخطوات التي تتخذها السلطة التنفيذية للتعامل مع أغلب، وليس كل، نتائج المراجعة. يسري الخيار "ج" إذا كان جهاز الرقابة الأعلى أو السلطة التنفيذية يصدران تقريراً للجمهور حول الخطوات التي اتخذتها السلطة التنفيذية للتعامل مع بعض نتائج المراجعة فقط. يسري الخيار "د" إذا لم يكن جهاز الرقابة الأعلى ولا السلطة التنفيذية يصدران تقريراً للجمهور حول الخطوات التي اتخذتها السلطة التنفيذية للتعامل مع نتائج المراجعة.

#### القسم الرابع: قوة مؤسسات الرقابة

##### مقدمة:

يقيم القسم الرابع قوة السلطة التشريعية وجهاز الرقابة الأعلى (SAI) إزاء الإشراف على عملية الموازنة. وتتنظر الأسئلة في شأن استقلالية السلطة التشريعية وجهاز الرقابة الأعلى، وقدرتهما على الوصول إلى الموارد اللازمة لتنفيذ المسؤوليات الموكلة إليهما، بالإضافة إلى سلطتهما في مقابل السلطة التنفيذية.

103. هل تمتلك السلطة التشريعية القدرات الداخلية لتنفيذ تحليلات الموازنة أم أنها تستخدم قدرات الأبحاث المستقلة لإجراء مثل تلك التحليلات؟

- أ. نعم، هناك مكتب أبحاث متخصص / وحدة متخصصة للموازنة لدى السلطة التشريعية، ويتوفر بها العدد الكافي من الموظفين والموارد والقدرات التحليلية لتنفيذ المهام الموكلة إليه (إليها).
- ب. نعم، هناك مكتب أبحاث متخصص، إلا أن عدد الموظفين والموارد الأخرى به غير كافية، بما في ذلك عدم كفاية التمويل، لتنفيذ المهام الموكلة إليه.
- ج. نعم، يوجد باحثون مستقلون خارج نطاق السلطة التشريعية يمكنهم تنفيذ تحليلات الموازنة، والسلطة التشريعية تستفيد من هذه القدرات، إلا أنه لا يوجد مكتب متخصص ملحق بالسلطة التشريعية.
- د. لا، لا تمتلك السلطة التشريعية القدرات الداخلية ولا القدرة على الوصول إلى قدرات البحث المستقلة لإجراء تحليلات الموازنة.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

### الإرشادات:

يستفسر السؤال 103 عما إذا كانت السلطة التشريعية تمتلك القدرات الداخلية لتنفيذ تحليلات الموازنة أم أنها تستخدم قدرات الأبحاث المستقلة لإجراء مثل تلك التحليلات. ولكي تقوم السلطة التشريعية بمراجعة مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية بالشكل الكافي قبل تقرير الموازنة وتنفيذ دورها الإشرافي، يجب أن تتوفر لها القدرات اللازمة لتحليل الموازنة ذاتها أو أن تتاح لها القدرة على الوصول إلى القدرات البحثية المستقلة.

لاختيار الإجابة "أ"، يجب أن يكون هناك مكتب أبحاث متخصص / وحدة متخصصة للموازنة لدى السلطة التشريعية، ويجب أن يتوفر بها العدد الكافي من الموظفين والموارد والقدرات التحليلية لتنفيذ المهام الموكلة إليه (إليها). يسري الخيار "ب" في حالة وجود مكتب أبحاث متخصص للموازنة، إلا أن عدد الموظفين والموارد الأخرى به غير كافية لتنفيذ المهام الموكلة إليه. يسري الخيار "ج" في حالة عدم وجود مكتب أبحاث متخصص للموازنة، إلا أن السلطة التشريعية تعتمد على باحثين مستقلين خارج نطاق السلطة التشريعية يمكنهم تنفيذ تحليلات الموازنة. ويسري الخيار "د" إذا لم تكن السلطة التشريعية تمتلك القدرات الداخلية ولا القدرة على الوصول إلى قدرات البحث المستقلة لإجراء تحليلات الموازنة.

### 104. هل تقوم السلطة التشريعية بإجراء نقاش حول سياسة الموازنة قبل وضع مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية؟

- أ. نعم، تناقش السلطة التشريعية سياسة الموازنة قبل وضع مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية، وتعتمد التوصيات للموازنة، كما أن السلطة التنفيذية ملزمة بعكس توصيات السلطة التشريعية في الموازنة.
- ب. نعم، تناقش السلطة التشريعية سياسة الموازنة قبل وضع مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية، وتعتمد التوصيات للموازنة، إلا أن السلطة التنفيذية ليست ملزمة بعكس توصيات السلطة التشريعية في الموازنة.
- ج. نعم، تناقش السلطة التشريعية سياسة الموازنة قبل وضع مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية، إلا أن السلطة التشريعية لا تقوم باعتماد التوصيات للموازنة.
- د. لا، لا تقوم السلطة التشريعية كاملة ولا أي لجنة تابعة للسلطة التشريعية بإجراء نقاش حول سياسة الموازنة قبل وضع مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

### الإرشادات:

يستفسر السؤال 104 عما إذا كان يتم إجراء نقاش من قبل السلطة التشريعية حول سياسة الموازنة قبل وضع مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أم لا. وبصفة عامة، قبل مناقشة مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية للعام القادم، يجب أن تتاح الفرصة للسلطة التشريعية من أجل مراجعة أولويات الموازنة واسعة النطاق للحكومة والمعايير المالية لها. وفي أغلب الأحوال، يتم وضع هذه المعلومات في بيان ما قبل الموازنة الذي تقدمه السلطة التنفيذية إلى السلطة التشريعية من أجل مناقشته. (انظر الأسئلة من 54 إلى 58).

وتقوم مجموعة من الدول بإجراء نقاش تمهيدي قبل الموازنة في السلطة التشريعية قبل حوالي 6 أشهر من بداية عام الموازنة القادم. ويمكن أن يحقق ذلك غرضين: (1) يسمح للسلطة التنفيذية بإبلاغ السلطة التشريعية عن نوايا سياستها المالية من خلال تقديم تقارير حديثة بشأن استراتيجيتها للموازنة السنوية ومتوسطة الأجل وأولويات السياسة (2) أن تفر أهدافاً مالية "ثابتة" لعدة أعوام أو سقف الإنفاق، والتي يتعين على الحكومة أن تلتزم بها عند إعداد تقديرات مفصلة للإنفاق لعام الموازنة المقبل.

لاختيار الإجابة "أ"، يجب أن تقوم السلطة التشريعية بمناقشة الموازنة قبل وضع مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية واعتماد التوصيات للموازنة، كما يجب أن تكون السلطة التنفيذية ملزمة بعكس تلك التوصيات في الموازنة. تسري الإجابة "ب" إذا كانت السلطة التشريعية تناقش سياسة الموازنة قبل وضع مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية وتعتمد التوصيات للموازنة، إلا أن السلطة التنفيذية لا تكون ملزمة بعكس هذه التوصيات في الموازنة. تسري الإجابة "ج" إذا كانت السلطة التشريعية تناقش سياسة الموازنة قبل وضع مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية، إلا أن السلطة التشريعية لا تقوم باعتماد التوصيات للموازنة. ويكفي وجود نقاش في لجنة تابعة للسلطة التشريعية لاختيار الإجابة "ج". ويسري الخيار "د" إذا لم تقم السلطة التشريعية الكاملة ولا أي لجنة تابعة للسلطة التشريعية بإجراء نقاش حول سياسة الموازنة قبل وضع مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية.

105. هل تجري السلطة التنفيذية مشاورات مع أعضاء السلطة التشريعية كجزء من عملياتها لتحديد أولويات الموازنة؟

- أ. نعم، تجري السلطة التنفيذية مشاورات مع مجموعة كبيرة من المشرعين.
- ب. نعم، تجري السلطة التنفيذية مشاورات مع مجموعة من المشرعين، إلا أنه يتم استبعاد بعض الأعضاء الرئيسيين.
- ج. نعم، تجري السلطة التنفيذية مشاورات مع مجموعة محدودة فقط من المشرعين.
- د. لا، لا تجري السلطة التنفيذية مشاورات مع أعضاء السلطة التشريعية كجزء من عملية تجهيز الموازنة.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

### الإرشادات:

السؤال 105 يفحص ممارسات السلطة التنفيذية للتشاور مع السلطة التشريعية أثناء صياغة مقترحاتها للموازنة. وقد تشمل المشاورات على الأرجح على مناقشات بشأن كل من المسائل المالية الرئيسية (مثل حجم العجز) وأولويات السياسة (مثل المخصصات للقطاعات مختلفة).

يهدف هذا السؤال إلى تقييم المدى الذي تسعى من خلاله السلطة التنفيذية نحو الحصول على وجهات النظر التشريعية المختلفة أثناء إعداد الموازنة المقترحة. وبالتالي، لأغراض الإجابة على هذا السؤال، يمكن أن تكون المشاورات عامة أو خاصة، ورسمية أو غير رسمية.

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن تقوم السلطة التنفيذية بإجراء مشاورات مع "مجموعة كبيرة من المشرعين"، بما يشمل على أعضاء من أحزاب الأقلية بالإضافة إلى أعضاء

من الحزب التابع لتلك السلطة، بالإضافة إلى أعضاء من اللجان بما يتجاوز اللجنة المالية / لجنة الموازنة (أي، بما يشتمل على "نواب الحزب"). وتسري الإجابة "ب" إذا تشاورت السلطة التنفيذية مع أعضاء من الحزب التابع لها وأحزاب الأقلية، إلا أن المشاورات كانت مع مجموعة أكثر تحديداً من المشرعين، مثل قادة الأحزاب أو رؤساء اللجان والأعضاء ذائعي الصيت. وتسري الإجابة "ج" إذا اجتمعت السلطة التنفيذية مع مجموعة صغيرة محددة فقط من الحزب المسيطر على السلطة التشريعية. يسري الخيار "د" إذا لم تقم السلطة التنفيذية بالتشاور مع المشرعين أثناء مرحلة بناء الموازنة.

106. ما المدة السابقة التي تتلقى قبلها السلطة التشريعية مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية قبل بدء عام الموازنة؟

- أ. تتلقى السلطة التنفيذية مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية قبل ثلاثة أشهر على الأقل قبل بداية عام الموازنة.
- ب. تتلقى السلطة التنفيذية مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية قبل شهرين على الأقل، ولكن قبل أقل من ثلاثة أشهر، قبل بداية عام الموازنة.
- ج. تتلقى السلطة التنفيذية مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية قبل شهر واحد على الأقل، ولكن قبل أقل من شهرين، قبل بداية عام الموازنة.
- د. لا تتلقى السلطة التنفيذية مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية قبل شهر واحد على الأقل قبل بداية عام الموازنة.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يستفسر السؤال 106 عن المدة السابقة التي تتلقى قبلها السلطة التشريعية مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية قبل بدء عام الموازنة. وتوصي الممارسات الجيدة الدولية بأنه ينبغي تقديم الموازنة للسلطة التنفيذية إلى السلطة التشريعية إلى أبعد حد بما فيه الكفاية مقدماً بما يسمح للسلطة التشريعية بمراجعتها بشكل صحيح أو على الأقل قبل ثلاثة أشهر قبل بدء العام المالي.

لأغراض الرد على هذا السؤال، إذا، فقط إذا، حدث آخر تسليم للموازنة بعد الوقت المعتاد نتيجة لحدث محدد، مثل الانتخابات، يرجى استخدام عام عادي أكثر كأساس للإجابة. ومع ذلك، إذا تمت ملاحظة تأخيرات لأكثر من عام موازنة واحد ولم تتلق السلطة التشريعية مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية قبل بدء العام في أكثر من حالة واحدة خلال الأعوام الثلاثة الماضية، يكون الخيار "د" هو الإجابة المناسبة.

لاختيار الإجابة "أ"، يجب أن تتلقى السلطة التنفيذية مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية قبل ثلاثة أشهر على الأقل قبل بداية عام الموازنة. ويسري الخيار "ب" إذا تلقت السلطة التنفيذية مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية قبل شهرين على الأقل، ولكن قبل أقل من ثلاثة أشهر، قبل بداية عام الموازنة. ويسري الخيار "ب" إذا تلقت السلطة التنفيذية مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية قبل شهر واحد على الأقل، ولكن قبل أقل من ثلاثة أشهر، قبل بداية عام الموازنة. ويسري الخيار "د" إذا لم تتلق السلطة التنفيذية مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية قبل شهر واحد على الأقل قبل بداية عام الموازنة، أو لم تتلقها على الإطلاق.

107. متى اعتمدت السلطة التشريعية مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية؟

- أ. تعتمد السلطة التشريعية الموازنة قبل شهر واحد من بداية عام الموازنة.
- ب. تعتمد السلطة التشريعية الموازنة قبل أقل من شهر واحد من بداية عام الموازنة، ولكن قبل بداية عام الموازنة على الأقل.
- ج. تعتمد السلطة التشريعية الموازنة قبل أقل من شهر واحد بعد بداية عام الموازنة.
- د. تعتمد السلطة التشريعية الموازنة قبل أكثر من شهر واحد بعد بداية عام الموازنة، أو لا تعتمد الموازنة.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

### الإرشادات:

يستفسر السؤال 107 عن توقيت اعتماد السلطة التشريعية لمقترح الموازنة للسلطة التنفيذية. توصي الممارسات الجيدة الدولية أنه يجب اعتماد مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية من خلال السلطة التشريعية قبل بداية العام المالي المشار إليه في مقترح الموازنة. ويمنح ذلك الوقت للسلطة التنفيذية لتنفيذ الموازنة بشكل كامل، خصوصاً فيما يتعلق بالبرامج والسياسات الجديدة.

لاختيار الإجابة "أ"، يجب أن تعتمد السلطة التشريعية مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية قبل شهر واحد على الأقل قبل بداية عام الموازنة. يسري الخيار "ب" إذا اعتمدت السلطة التشريعية مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية قبل أقل من شهر واحد من بداية عام الموازنة، ولكن قبل بداية عام الموازنة على الأقل. ويسري الخيار "ج" إذا اعتمدت السلطة التشريعية مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية بعد أقل من شهر واحد بعد بداية عام الموازنة. ويسري الخيار "د" إذا اعتمدت السلطة التشريعية مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية بعد أكثر من شهر واحد بعد بداية عام الموازنة، أو إذا لم تقم باعتماد الموازنة.

### 108. هل تمتلك السلطة التشريعية السلطة القانونية لتعديل مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية؟

- أ. نعم، تمتلك السلطة التشريعية السلطة القانونية لتعديل مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية.
- ب. نعم، تمتلك السلطة التشريعية السلطة القانونية لتعديل مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية، مع وجود بعض القيود.
- ج. نعم، تمتلك السلطة التشريعية السلطة القانونية لتعديل مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية، إلا أن سلطتها محدودة للغاية.
- د. لا، لا تمتلك السلطة التشريعية أي سلطة قانونية لتعديل مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

### الإرشادات:

يستفسر السؤال 108 عن صلاحية السلطة التشريعية لتعديل - على العكس من مجرد قبول أو رفض - مقترح الموازنة المقدم من السلطة التنفيذية. (علماً بأن هذا السؤال يدور حول السلطة القانونية بدلاً من الإجراءات التي تتخذها السلطة التشريعية عملياً.) يمكن أن تختلف صلاحيات السلطة التشريعية لتعديل الموازنة إلى حد كبير بين الدول.

الإجابة "أ" مناسبة فقط إذا كان هناك أي قيود على حق السلطة التشريعية في تعديل مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية، بما في ذلك حقها في تغيير حجم العجز أو الفائض المقترح. الإجابة "ب" قد تكون مناسبة إذا، على سبيل المثال، كانت السلطة التشريعية مقيدة عن تغيير العجز أو الفائض، ولكنها لا يزال لديها الصلاحية لزيادة أو إنقاص مستويات التمويل والإيراد. تسري الإجابة "ج" الأكثر محدودية إذا استطاعت السلطة التشريعية، على سبيل المثال، فقط خفض مستويات التمويل، أو زيادة الإيرادات. أخيراً، قد تنطبق الإجابة "د" إذا كان لا يجوز للسلطة التشريعية إجراء أية تغييرات (أو التغييرات الفنية الصغيرة فقط) أو إذا كان يجب إقرار تعديلات أولاً من جانب السلطة التنفيذية. وفي هذه الحالات، تكون السلطة التشريعية في الأساس فقط قادرة على قبول أو رفض الموازنة ككل.

109. هل تسعى السلطة التنفيذية إلى الحصول على مدخلات من السلطة التشريعية قبل نقل الأموال بين الوحدات الإدارية التي تتلقى التمويل الصريح في الموازنة المقررة، وهل يكون من الضروري من الناحية القانونية القيام بذلك؟



- أ. يلزم على السلطة التنفيذية بموجب القانون أو اللوائح الحصول على الاعتماد أو المدخلات من السلطة التشريعية قبل نقل الأموال بين الوحدات الإدارية، وهي تقوم بذلك في واقع الممارسات العملية.
- ب. تحصل السلطة التنفيذية على الاعتماد أو المدخلات من السلطة التشريعية قبل نقل الأموال بين الوحدات الإدارية، إلا أنه لا توجد ضرورة قانونية للقيام بذلك في القانون أو التشريع.
- ج. يلزم على السلطة التنفيذية بموجب القانون أو اللوائح الحصول على الاعتماد أو المدخلات من السلطة التشريعية قبل نقل الأموال بين الوحدات الإدارية، إلا أنه في واقع الممارسات العملية، تنقل السلطة التنفيذية الأموال بدون البحث عن الموافقة أو المدخلات المسبقة من السلطة التشريعية.
- د. تنقل السلطة التنفيذية الأموال بين الوحدات الإدارية بدون الحصول على اعتماد أو مدخلات مسبقة من السلطة التشريعية، ولا يوجد قانون أو تشريع يلزمها بالحصول على مثل هذه الموافقة أو المدخلات المسبقة من السلطة التشريعية.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يستفسر السؤال 109 عما إذا كانت السلطة التنفيذية تسعى نحو الحصول على المدخلات من السلطة التشريعية قبل نقل الأموال بين الوحدات الإدارية أم لا، وهل يعد ذلك مطلوباً من الناحية القانونية أم لا.

في بعض الدول، للسلطة التنفيذية صلاحية قانوناً لضبط مستويات التمويل لاعتمادات محددة أثناء تنفيذ الموازنة (وهي ممارسة معروفة أيضاً باسم التحويل (virement)). يستفسر السؤال 109 عن القواعد المتعلقة بنقل الأموال بين الوحدات الإدارية (الوزارات أو الإدارات أو الهيئات). يستفسر السؤال 110 عن القواعد المتعلقة بإعادة تخصيص الأموال داخل الوحدات الإدارية، كما يتم بين البرامج أو المكاتب الخاصة بالإدارات. ويمكن أن تتوافق هذه القواعد مع مستوى التفاصيل الواردة في الموازنة المقررة التي أقرتها السلطة التشريعية.

إن الشروط التي بموجبها قد تمارس السلطة التنفيذية سلطتها التقديرية في إطار التحويل (virement) ينبغي أن تكون محددة بوضوح في اللوائح المتوفرة للجمهور أو القانون. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي ألا يكون مقدار الأموال المسموح للسلطة التنفيذية بتحويلها بين الوحدات الإدارية مبالغاً فيه للدرجة التي تضعف مساءلة السلطة التنفيذية بالنسبة للسلطة التشريعية.

لاختيار الإجابة "أ"، يلزم على السلطة التنفيذية بموجب القانون أو اللوائح الحصول على الاعتماد / المدخلات المسبقة من السلطة التشريعية قبل نقل الأموال بين الوحدات الإدارية، وهي تقوم بذلك في واقع الممارسات العملية. ويسري الخيار "ب" إذا كانت السلطة التنفيذية تسعى نحو الحصول على المدخلات / الاعتماد من السلطة التشريعية قبل نقل الأموال بين الوحدات الإدارية أم لا، ولكنها غير ملزمة بفعل ذلك بمقتضى القانون. ويسري الخيار "ج" إذا كانت السلطة التنفيذية ملزمة بمقتضى القانون بالسعي نحو الحصول على الاعتماد / المدخلات من السلطة التشريعية قبل نقل الأموال، ولكنها لا تقوم بذلك في واقع الممارسة العملية. ويسري الخيار "د" إذا لم يكن الاعتماد / الموافقة التشريعية مطلوباً بمقتضى القانون لكي يتسنى للسلطة التنفيذية نقل الأموال بين الوحدات الإدارية، ولا تقوم السلطة التنفيذية بذلك في واقع الممارسة العملية. كما يسري الخيار "د" كذلك إذا كان مصرحاً للسلطة التنفيذية بنقل الأموال التي ينظر إليها على أنها زائدة عن الحد بشكل يقوض المحاسبة (بما يساوي تقريباً 3 في المائة من نفقات الموازنة الإجمالية).

يرجى تدوين مقدار الأموال المسموح للسلطة التنفيذية بتحويلها بدون طلب موافقة السلطة التشريعية في قسم التعليق. إن تعريف "كبيرة جدا" قد يكون موضع نقاش، ولكن بالنظر إلى أن المبلغ الضخم لإجمالي الإنفاق هو أمر غير اختياري على المدى القصير، ينبغي اعتبار مبلغ التحويلات المسموح بها والذي هو فوق 3 في المائة من إجمالي النفقات المدرجة في الموازنة على أنه يقوض المحاسبة.

تختلف الموازنات عبر الدول في مستوى التفاصيل التي تقدمها، وبعبارة أخرى في "أدنى مستوى عنده تكون المخصصات ملزمة قانوناً". علماً أنه في بعض الدول، يكون التخصيص في الموازنة للوحدة الإدارية وفي غيرها يكون لإجمالي الإدارات. ومع ذلك، في هذه الحالات، قد تكون هناك بنود أكثر تصنيفاً، والتي لن تتوافق بالضرورة مع إجمالي الإدارات بأكمله. ويركز السؤال 110 على التحويلات بين هذه التخصيصات الفردية.

110. هل تسعى السلطة التنفيذية إلى الحصول على مدخلات من السلطة التشريعية قبل نقل الأموال داخل الوحدات الإدارية التي تتلقى التمويل الصريح في الموازنة المقررة، وهل يكون من الضروري من الناحية القانونية القيام بذلك؟

- أ. يلزم على السلطة التنفيذية بموجب القانون أو اللوائح الحصول على الاعتماد أو المدخلات من السلطة التشريعية قبل نقل الأموال داخل الوحدات الإدارية، وهي تقوم بذلك في واقع الممارسات العملية.
- ب. تحصل السلطة التنفيذية على الاعتماد أو المدخلات من السلطة التشريعية قبل نقل الأموال داخل الوحدات الإدارية، إلا أنه لا توجد ضرورة قانونية للقيام بذلك في القانون أو التشريع.
- ج. يلزم على السلطة التنفيذية بموجب القانون أو اللوائح الحصول على الاعتماد أو المدخلات من السلطة التشريعية قبل نقل الأموال داخل الوحدات الإدارية، إلا أنه في واقع الممارسات العملية، تنقل السلطة التنفيذية الأموال بدون البحث عن الموافقة أو المدخلات المسبقة من السلطة التشريعية.
- د. تنقل السلطة التنفيذية الأموال داخل الوحدات الإدارية بدون الحصول على اعتماد أو مدخلات مسبقة من السلطة التشريعية، ولا يوجد قانون أو تشريع يلزمها بالحصول على مثل هذه الموافقة أو المدخلات المسبقة من السلطة التشريعية.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يستفسر السؤال 110 عما إذا كانت السلطة التنفيذية تسعى نحو الحصول على المدخلات من السلطة التشريعية قبل نقل الأموال داخل الوحدات الإدارية أم لا، وهل يعد ذلك مطلوباً من الناحية القانونية أم لا. هناك فروق كبيرة بين الدول في عدد عناصر المخصصات في الموازنة. - على سبيل المثال، هناك حوالي 200 أو ما إلى ذلك في المملكة المتحدة، و500 في السويد، وآلاف المخصصات في دول مثل ألمانيا والولايات المتحدة. ومع قلة عناصر المخصصات، يمكن أن يكون نطاق السلطة التنفيذية فيما يتعلق بنقل الأموال بين البرامج والأنشطة داخل الوحدة الإدارية ضخمًا. وغالبًا ما تكون تلك هي الحالة للدول التي تكون لها مخصصات تعتمد على النتائج، مثل استراليا والمملكة المتحدة. وبغض النظر عما إذا كانت السلطة التشريعية تقر الاعتمادات حسب الوزارة / الهيئة أو البرنامج أو الوظيفة أو الفئة الاقتصادية، قد يكون مطلوباً من السلطة التنفيذية الحصول على موافقة تشريعية لإجراء تغييرات مخصصات التمويل.

لاختيار الإجابة "أ"، يلزم على السلطة التنفيذية بموجب القانون أو اللوائح الحصول على الاعتماد / المدخلات المسبقة من السلطة التشريعية قبل نقل الأموال بين البرامج أو عناصر المخصصات في الوحدات الإدارية، وهي تقوم بذلك في واقع الممارسات العملية. ويسري الخيار "ب" إذا كانت السلطة التنفيذية تسعى نحو الحصول على المدخلات / الاعتماد من السلطة التشريعية قبل نقل الأموال داخل الوحدات الإدارية أم لا، ولكنها غير ملزمة بفعل ذلك بمقتضى القانون. ويسري الخيار "ج" إذا كانت السلطة التنفيذية ملزمة بمقتضى القانون بالسعي نحو الحصول على الاعتماد / المدخلات من السلطة التشريعية قبل نقل الأموال داخل الوحدات الإدارية، ولكنها لا تقوم بذلك في واقع الممارسة العملية. ويسري الخيار "د" إذا لم يكن الاعتماد / الموافقة التشريعية مطلوباً بمقتضى القانون لكي يتسنى للسلطة التنفيذية نقل الأموال داخل الوحدات الإدارية، ولا تقوم السلطة التنفيذية بذلك في واقع الممارسة العملية.

111. هل تسعى السلطة التنفيذية إلى الحصول على مدخلات من السلطة التشريعية قبل إنفاق الإيرادات الفائضة (أي الأموال التي تزيد عما هو متوقع في الأساس) والتي يمكن أن تصبح متاحة أثناء فترة تنفيذ الموازنة، وهل يلزم عليها القيام بذلك من الناحية القانونية؟

- أ. يلزم على السلطة التنفيذية بموجب القانون أو اللوائح الحصول على الاعتماد أو المدخلات من السلطة التشريعية قبل إنفاق الإيرادات الزائدة، وهي تقوم بذلك في واقع الممارسات العملية.
- ب. تحصل السلطة التنفيذية على الاعتماد أو المدخلات من السلطة التشريعية قبل إنفاق الإيرادات الفائضة، إلا أنه لا توجد ضرورة قانونية للقيام بذلك في القانون أو التشريع.
- ج. يلزم على السلطة التنفيذية بموجب القانون أو اللوائح الحصول على الاعتماد أو المدخلات من السلطة التشريعية قبل إنفاق الإيرادات الفائضة، إلا أنه في واقع الممارسات العملية، تنفق السلطة التنفيذية هذه الأموال بدون الحصول على الموافقة أو المدخلات المسبقة من السلطة التشريعية.
- د. تنفق السلطة التنفيذية الإيرادات الفائضة بدون الحصول على اعتماد أو مدخلات مسبقة من السلطة التشريعية، ولا يوجد قانون أو تشريع يلزمها بالحصول على مثل هذه الموافقة أو المدخلات المسبقة من السلطة التشريعية.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يستفسر السؤال 111 عما إذا كانت السلطة التنفيذية تسعى نحو الحصول على المدخلات من السلطة التشريعية قبل إنفاق الأموال الفائضة أم لا، وهل يعد ذلك مطلوباً من الناحية القانونية أم لا. وتتطلب الممارسة الجيدة إبلاغ السلطة التشريعية بالتغيرات الحادثة في الإيرادات أو النفقات فيما يتعلق بالموازنة المقررة. على سبيل المثال، إذا تم تحصيل إيراد إضافي غير متوقع خلال العام، والذي غالباً ما يحدث في الدول التي تعتمد على النفط / المعادن، ولم يحتسب في الموازنة المقررة، ينبغي أن يكون هناك إجراء عملي لضمان إبلاغ السلطة التشريعية وتتاح لها الفرصة والسلطة لقبول أو رفض أي استخدام مقترح لهذه الأموال "الجديدة". وإذا لم تكن هذه القواعد معمول بها، فقد تقلل السلطة التنفيذية عمداً الإيرادات في الموازنة المقترحة التي تقدمها إلى السلطة التشريعية، من أجل الحصول على موارد إضافية للإنفاق حسب تقدير السلطة التنفيذية، بدون وجود رقابة من السلطة التشريعية.

لاختيار الإجابة "أ"، يلزم على السلطة التنفيذية بموجب القانون أو اللوائح الحصول على الاعتماد / المدخلات المسبقة من السلطة التشريعية قبل إنفاق أي أموال ناجمة عن الإيرادات الأعلى من المتوقع، وهي تقوم بذلك في واقع الممارسات العملية. ويسري الخيار "ب" إذا كانت السلطة التنفيذية تسعى نحو الحصول على المدخلات / الاعتماد

من السلطة التشريعية قبل إنفاق الإيرادات الفائضة، ولكنها غير ملزمة بفعل ذلك بمقتضى القانون. ويسري الخيار "ج" إذا كانت السلطة التنفيذية ملزمة بمقتضى القانون بالسعي نحو الحصول على الاعتماد / المدخلات من السلطة التشريعية قبل إنفاق الإيرادات الفائضة، ولكنها لا تقوم بذلك في واقع الممارسة العملية. ويسري الخيار "د" إذا لم يكن اعتماد / موافقة السلطة التشريعية مطلوبًا بمقتضى القانون لكي يتسنى للسلطة التنفيذية إنفاق الإيرادات الفائضة، ولا تقوم السلطة التنفيذية بذلك في واقع الممارسة العملية.

112. متى تم اعتماد أحدث موازنة تكميلية؟

- أ. تم اعتماد أحدث موازنة تكميلية قبل أن يتم إنفاق الأموال.  
ب. تم اعتماد أحدث موازنة تكميلية بعد أن تم إنفاق الأموال، أو قامت السلطة التنفيذية بتنفيذ الموازنة التكميلية بدون تلقي الاعتماد من السلطة التشريعية (الرجاء التوضيح).  
ج. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يستفسر السؤال 112 عن سلطة السلطة التشريعية فيما يتعلق باعتماد الموازنات التكميلية. تعتمد قدرة السلطة التشريعية فيما يتعلق بالإشراف على إدارة السلطة التنفيذية للموارد العامة ليس فقط على سلطتها لتعديل واعتماد الموازنة، ولكن كذلك على سلطتها لمراجعة واعتماد أو رفض طلبات الموازنة التكميلية. وتتميز هذه السلطة بأكثر وزن لها عندما يتوجب على السلطة التنفيذية الحصول على موافقة السلطة التشريعية على الموازنات التكميلية قبل أي نفقات مختلفة عن المستوى المتفق عليه في الموازنة المقررة.

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن تكون السلطة التشريعية قد قامت بالموافقة على أحدث موازنة تكميلية قبل أن يتم إنفاق الأموال. ويسري الخيار "ب" إذا لم تقم السلطة التشريعية باعتماد أحدث موازنة تكميلية حتى بعد أن يتم إنفاق الأموال، أو إذا قامت السلطة التنفيذية بتنفيذ الموازنة التكميلية بدون الحصول على موافقة السلطة التشريعية على الإطلاق.

113. هل تسعى السلطة التنفيذية إلى الحصول على مدخلات قبل إنفاق أموال الطوارئ أو أي أموال أخرى لم يتم تحديد غرض محدد لها في الموازنة المقررة، وهل يكون من الضروري من الناحية القانونية القيام بذلك؟

- أ. يلزم على السلطة التنفيذية بموجب القانون أو اللوائح الحصول على الاعتماد أو المدخلات من السلطة التشريعية قبل إنفاق أموال الطوارئ، وهي تقوم بذلك في واقع الممارسات العملية.  
ب. تحصل السلطة التنفيذية على الاعتماد أو المدخلات من السلطة التشريعية قبل إنفاق أموال الطوارئ، إلا أنه لا توجد ضرورة قانونية للقيام بذلك في القانون أو التشريع.  
ج. يلزم على السلطة التنفيذية بموجب القانون أو اللوائح الحصول على الاعتماد أو المدخلات من السلطة التشريعية قبل إنفاق أموال الطوارئ، إلا أنه في واقع

الممارسات العملية، تنفق السلطة التنفيذية هذه الأموال بدون الحصول على الموافقة أو المدخلات المسبقة من السلطة التشريعية.

- د. تنفق السلطة التنفيذية أموال الطوارئ بدون الحصول على اعتماد أو مدخلات مسبقة من السلطة التشريعية، ولا يوجد قانون أو تشريع يلزمها بالحصول على مثل هذه الموافقة أو المدخلات المسبقة من السلطة التشريعية.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يستفسر السؤال 113 عما إذا كانت السلطة التنفيذية تسعى نحو الحصول على المدخلات من السلطة التشريعية قبل إنفاق أموال الطوارئ المضمنة في الموازنة ولكنها ليس لها غرض خاص أو محدد أم لا، وهل يعد ذلك مطلوباً من الناحية القانونية من السلطة التنفيذية أم لا. يمكن أن تخدم أموال الطوارئ العديد من الأغراض. على سبيل المثال، يمكن أن تستخدم هذه الأموال بمثابة أموال احترازية لتغطية النفقات غير المتوقعة، وهي تمثل ممارسة موازنة حكيمة. إلا أنها يمكن أن تقوم كذلك بدور الأموال التي يمكن أن تنفقها السلطة التنفيذية حسبما يترأى لها، مما يقوض من السلطة الإشرافية للسلطة التشريعية. وبصفة عامة، ينبغي أن يقتصر مبلغ أموال الطوارئ على نسبة ضئيلة مقارنة بإجمالي الإنفاق. وعلاوة على ذلك، ينبغي تحديد المبالغ المعنية والغرض من استخدامها من جانب السلطة التنفيذية وإقرارها من السلطة التشريعية قبل أن يتم إنفاق أي أموال.

للتعرف على المزيد من المعلومات حول أموال الطوارئ، يرجى الاطلاع على: <http://internationalbudget.org/wp-content/uploads/Looking-Beyond-the-Budget-4-Contingent-Liabilities.pdf>.

لاختيار الإجابة "أ"، يلزم على السلطة التنفيذية بموجب القانون أو اللوائح الحصول على الاعتماد / المدخلات المسبقة من السلطة التشريعية قبل إنفاق أموال الطوارئ التي لم يتم تحديد غرض محدد لها في الموازنة المقررة، وتقوم السلطة التنفيذية بذلك في واقع الممارسات العملية. ويسري الخيار "ب" إذا كانت السلطة التنفيذية تسعى نحو الحصول على المدخلات / الاعتماد من السلطة التشريعية قبل إنفاق أموال الطوارئ التي لم يتم تحديد غرض محدد لها في الموازنة المقررة، ولكنها غير ملزمة بفعل ذلك بمقتضى القانون. ويسري الخيار "ج" إذا كانت السلطة التنفيذية ملزمة بمقتضى القانون بالسعي نحو الحصول على الاعتماد / المدخلات من السلطة التشريعية قبل إنفاق أموال الطوارئ تلك، ولكنها لا تقوم بذلك في واقع الممارسة العملية. ويسري الخيار "د" إذا لم يكن اعتماد / موافقة السلطة التشريعية مطلوباً بمقتضى القانون لكي يتسنى للسلطة التنفيذية إنفاق أموال الطوارئ التي لم يتم تحديد غرض خاص لها في الموازنة المقررة.

114. هل تعقد لجنة في السلطة التشريعية جلسات استماع عامة لمراجعة ونقد تقارير المراجعة؟

- أ. نعم، تعقد لجنة جلسات استماع عامة لمراجعة ونقد مجموعة كبيرة من تقارير المراجعة.
- ب. نعم، تعقد لجنة جلسات استماع عامة لمراجعة ونقد تقارير المراجعة الرئيسية.
- ج. نعم، تعقد لجنة جلسات استماع عامة لمراجعة ونقد عدد ضئيل من تقارير المراجعة.
- د. لا، لا تعقد لجنة جلسات استماع عامة لمراجعة ونقد تقارير المراجعة.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يستفسر السؤال 114 عما إذا كانت هناك لجنة في السلطة التشريعية تعقد جلسات استماع عامة لمراجعة النتائج والتوصيات المقدمة في تقارير المراجعة. من الأدوار الدستورية الرئيسية للتشريع في أغلب الدول الإشراف على إدارة الحكومة للموارد العامة. في حين أن جهاز الرقابة الأعلى (SAI) يكون مسؤولاً عن فحص حسابات

الحكومة ونشر نتائج التقييمات الخاصة بها، فإنه لأغراض المحاسبة، من الضروري أن تقوم السلطة التشريعية بمراجعة ونقد تلك التقارير، والتحقق مما إذا كانت السلطة التشريعية تتخذ الإجراءات التصحيحية المناسبة اعتماداً على توصيات جهاز الرقابة الأعلى. ويسمح عقد جلسات الاستماع العامة للتدقيق في نتائج المراجعة للعامة بالتعرف على المزيد حول كيفية إدارة الحكومة لمواردها. وبالتالي، فإن مراجعة ومناقشة تلك التقارير بشكل عام يعد من بين المسؤوليات الرئيسية للتشريع.

لاختيار الإجابة "أ"، يجب أن تعقد لجنة من لجان السلطة التشريعية جلسات استماع عامة لمراجعة ونقد مجموعة كبيرة من تقارير المراجعة، بما في ذلك التقارير المالية وتقارير الامتثال / أو مراجعات الأداء التي تغطي أنشطة العديد من الوحدات الإدارية. يسري الخيار "ب" إذا كانت هناك لجنة في السلطة التشريعية تعقد جلسات استماع عامة لمراجعة ونقد تقارير المراجعة الرئيسية التي تغطي الوحدات الإدارية الرئيسية على الأقل. وتسري الإجابة "ج" إذا كانت لجنة في السلطة التشريعية تعقد جلسات استماع عامة لمراجعة ونقد عدد ضئيل من تقارير المراجعة. تسري الإجابة "د" إذا لم تكن هناك لجنة في السلطة التشريعية تعقد جلسات استماع عامة لمراجعة ونقد تقارير المراجعة.

115. هل تتوفر لجهاز الرقابة الأعلى (SAI) السلطة التقديرية لتنفيذ المراجعات التي يرغب فيها؟

- أ. يمتلك جهاز الرقابة الأعلى كامل السلطة التقديرية لتقرير المراجعات التي يرغب في تنفيذها.
- ب. يمتلك جهاز الرقابة الأعلى سلطة تقديرية ضخمة، إلا أنه يواجه بعض القيود.
- ج. يمتلك جهاز الرقابة الأعلى بعض السلطة التقديرية، إلا أنه يواجه قيوداً ضخمة.
- د. لا يمتلك جهاز الرقابة الأعلى أي سلطة تقديرية لتقرير المراجعات التي يرغب في تنفيذها.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يستفسر السؤال 115 عن نطاق سلطات تفصي الحقائق لجهاز الرقابة الأعلى وفق ما يحدده القانون.

يستفسر السؤال 97 عن أنواع المراجعات – المراجعات المالية أو مراجعات الالتزام أو مراجعات الأداء - التي يقوم جهاز الرقابة الأعلى بتنفيذها. ويستفسر السؤال عما إذا كان جهاز الرقابة الأعلى مقيداً من الناحية القانونية (ليس فقط من خلال نقص القدرات أو عدم كفاية الموازنة) عن تنفيذ أي شكل من أشكال المراجعة أو تفصي الحقائق فيما يتعلق بالمخالفات في أي برنامج أو نشاط، بما في ذلك تلك المتعلقة بالشراء أو التخصيص.

وهناك العديد من أمثلة القيود. على سبيل المثال، لا يسمح لبعض أجهزة الرقابة الأعلى من خلال مسؤولياتها القانونية بمراجعة مشروعاتها المشتركة أو غير ذلك من الترتيبات العامة / الخاصة. ويسمح للآخرين بتنفيذ المراجعات المالية فقط، ويحظر عليهم تنفيذ مراجعات الأداء أو مراجعات القيمة مقابل النقود. لا تمتلك بعض أجهزة الرقابة الأعلى في بعض الدول المسؤولية القانونية لمراجعة الترتيبات بما في ذلك أموال النفط أو أموال الاستقرار، أو الأنواع الأخرى للأموال الخاصة أو الأموال خارج الموازنة. وقد لا تتوفر لجهاز الرقابة الأعلى القدرة على مراجعة أطراف المشروعات التجارية التي تنطوي على القطاع الخاص.

لاختيار الإجابة "أ"، يجب أن تتوفر لجهاز الرقابة الأعلى كامل السلطة التقديرية في القانون لتقرير المراجعات التي يرغب في تنفيذها. تسري الإجابة "ب" في حالة وجود قيود، إلا أن جهاز الرقابة الأعلى يمتلك السلطة التقديرية لتنفيذ تلك المراجعات التي يرغب بها. تسري الإجابة "ج" إذا كان جهاز الرقابة الأعلى لديه بعض السلطة التقديرية، إلا أنه يواجه بعض القيود القانونية. تسري الإجابة "د" إذا لم يكن جهاز الرقابة الأعلى يمتلك السلطة التقديرية على الإطلاق لاختيار المراجعات التي يرغب في

تنفيذها.

يمكن أن يفيد الرجوع إلى إعلان ليما للإرشادات التوجيهية حول تعليمات التدقيق (<http://internationalbudget.org/wp-content/uploads/LimaDeclaration.pdf>) عند الإجابة على هذا السؤال حيث إن بنوده يفيد في تحديد النطاق المناسب لمسؤولية ونطاق اختصاص جهاز الرقابة الأعلى.

116. هل قام جهاز الرقابة الأعلى (SAI) بوضع نظام مراقبة لتوفير تقييمات مستمرة ومستقلة لعملية المراجعة به (نظام ضمان الجودة)؟

- أ. نعم، قام جهاز الرقابة الأعلى بوضع نظام ضمان للجودة، وتتم مراجعة عينة من المراجعات المكتملة بشكل سنوي، وتتاح نتائج هذه المراجعات للجماهير.
- ب. نعم، قام جهاز الرقابة الأعلى بوضع نظام ضمان للجودة، إلا أنه لا تتم مراجعة عينة من المراجعات المكتملة بشكل سنوي، ولا تتاح نتائج هذه المراجعات للجماهير.
- ج. نعم، قام جهاز الرقابة الأعلى بوضع نظام ضمان للجودة، إلا أنه لا تتم مراجعة عينة من المراجعات المكتملة بشكل سنوي، كما لا تتاح نتائج هذه المراجعات للجماهير.
- د. لا، لم يتم وضع نظام ضمان للجودة.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يستفسر السؤال 116 عما إذا كان جهاز الرقابة الأعلى قد قام بوضع نظام ضمان للجودة مصمم لمراقبة عمليات المراجعة وتوفير تقييمات مستقلة للمراجعات.

في العادة، يكون لدى جهاز الرقابة الأعلى إجراءات أساسية "للتحكم في الجودة" السارية لمحاولة زيادة جودة المراجعات الفردية. وسوف تتراوح هذه الإجراءات من العمليات التي تضمن الالتزام بمعايير المراجعة وحتى تلك التي تضمن الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية. يمكنك الاطلاع على ISSAI 40 ([http://www.issai.org/media/12938/issai\\_40\\_e.pdf](http://www.issai.org/media/12938/issai_40_e.pdf)) و SAI-10 (صفحة 71) من إطار عمل قياس الأداء التجريبي للمنظمة الدولية لأجهزة الرقابة العليا (INTOSAI) (<http://www.idi.no/Filnedlasting.aspx?MId1=102&FilId=821>) للحصول على مزيد من التفاصيل.

يستفسر هذا السؤال عن وجه واحد من أوجه التحكم في الجودة: نظام "ضمان الجودة" المستقل، وهو عبارة عن عملية مراقبة فعالة للتحقق من أن إجراءات التحكم في الجودة الأخرى تعمل بالشكل المناسب. ويجب أن تسري على أي نوع من أنواع المراجعات التي يقوم جهاز الرقابة الأعلى بتنفيذها (انظر السؤال 97)، ويجب مراجعة عينة معيرة للمراجعات بشكل منتظم. ويجب أن يتم تنفيذ المراقبة من خلال المراجعين المستقلين، سواء من خارج جهاز الرقابة الأعلى أو من داخل جهاز الرقابة الأعلى (إلا أن المراجعين الداخليين لا يمكنهم المشاركة في أي من أعمال المراجعة التي يتم التدقيق فيها حالياً).

لاختيار الإجابة "أ"، يجب أن يكون جهاز الرقابة الأعلى قد قام بوضع نظام لضمان الجودة، كما يجب أن يقوم بمراجعة عينة من المراجعات سنويًا مع إتاحة تلك المراجعات للجماهير. تسري الإجابة "ب" إذا قام جهاز الرقابة الأعلى بوضع نظام لضمان الجودة، لكنه فشل في مراجعة عينة من عينات المراجعات بشكل سنوي أو إجراء المراجعات المتاحة للعمامة. تسري الإجابة "ج" إذا قام جهاز الرقابة الأعلى بوضع نظام لضمان الجودة، لكنه لا يقوم بمراجعة عينة من المراجعات بشكل سنوي كما أنه لا يتيح المراجعات التي يقوم بها للجماهير. تسري الإجابة "د" إذا لم يكن جهاز الرقابة الأعلى قد قام بوضع نظام ضمان للجودة.

117. هل يجب أن يمنح أي فرع آخر من الفروع التابعة للحكومة بخلاف السلطة التنفيذية (مثل السلطة التشريعية أو السلطة القضائية) الموافقة النهائية قبل إقالة رئيس جهاز الرقابة الأعلى (SAI) من منصبه؟

- أ. نعم، لا يجوز إقالة رئيس جهاز الرقابة الأعلى من خلال السلطة التشريعية أو السلطة القضائية، أو أن السلطة التشريعية أو السلطة القضائية يجب أن تمنح الموافقة النهائية قبل أن تتم إقالته.
- ب. لا، يمكن أن تقوم السلطة التنفيذية بإقالة رئيس جهاز الرقابة الأعلى بدون الحصول على الموافقة النهائية من السلطة القضائية أو السلطة التشريعية.
- ج. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يعالج السؤال 117 الطريقة التي قد تتم بها إقالة رئيس أو الأعضاء الكبار لجهاز الرقابة الأعلى من المنصب.

لاختيار الخيار "أ"، لا يجوز إقالة رئيس جهاز الرقابة الأعلى من خلال السلطة التشريعية أو السلطة القضائية، أو أن السلطة التشريعية أو السلطة القضائية يجب أن تمنح الموافقة النهائية قبل أن تتم إقالته. على سبيل المثال، يمكن أن تمنح السلطة التشريعية أو السلطة القضائية الموافقة النهائية بعد إجراء عملية خارجية محددة، مثل الإجراءات الجنائية. ففي حين أن السلطة التنفيذية يمكن أن تقوم بعمل الإجراءات الجنائية، فإن الموافقة النهائية للسلطة القضائية – أو لأحد القضاة – تعد ضرورية لإصدار حكم بوجود مخالفة تقضي بإقالة الرئيس من منصبه في رئاسة جهاز الرقابة الأعلى. يمكن اختيار الخيار "ب" إذا كان يمكن أن تقوم السلطة التنفيذية بإقالة رئيس جهاز الرقابة الأعلى بدون الحصول على الموافقة النهائية من السلطة القضائية أو السلطة التشريعية.

يضع إعلان ليما للمبادئ التوجيهية بشأن مبادئ المراجعة (<http://internationalbudget.org/wp-content/uploads/LimaDeclaration.pdf>) مجموعة ن أفضل الممارسات المتعلقة بأجهزة الرقابة العليا، بما في ذلك التدابير الأخرى الرامية إلى ضمان استقلال المنصب عن السلطة التنفيذية.

118. من الذي يحدد موازنة جهاز الرقابة الأعلى (SAI)؟

- أ. يتم تحديد موازنة جهاز الرقابة الأعلى من خلال السلطة التشريعية أو السلطة القضائية (أو أي كيان مستقل آخر)، ويكون مستوى التمويل متسقاً بشكل كبير مع



- الموارد التي يحتاج إليها جهاز الرقابة الأعلى من أجل تنفيذ المهام الموكلة إليه.
- ب. يتم تحديد موازنة جهاز الرقابة الأعلى من خلال السلطة التشريعية، ويكون مستوى التمويل متنسفاً بشكل كبير مع الموارد التي يحتاج إليها جهاز الرقابة الأعلى من أجل تنفيذ المهام الموكلة إليه.
- ج. يتم تحديد موازنة جهاز الرقابة الأعلى من خلال السلطة التشريعية أو السلطة القضائية (أو أي كيان مستقل آخر)، إلا أن مستوى التمويل لا يكون متنسفاً مع الموارد التي يحتاج إليها جهاز الرقابة الأعلى من أجل تنفيذ المهام الموكلة إليه.
- د. يتم تحديد موازنة جهاز الرقابة الأعلى من خلال السلطة التشريعية، ولا يكون مستوى التمويل متنسفاً مع الموارد التي يحتاج إليها جهاز الرقابة الأعلى من أجل تنفيذ المهام الموكلة إليه.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يستفسر السؤال 118 عن يحدد موازنة جهاز الرقابة الأعلى (SAI)؟ لضمان موضوعية مراجعات الموازنات الحكومية، هناك مكون مهم آخر من مكونات استقلالية جهاز الرقابة الأعلى عن السلطة التشريعية وهو مدى تقرير موازنة جهاز الرقابة الأعلى من خلال كيان بخلاف السلطة التنفيذية، وما إذا كان جهاز الرقابة الأعلى لديه الموارد الكافية لإتمام السلطات الموكلة إليه.

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يتم تحديد موازنة جهاز الرقابة الأعلى من خلال السلطة التشريعية أو السلطة القضائية (أو أي كيان مستقل آخر)، ويكون مستوى التمويل متنسفاً مع الموارد التي يحتاج إليها جهاز الرقابة الأعلى من أجل تنفيذ المهام الموكلة إليه. وتسري الإجابة "ب" إذا كان يتم تحديد موازنة جهاز الرقابة الأعلى من خلال السلطة التنفيذية، ويكون مستوى التمويل متنسفاً بشكل كبير مع الموارد التي يحتاج إليها جهاز الرقابة الأعلى من أجل تنفيذ المهام الموكلة إليه. ويسري الخيار "ج" إذا كان يتم تحديد موازنة جهاز الرقابة الأعلى من خلال السلطة التشريعية أو السلطة القضائية (أو أي كيان مستقل آخر)، إلا أن مستوى التمويل لا يكون متنسفاً مع الموارد التي يحتاج إليها جهاز الرقابة الأعلى من أجل تنفيذ المهام الموكلة إليه. وتسري الإجابة "د" إذا كانت السلطة التنفيذية هي من يحدد موازنة جهاز الرقابة الأعلى، وكان مستوى التمويل غير متنسق مع الموارد التي يحتاج إليها جهاز الرقابة الأعلى من أجل تنفيذ المهام الموكلة إليه.

## القسم الخامس: مشاركة الجمهور في عملية وضع الموازنة مقدمة:

إن إشراك الجمهور هو تكملة ضرورية لشفافية الموازنة. وتوفير الوصول إلى معلومات الموازنة ليس سوى خطوة أولى، ويجب أن يرافقها من جانب جميع المؤسسات ذات الصلة (السلطة التنفيذية والتشريعية وجهاز الرقابة الأعلى) توفير الفرص للجمهور للاشتراك في كل مرحلة من المراحل الأربعة لعملية وضع الموازنة.

والأسئلة الواردة في هذا القسم من استبيان الموازنة المفتوحة في غاية الأهمية؛ وسوف تشكل الإجابات عن هذه الأسئلة أول مكتبة بيانات حول تواجد الممارسات الجيدة لإشراك الجمهور في مختلف أنحاء العالم. والتعليقات والاستشهادات لإجابات الباحثين ضرورية ويجب أن تقدم في جميع أنحاء الاستبيان بالكامل، ولكن يجب أن يتم تقديمها في هذا القسم بشكل أكثر لأنها سوف تسمح لشراكة الموازنة الدولية (IBP) وشركائها في الأبحاث ببناء مجموعة موثوقة ودقيقة لأمثلة الممارسات الجيدة في إشراك الجمهور أثناء عملية وضع الموازنة.

119. هل قامت السلطة التنفيذية بإتاحة تعريفات واضحة (يمكن الوصول إليها، وغير فنية) للمصطلحات المستخدمة في الموازنة وغيرها من الوثائق المتعلقة بالموازنة (على سبيل المثال، في مسرد للمصطلحات) للجماهير؟

- أ. نعم، يتم تقديم تعريفات واضحة لكل مصطلحات الموازنة الرئيسية.
- ب. نعم، يتم تقديم تعريفات لكل مصطلحات الموازنة الرئيسية، إلا أنها لا تكون واضحة دائماً.
- ج. نعم، يتم تقديم تعريفات لبعض وليس كل مصطلحات الموازنة الرئيسية.
- د. لا، لا يتم تقديم أي تعريفات.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

### الإرشادات:

يستفسر السؤال 119 عما إذا كانت السلطة التنفيذية توفر مسرداً للمصطلحات يوفر تعريفات منظمة بشكل واضح وتفصيلية لمصطلحات الموازنة المستخدمة في الموازنة وغير ذلك من الوثائق الداعمة.

لاختيار الإجابة "أ"، يجب أن تكون السلطة التنفيذية تقوم بتوفير تعريفات واضحة لكل مصطلحات الموازنة الرئيسية. يسري الخيار "ب" إذا كانت السلطة التنفيذية توفر تعريفات لكل مصطلحات الموازنة الرئيسية، إلا أنها لا تكون واضحة دائماً. ويسري الخيار "ج" إذا كانت السلطة التنفيذية توفر تعريفات لبعض وليس كل مصطلحات الموازنة الرئيسية. يسري الخيار "د" إذا لم تكن السلطة التنفيذية تقوم بتوفير هذه التعريفات.

120. هل من المطلوب من السلطة التنفيذية رسمياً التواصل مع الجمهور أثناء مرحلتي تكوين وتنفيذ عملية الموازنة؟

- أ. هناك إلزام قانوني أو تنظيمي أو إجرائي رسمي يفرض على السلطة التنفيذية التواصل مع الجماهير أثناء مرحلتي تكوين وتنفيذ عملية الموازنة.
- ب. هناك إلزام قانوني أو تنظيمي أو إجرائي رسمي يفرض على السلطة التنفيذية التواصل مع الجماهير أثناء مرحلة التكوين أو مرحلة التنفيذ لعملية الموازنة، ولكن ليس لكلا المرحلتين.
- ج. لا يوجد مطلب رسمي يفرض على السلطة التنفيذية التواصل مع الجماهير أثناء مرحلة التكوين أو مرحلة التنفيذ لعملية الموازنة، إلا أن هناك إجراءات غير رسمية موجودة لإتاحة الفرصة للعام للتواصل مع السلطة التنفيذية أثناء مرحلة التكوين أو مرحلة التنفيذ لعملية الموازنة أو أثناء كلا المرحلتين.
- د. لا يوجد مطلب رسمي، ولا تتواصل السلطة التنفيذية مع الجماهير أثناء عملية الموازنة.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق)

#### الإرشادات:

يستفسر السؤال 120 عن تواصل السلطة التنفيذية مع الجمهور أثناء مرحلتي تكوين وتنفيذ عملية الموازنة. ومرحلة التكوين هي الفترة التي تمر وصولاً إلى إقرار الموازنة، وأثناء تشكيل الموازنة، أما مرحلة التنفيذ فهي الفترة التي تعقب إقرار الموازنة، عندما يتم تنفيذها. وتستمر مرحلة التنفيذ لتشتمل على إنتاج تقرير نهاية العام، ولكنها لا تشتمل على تقرير المراجعة.

توفر أطر العمل القانونية أقوى ضمان أن الأفراد والمجتمعات المحلية يمكنها المشاركة في تكوين الموازنة وعمليات التنفيذ التي تطبقها السلطة التنفيذية. كما يمكن أن تقوم كذلك بتسهيل تواجدها آليات مشاركة عامة مستدامة، ويمكن أن تمنح السلطة التنفيذية من الاختيار حسب رغبتها وبشكل تعسفي ما إذا كان يتم تنفيذ هذه الآليات أو متى.

لاختيار الإجابة "أ"، يجب أن يكون مطلوباً من السلطة التنفيذية حسب قانون أو لائحة أو التزامات إجرائية رسمية التواصل مع الجمهور أثناء مرحلتي تكوين وتنفيذ الموازنة. تسري الإجابة "ب" إذا كان مطلوباً من السلطة التنفيذية حسب قانون أو لائحة أو سياسة رسمية التواصل مع الجمهور أثناء/ما مرحلة تكوين الموازنة أو مرحلة تنفيذ الموازنة (وليس كلا الإجابتين). تسري الإجابة "ج" إذا لم تكن هناك أية لوائح رسمية تفرض على السلطة التنفيذية التواصل مع الجمهور أثناء العملية، لكن بالرغم من ذلك، تقوم السلطة التنفيذية بذلك خلال بعض مراحل عملية وضع الموازنة. يسري الخيار "د" إذا لم تكن هناك أية متطلبات رسمية تفرض على السلطة التنفيذية التواصل مع الجمهور أثناء عملية وضع الموازنة، و، عملياً، لا تتواصل السلطة التنفيذية مع الجمهور في أي من مراحل عملية إعداد الموازنة.

121. عندما تتواصل السلطة التنفيذية مع الجمهور أثناء عملية تكوين الموازنة، هل تعبر عما ترغب في تحقيقه من التواصل وتوفر معلومات إضافية كافية بشكل كامل وبشكل مسبق حتى يتسنى للجمهور المشاركة بطريقة مستنيرة؟

- أ. توفر السلطة التنفيذية معلومات كافية (بما في ذلك ما تريد تحقيقه من التواصل مع الجماهير) قبل التواصل.
- ب. توفر السلطة التنفيذية معلومات للجماهير، إلا أنها تكون غير كافية أو لا يتم توفيرها بشكل مسبق قبل التواصل.
- ج. توفر السلطة التنفيذية معلومات للجماهير، إلا أنها لا تكون كافية ولا يتم توفيرها بشكل مسبق قبل التواصل.
- د. لا توفر السلطة التنفيذية المعلومات، كما أنها لا تتواصل مع الجماهير أثناء عملية الموازنة.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يستفسر السؤال 121 عن تواصل السلطة التنفيذية مع الجماهير أثناء عملية تكوين الموازنة، حيث يستفسر عما إذا كانت السلطة التنفيذية تقوم بالكشف عن أغراض مثل تلك المشاورات، بشكل واضح، مع توفير إشعارات مسبقة بما يكفي، أي ما تريد تحقيقه من تواصلها مع الجماهير. وتوجه الأغراض، عند تحديدها، القرارات المتعلقة بكيفية اختيار المشاركين، والأنشطة التي تتم المشاركة بها، والمعلومات التي تتم مشاركتها مع الجماهير أو تحصيلها منهم، وكيفية استخدام السلطة التنفيذية للمعلومات التي يتم تجميعها. وبالإضافة إلى ذلك، من خلال توضيح الغرض بشكل واضح وصريح، تساعد السلطة التنفيذية على إدارة توقعات الجماهير حول ما يمكن أن تحققه المشاورات.

قد تشمل أمثلة "الأغراض" على ما يلي (قد تحدد الهيئات التنفيذية الفردية الأغراض الأخرى غير تلك المذكورة أدناه):

- تحديد الخدمات ومستويات الخدمة التي تلبى رغبات الجمهور.
- تحسين الكفاءة والفعالية وخفض الهدر والفساد في مجال تقديم الخدمات الحكومية.
- وضع استراتيجيات طويلة الأجل لتوفير مستقبل مستدام مالياً.
- ضمان أن قرارات الاستثمار الرأسمالي، مثل موقع عناصر البنية التحتية، معروفة من خلال مشاركة الجمهور.

لاختيار الإجابة "أ"، أثناء عملية تكوين الموازنة، يجب أن تقوم السلطة التنفيذية بتوفير معلومات كافية (بما في ذلك ما تود تحقيقه من تواصلها مع الجماهير) قبل التواصل بحيث يتسنى للجماهير التواصل بطريقة مستنيرة وبحيث يكونون على استعداد. تسري الإجابة "ب"، إذا قامت السلطة التنفيذية بتوفير هذا النوع من المعلومات للعامّة، إلا أنها تكون غير كافية/أو لا يتم توفيرها بشكل مسبق قبل التواصل. تسري الإجابة "ج" إذا كانت السلطة التنفيذية توفر تلك المعلومات للجماهير، إلا أنها لا تكون كافية ولا يتم توفيرها بشكل مسبق قبل التواصل. تسري الإجابة "د" إذا لم تكن السلطة التنفيذية تقوم بتوفير هذه المعلومات للجماهير،/أو لا تتواصل مع الجماهير أثناء عملية تكوين الموازنة.

122. عندما تتواصل السلطة التنفيذية مع الجمهور أثناء عملية تنفيذ الموازنة، هل تعبر عما ترغب في تحقيقه من التواصل وتوفر معلومات إضافية كافية بشكل كامل وبشكل مسبق حتى يتسنى للجمهور المشاركة بطريقة مستنيرة؟

- أ. توفر السلطة التنفيذية معلومات كافية (بما في ذلك ما تريد تحقيقه من التواصل مع الجماهير) قبل التواصل.
- ب. توفر السلطة التنفيذية معلومات للجماهير، إلا أنها تكون غير كافية أو لا يتم توفيرها بشكل مسبق قبل التواصل.
- ج. توفر السلطة التنفيذية معلومات للجماهير، إلا أنها لا تكون كافية ولا يتم توفيرها بشكل مسبق قبل التواصل.
- د. لا توفر السلطة التنفيذية المعلومات، كما أنها لا تتواصل مع الجماهير أثناء عملية الموازنة.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

السؤال 122 يسأل عن نفس المعلومات التي يسأل عنها السؤال 121، إلا أنه بدلاً من التركيز على عملية تكوين الموازنة، يركز هذه السؤال على عملية تكوين الموازنة.

123. هل قامت السلطة التنفيذية بوضع آليات لتحديد رؤية الجماهير لأولويات الموازنة؟

- أ. نعم، قامت السلطة التنفيذية بوضع آليات لتحديد رؤية الجماهير فيما يتعلق بأولويات الموازنة، ويمكن الوصول إلى هذه الآليات كما يشيع استخدامها بين الجماهير.
- ب. نعم، قامت السلطة التنفيذية بوضع آليات لتحديد رؤية الجماهير فيما يتعلق بأولويات الموازنة، وفي حين أن تلك الآليات يمكن الوصول إليها، إلا أنها لا يشيع استخدامها بين الجماهير.
- ج. نعم، لقد قامت السلطة التنفيذية بوضع آليات لتحديد رؤية الجماهير فيما يتعلق بأولويات الموازنة، إلا أنه لا يمكن الوصول إلى هذه الآليات.
- د. لا، لم تقم السلطة التنفيذية بوضع أي آليات لتحديد رؤية الجماهير فيما يتعلق بأولويات الموازنة.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يستفسر السؤال 123 عما إذا كانت السلطة التنفيذية قد قامت بوضع آليات لتحديد رؤية الجماهير حول أولويات الموازنة. يمكن أن تطلب السلطة التنفيذية ووكالاتها المعلومات للأغراض العامة، مثل التخطيط الاستراتيجي، أو يمكن أن تطلب الحصول على مشاركات مستهدفة حول مشروعات أو خطط أو مبادرات بعينها. ما لم يكن هناك سبب مقنع لاستهداف شرائح معينة من الجمهور، ينبغي لمنهجيات إشراك الجمهور أن تسمح وتشجع المشاركة على نطاق واسع.

تشمل أمثلة الآليات التي تستخدمها الحكومات لطلب مشاركة الجمهور ما يلي:

- المسوح، إما شخصياً أو عن طريق البريد أو الهاتف أو الإنترنت؛
- جماعات التركيز؛

- المقابلات الشخصية؛
- بطاقات التعليق (أو نقطة الخدمة)؛
- طلب المدخلات الفنية من الأعضاء المتخصصين من الجمهور أو من المجتمع المدني المنظم؛
- الاجتماعات العامة، مثل جلسات الاستماع العامة، واجتماعات "المجلس المحلي" وجلسات رؤية المجتمع.

في الحالات التي يشكل فيها الوقت المحدود والموارد عائقاً أو عندما تكون السلطة التنفيذية غير قادرة على التواصل مع جميع أفراد الجمهور، يمكن أن يقتصر إشراك الجمهور على شرائح محددة من الجمهور ما دامت تلك الشرائح تم تحديدها بشفافية وبدون تمييز. على سبيل المثال، هناك أسلوب وهو خلق قوائم ثابتة للأفراد ومنظمات المجتمع المدني المهتمة بمجموعة متنوعة من المسائل المختلفة للموازنة من أجل الاتصال بهؤلاء الأفراد والمنظمات عندما تظهر المشكلة (المشكلات) المتعلقة بهم على السطح. وينبغي أن تتلقى تلك الأطراف المهتمة بإدراجها في قوائم دائمة معلومات واضحة وفي الوقت المناسب عن كيفية إمكان انضمامهم للقوائم، وينبغي ألا يكون هناك أي تمييز أو استثناءات في تجميع هذه القوائم.

هناك آلية أخرى ممكنة وهي إنشاء مجموعات استشارية دائمة بشأن مجموعة متنوعة من الموضوعات المحددة. وينبغي أن تشمل هذه المجموعات الاستشارية أعضاء المجتمع المدني الذين يعملون في مناطق مختلفة للدولة وليس فقط المنظمات التي مقرها في العاصمة. وسوف يطلب من أعضاء هذه المجموعات الاستشارية الوصول إلى هؤلاء الأفراد والمنظمات المشاركة في هذه الموضوعات لتحديد مواقفهم، من أجل تمثيل اهتماماتهم بالنسبة للمجموعة الاستشارية والسلطة التنفيذية.

لاختيار الإجابة "أ"، يجب أن تكون السلطة التنفيذية قد قامت بوضع آليات لتحديد رؤية الجماهير فيما يتعلق بأولويات الموازنة، ويمكن الوصول إلى هذه الآليات كما يشيع استخدامها بين الجماهير. وقد يتطلب ذلك من الهيئات الحكومية المختلفة إنشاء آليات خاصة بهم لإشراك الجمهور من أجل إتاحة هذه الفرص على نطاق واسع لشرائح مختلفة من الجمهور.

يسري الخيار "ب" إذا كانت السلطة التنفيذية قد قامت بوضع آليات للتشاور حول أولويات الموازنة يمكن للجماهير الوصول إليها، إلا أن الجماهير لا يستخدمون تلك الآليات بشكل متكرر. على سبيل المثال، تكون هناك آلية استشارات مطبقة تتيح للجماهير تقديم الاقتراحات لكي يتم تضمين أولويات السياسات في مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية، إلا أن القليل من منظمات المجتمع المدني (مثل المجموعات المشاركة بالفعل في عملية الموازنة للدولة، أو مجموعة صغيرة من الجهات الأكاديمية أو فئة محددة من السكان) هي من يستفيد من تلك الآليات.

يسري الخيار "ج" إذا كانت السلطة التنفيذية قد قامت بوضع آليات لتحديد آراء الجماهير حول أولويات الموازنة، إلا أن تلك الآليات مصممة بشكل سيء وبالتالي لا يمكن للجماهير الوصول إليها. يسري الخيار "د" إذا لم تقم السلطة التنفيذية بوضع أي آليات لتحديد رؤية الجماهير فيما يتعلق بأولويات الموازنة.

124. هل قامت السلطة التنفيذية بوضع آليات لتحديد رؤية الجماهير حول تنفيذ الموازنة؟

- أ. نعم، قامت السلطة التنفيذية بوضع آليات لتحديد رؤية الجماهير فيما يتعلق بتنفيذ الموازنة، ويمكن الوصول إلى هذه الآليات كما يشيع استخدامها بين الجماهير.  
ب. نعم، قامت السلطة التنفيذية بوضع آليات لتحديد رؤية الجماهير فيما يتعلق بتنفيذ الموازنة، وفي حين أن تلك الآليات يمكن الوصول إليها، إلا أنها لا يشيع استخدامها بين الجماهير.  
ج. نعم، لقد قامت السلطة التنفيذية بوضع آليات لتحديد رؤية الجماهير فيما يتعلق بتنفيذ الموازنة، إلا أنه لا يمكن الوصول إلى هذه الآليات.  
د. لا، لم تقم السلطة التنفيذية بوضع أي آليات لتحديد رؤية الجماهير فيما يتعلق بتنفيذ الموازنة.  
هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

السؤال 124 يسأل عن نفس المعلومات التي يسأل عنها السؤال 123، إلا أنه بدلاً من الإشارة إلى مرحلة تكوين الموازنة، يسري هذا السؤال على مرحلة تنفيذ الموازنة. ربما تكون الآليات المطبقة لتحديد رؤية الجماهير في مرحلة التكوين مختلفة عن مرحلة التنفيذ، إلا أن المتطلبات المتعلقة بسهولة الوصول إلى تلك الآليات وشيوع استخدامها تكون سارية على كلا السؤالين.

125. هل توفر السلطة التنفيذية تعليقات رسمية مفصلة إلى الجماهير حول كيفية استخدام المدخلات التي تم الحصول عليها من الجماهير من أجل تطوير خطط الموازنة وتحسين تنفيذ الموازنة؟

- أ. نعم، تصدر السلطة التنفيذية التقارير حول المدخلات التي يتم الحصول عليها من الجماهير، كما توفر التعليقات التفصيلية حول كيفية استخدام هذه التعليقات.  
ب. نعم، تصدر السلطة التنفيذية التقارير حول المدخلات التي يتم الحصول عليها من الجماهير، إلا أنها توفر تعليقات محدودة حول كيفية استخدام هذه التعليقات.  
ج. نعم، تصدر السلطة التنفيذية التقارير حول المدخلات التي يتم الحصول عليها من الجماهير، إلا أنها لا توفر تعليقات حول كيفية استخدام هذه المدخلات.  
د. لا، لا تصدر السلطة التنفيذية التقارير حول المدخلات التي يتم الحصول عليها من الجماهير، كما لا توفر التعليقات حول كيفية استخدام هذه المدخلات.  
هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يستفسر السؤال 125 عما إذا كانت السلطة التنفيذية توفر التعليقات للجماهير حول كيفية استخدام المدخلات التي تم الحصول عليها منهم من أجل تطوير خطط الموازنة وتحسين تنفيذ الموازنة أم لا. ويرغب الأشخاص الذين يخرطون مع السلطة التنفيذية أثناء تكوين الموازنة السنوية وفي عمليات تنفيذ الموازنة بعد إقرارها في أن يعرفوا

ما إذا كانت المدخلات التي قاموا بتوفيرها تؤثر على قرارات الموازنة النهائية أو تساهم في تقوية السياسات وتقديم خدمة أفضل. فقط عندما تقدم السلطة التنفيذية هذه التعليقات تصبح خاضعة للمساءلة ومتجاوبة مع الجمهور. ولذلك، ينبغي على السلطة التنفيذية بشكل منهجي أن تجمع وتحفظ وتراقب وتقيم المعلومات التي تحصل عليها من خلال أنشطة مشاركة الجمهور. وينبغي على السلطة التنفيذية أيضاً أن تحتفظ بمعلومات اتصال للأفراد والجماعات التي تريد أن تشارك في مسائل محددة للموازنة، وينبغي استخدام الآليات اتصال متعددة لضمان أن يتم إبلاغ أولئك الذين يريدون المشاركة بالفرص للمشاركة وفي عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بهذه المسائل.

وينبغي على السلطة التنفيذية أن توضح لأولئك الذين شاركوا في آلياتها لإشراك الجمهور وفئات الجمهور الأشمل كيفية استفادة خطط الموازنة وتنفيذها من هذه المشاركة. وينبغي أيضاً أن تجمع التعليقات على تصور الجمهور لكيفية نجاح هذه العمليات ونتائجها. وهذا النوع من أنواع المشاركة له أهمية خاصة بالنسبة لأولئك الأعضاء من الجمهور الذين بذلوا جهداً للمشاركة. لاحظ أنه قد تكون هناك حالات معينة مشروعة تقرر فيها السلطة التنفيذية حجب هوية الشخص الذي يقدم مشاركات بشأن الموازنة، على سبيل المثال، إذا كانت سلامة الشخص محل قلق (على سبيل المثال، هذه الحالات قد تنشأ بسبب شكاوى الفساد).

لاختيار الإجابة "أ"، يجب أن تكون السلطة التنفيذية تصدر التقارير حول المدخلات التي يتم الحصول عليها من الجماهير، كما توفر التعليقات التفصيلية حول كيفية استخدام هذه التعليقات لتطوير خطط الموازنة وتحسين تنفيذ الموازنة. وتسري الإجابة "ب" إذا كانت السلطة التنفيذية تصدر التقارير حول المدخلات التي يتم الحصول عليها من الجماهير، إلا أنها توفر فقط تعليقات محدودة حول كيفية استخدام هذه المدخلات. وتسري الإجابة "ج" إذا كانت السلطة التنفيذية تصدر التقارير التي تحدد المدخلات التي تم الحصول عليها، إلا أنها لا تذكر كيف تستخدم السلطة التنفيذية هذه المدخلات. وتسري الإجابة "د" إذا لم تكن السلطة التنفيذية تقوم بإصدار تلك التقارير.

126. هل تعقد لجنة (أو لجان) تشريعية جلسات استماع عامة حول الاقتصاد الكلي وإطار العمل المالي المعروف في الموازنة يتم سماع شهادة فرع السلطة التنفيذية والجماهير بها؟

- أ. نعم، يتم عقد جلسات استماع عامة حول الاقتصاد الكلي وإطار العمل المالي حيث يتم سماع شهادة فرع السلطة التنفيذية وعدد كبير من الجماهير بها.
- ب. نعم، يتم عقد جلسات استماع عامة حول الاقتصاد الكلي وإطار العمل المالي حيث يتم سماع شهادة فرع السلطة التنفيذية وبعض الجماهير بها.
- ج. نعم، يتم عقد جلسات استماع عامة حول الاقتصاد الكلي وإطار العمل المالي حيث يتم سماع شهادة فرع السلطة التنفيذية، ولا يتم سماع شهادة الجماهير بها.
- د. لا، لا يتم عقد جلسات استماع عامة حول الاقتصاد الكلي وإطار العمل المالي حيث يتم سماع شهادة فرع السلطة التنفيذية والجماهير بها.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

تفحص الأسئلة من 126 إلى 129 ممارسات السلطة التشريعية فيما يتعلق بالجلسات التشريعية بشأن مختلف جوانب الموازنة. وتركز الأسئلة على جلسات استماع اللجان لأنها عادة ما تكون أكثر موضوعية من المناقشات التي تشمل السلطة التشريعية بأكملها. ويمكن اعتبار الجلسات علنية إذا سُمح لأعضاء الصحافة والجمهور بحضورها، أو إذا كان يتم بث جلسات الاستماع في وسيلة إعلام يمكن الوصول إليها بسهولة لغالبية السكان، مثل الراديو أو التلفزيون. بالنسبة لهذه الأسئلة، الرجاء اختيار الإجابة "د" إذا كان يتم عقد جلسات الاستماع ولكنها لا تلبى أيًا من هذين الشرطين.

يجوز لأعضاء السلطة التنفيذية الذين يُدعون للإدلاء بشهادتهم في جلسات الاستماع هذه إدراج رئيس أو موظفي المصرف المركزي. ويمكن لأفراد الجمهور الذين يُدعون للإدلاء بشهادتهم في جلسات الاستماع هذه إدراج أي فرد أو منظمة أو جمعية مستقلة عن الحكومة الوطنية.



ويمكن لأفراد الجمهور إدراج مواطنين خاصين وأكاديميين وأعضاء من المعاهد البحثية العامة أو الخاصة (إذا كانت الأبحاث التي يخرجونها خالية إلى حد كبير من سيطرة الحكومة أو التدخل) وممثلي منظمات المجتمع المدني والمنظمات المجتمعية والنقابات والكنائس أو المنظمات الدينية، أو أنواع أخرى من الجمعيات.

ويقيم السؤال 126 جلسات الاستماع العامة التي تعقد حول الاقتصاد الكلي وإطار العمل المالي الذي يظهر في الموازنة. ويقيم السؤالان 127 و128 جلسات الاستماع العامة التي تعقد حول موازنات الوحدات الإدارية المفردة. ويقيم السؤال 129 ما إذا كانت اللجان الإدارية تقوم بإصدار التقارير إلى الجماهير بما يغطي إجراءات جلسات الاستماع العامة.

127. هل تعقد لجان تشريعية جلسات استماع عامة حول الموازنات الفردية للوحدات الإدارية للحكومة المركزية (أي الوزارات والإدارات والوكالات) يتم سماع شهادة فرع السلطة التنفيذية بها؟

- أ. نعم، يتم عقد جلسات استماع عامة يتم سماع شهادة فرع السلطة التنفيذية بها حول موازنة مجموعة كبيرة من الوحدات الإدارية.
- ب. نعم، يتم عقد جلسات استماع عامة يتم سماع شهادة فرع السلطة التنفيذية بها حول موازنة الوحدات الإدارية الرئيسية.
- ج. نعم، يتم عقد جلسات استماع عامة يتم سماع شهادة فرع السلطة التنفيذية بها حول موازنة مجموعة عدد ضئيل من الوحدات الإدارية.
- د. لا، لا يتم عقد جلسات استماع عامة يتم سماع شهادة فرع السلطة التنفيذية بها حول موازنة الوحدات الإدارية.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

تفحص الأسئلة من 126 إلى 129 ممارسات السلطة التشريعية فيما يتعلق بالجلسات التشريعية بشأن مختلف جوانب الموازنة. وتركز الأسئلة على جلسات استماع اللجان لأنها عادة ما تكون أكثر موضوعية من المناقشات التي تشمل السلطة التشريعية بأكملها. ويمكن اعتبار الجلسات علنية إذا سُمح لأعضاء الصحافة والجمهور بحضورها، أو إذا كان يتم بث جلسات الاستماع في وسيلة إعلام يمكن الوصول إليها بسهولة لغالبية السكان، مثل الراديو أو التلفزيون. بالنسبة لهذه الأسئلة، الرجاء اختيار الإجابة "د" إذا كان يتم عقد جلسات الاستماع ولكنها لا تلبى أيًا من هذين الشرطين.

يجوز لأعضاء السلطة التنفيذية الذين يُدعون للإدلاء بشهادتهم في جلسات الاستماع هذه إدراج رئيس أو موظفي المصرف المركزي. ويمكن لأفراد الجمهور الذين يُدعون للإدلاء بشهادتهم في جلسات الاستماع هذه إدراج أي فرد أو منظمة أو جمعية مستقلة عن الحكومة الوطنية.

ويمكن لأفراد الجمهور إدراج مواطنين خاصين وأكاديميين وأعضاء من المعاهد البحثية العامة أو الخاصة (إذا كانت الأبحاث التي يخرجونها خالية إلى حد كبير من سيطرة الحكومة أو التدخل) وممثلي منظمات المجتمع المدني والمنظمات المجتمعية والنقابات والكنائس أو المنظمات الدينية، أو أنواع أخرى من الجمعيات.

ويقيم السؤال 126 جلسات الاستماع العامة التي تعقد حول الاقتصاد الكلي وإطار العمل المالي الذي يظهر في الموازنة. ويقيم السؤالان 127 و128 جلسات الاستماع العامة التي تعقد حول موازنات الوحدات الإدارية المفردة. ويقيم السؤال 129 ما إذا كانت اللجان الإدارية تقوم بإصدار التقارير إلى الجماهير بما يغطي إجراءات جلسات الاستماع العامة.

128. هل تعقد لجان تشريعية جلسات استماع عامة حول الموازنات الفردية للوحدات الإدارية للحكومة المركزية (أي الوزارات والإدارات والوكالات) يتم سماع شهادة الجماهير بها؟

- أ. نعم، يتم عقد جلسات استماع عامة يتم سماع شهادة الجماهير بها حول موازنة مجموعة كبيرة من الوحدات الإدارية.
- ب. نعم، يتم عقد جلسات استماع عامة يتم سماع شهادة الجماهير بها حول موازنة بعض الوحدات الإدارية.
- ج. نعم، يتم عقد جلسات استماع عامة يتم سماع شهادة الجماهير بها حول موازنة مجموعة عدد ضئيل من الوحدات الإدارية.
- د. لا، لا يتم عقد جلسات استماع عامة يتم سماع شهادة الجماهير بها حول موازنة الوحدات الإدارية.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

تفحص الأسئلة من 126 إلى 129 ممارسات السلطة التشريعية فيما يتعلق بالجلسات التشريعية بشأن مختلف جوانب الموازنة. وتركز الأسئلة على جلسات استماع اللجان لأنها عادة ما تكون أكثر موضوعية من المناقشات التي تشمل السلطة التشريعية بأكملها. ويمكن اعتبار الجلسات علنية إذا سُمح لأعضاء الصحافة والجمهور بحضورها، أو إذا كان يتم بث جلسات الاستماع في وسيلة إعلام يمكن الوصول إليها بسهولة لغالبية السكان، مثل الراديو أو التلفزيون. بالنسبة لهذه الأسئلة، الرجاء اختيار الإجابة "د" إذا كان يتم عقد جلسات الاستماع ولكنها لا تلبى أيًا من هذين الشرطين.

يجوز لأعضاء السلطة التنفيذية الذين يُدعون للإدلاء بشهادتهم في جلسات الاستماع هذه إدراج رئيس أو موظفي المصرف المركزي. ويمكن لأفراد الجمهور الذين يُدعون للإدلاء بشهادتهم في جلسات الاستماع هذه إدراج أي فرد أو منظمة أو جمعية مستقلة عن الحكومة الوطنية.

ويمكن لأفراد الجمهور إدراج مواطنين خاصين وأكاديميين وأعضاء من المعاهد البحثية العامة أو الخاصة (إذا كانت الأبحاث التي يخرجونها خالية إلى حد كبير من سيطرة الحكومة أو التدخل) وممثلي منظمات المجتمع المدني والمنظمات المجتمعية والنقابات والكنايس أو المنظمات الدينية، أو أنواع أخرى من الجمعيات.

ويقيم السؤال 126 جلسات الاستماع العامة التي تعقد حول الاقتصاد الكلي وإطار العمل المالي الذي يظهر في الموازنة. ويقيم السؤالان 127 و128 جلسات الاستماع العامة التي تعقد حول موازنات الوحدات الإدارية المفردة. ويقيم السؤال 129 ما إذا كانت اللجان الإدارية تقوم بإصدار التقارير إلى الجماهير بما يغطي إجراءات جلسات الاستماع العامة.

129. هل تقوم اللجان التشريعية التي تعقد جلسات استماع عامة حول الموازنة بإصدار تقارير للجماهير حول جلسات الاستماع تلك.

- أ. نعم، تصدر اللجان التقارير، والتي تشتمل على كل الشهادات المكتوبة والمنطوقة التي يتم تقديمها في جلسات الاستماع.
- ب. نعم، تصدر اللجان التقارير، والتي تشتمل على أغلب الشهادات التي يتم تقديمها في جلسات الاستماع.
- ج. نعم، تصدر اللجان التقارير، إلا أنها لا تشتمل إلا على بعض الشهادات التي يتم تقديمها في جلسات الاستماع.
- د. لا، لا تصدر اللجان التقارير، أو لا تعقد جلسات الاستماع العامة.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

تفحص الأسئلة من 126 إلى 129 ممارسات السلطة التشريعية فيما يتعلق بالجلسات التشريعية بشأن مختلف جوانب الموازنة. وتركز الأسئلة على جلسات استماع اللجان لأنها عادة ما تكون أكثر موضوعية من المناقشات التي تشمل السلطة التشريعية بأكملها. ويمكن اعتبار الجلسات علنية إذا سُمح لأعضاء الصحافة والجمهور بحضورها، أو إذا كان يتم بث جلسات الاستماع في وسيلة إعلام يمكن الوصول إليها بسهولة لغالبية السكان، مثل الراديو أو التلفزيون. بالنسبة لهذه الأسئلة، الرجاء اختيار الإجابة "د" إذا كان يتم عقد جلسات الاستماع ولكنها لا تلبى أيًا من هذين الشرطين.

يجوز لأعضاء السلطة التنفيذية الذين يُدعون للإدلاء بشهادتهم في جلسات الاستماع هذه إدراج رئيس أو موظفي المصرف المركزي. ويمكن لأفراد الجمهور الذين يُدعون للإدلاء بشهادتهم في جلسات الاستماع هذه إدراج أي فرد أو منظمة أو جمعية مستقلة عن الحكومة الوطنية.

ويمكن لأفراد الجمهور إدراج مواطنين خاصين وأكاديميين وأعضاء من المعاهد البحثية العامة أو الخاصة (إذا كانت الأبحاث التي يخرجونها خالية إلى حد كبير من سيطرة الحكومة أو التدخل) وممثلي منظمات المجتمع المدني والمنظمات المجتمعية والنقابات والكنايس أو المنظمات الدينية، أو أنواع أخرى من الجمعيات.

ويقيم السؤال 126 جلسات الاستماع العامة التي تعقد حول الاقتصاد الكلي وإطار العمل المالي الذي يظهر في الموازنة. ويقيم السؤالان 127 و128 جلسات الاستماع العامة التي تعقد حول موازنات الوحدات الإدارية المفردة. ويقيم السؤال 129 ما إذا كانت اللجان الإدارية تقوم بإصدار التقارير إلى الجماهير بما يغطي إجراءات جلسات الاستماع العامة.

130. هل يوفر جهاز الرقابة الأعلى (SAI) آليات رسمية يمكن أن تساعد الجماهير من خلالها في تكوين برنامج المراجعة الخاص به (من خلال تحديد الوكالات أو البرامج أو المشروعات التي يجب أن تتم مراجعتها)؟

- أ. نعم، يوفر جهاز الرقابة الأعلى آليات رسمية يمكن أن تساعد الجماهير من خلالها في تكوين برنامج المراجعة الخاص به، ويمكن الوصول إلى هذه الآليات كما يشيخ استخدامها بين الجماهير.
- ب. نعم، يوفر جهاز الرقابة الأعلى آليات رسمية يمكن أن تساعد الجماهير من خلالها في تكوين برنامج المراجعة الخاص به، وفي حين أنه يمكن الوصول إلى هذه الآليات، إلا أنها لا يشيخ استخدامها بين الجماهير.
- ج. نعم، يوفر جهاز الرقابة الأعلى آليات رسمية يمكن أن تساعد الجماهير من خلالها في تكوين برنامج المراجعة الخاص به، إلا أنه لا يمكن الوصول إلى هذه الآليات.
- د. لا، لا يوفر جهاز الرقابة الأعلى آليات رسمية يمكن أن تساعد الجماهير من خلالها في تكوين برنامج المراجعة الخاص به.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يقيم السؤال 130 ما إذا كان جهاز الرقابة الأعلى (SAI) قد قام بوضع آليات رسمية يمكن أن تساعد الجماهير من خلالها في تكوين برنامج المراجعة الخاص به أم لا. وعند البت في جدول أعمال المراجعة لجهاز الرقابة الأعلى، يمكن أن يقوم الجهاز بإجراء عمليات المراجعة على عينة للوكالات والمشاريع والبرامج في الدولة، ويمكن أن يستند هذا الاختيار إلى الشكاوى والاقتراحات المقدمة من أفراد الجمهور. ولتلقى اقتراحات من هذا القبيل، قد ينشئ جهاز الرقابة الأعلى آليات رسمية، مثل إنشاء موقع على شبكة الإنترنت أو خط ساخن أو مكتب (أو تعيين موظفين للاتصال بالجمهور).

لاختيار الإجابة "أ"، يجب أن يوفر جهاز الرقابة الأعلى آليات رسمية يمكن أن تساعد الجماهير من خلالها في تكوين برنامج المراجعة الخاص به، ويمكن الوصول إلى هذه الآليات كما يشيخ استخدامها بين الجماهير. يسري الخيار "ب" إذا كان جهاز الرقابة الأعلى قد قام بوضع آليات للتشاور حول برنامج المراجعة الخاص به والتي يمكن للجماهير الوصول إليها، إلا أن الجماهير لا يستخدمون تلك الآليات بشكل متكرر. يسري الخيار "ج" إذا كان جهاز الرقابة الأعلى قد قام بوضع آليات لتجميع آراء الجماهير حول برنامج المراجعة الخاص به، إلا أن تلك الآليات مصممة بشكل سيء وبالتالي لا يمكن للجماهير الوصول إليها. ويسري الخيار "د" إذا كان جهاز الرقابة الأعلى قد قام بعمل آليات رسمية يمكن أن تساعد الجماهير من خلالها في تكوين برنامج المراجعة الخاص به.

131. هل يوفر جهاز الرقابة الأعلى (SAI) آليات رسمية يمكن أن تشارك الجماهير من خلالها في تحقيقات المراجعة (كمستجيبين أو شهود أو ما إلى ذلك)؟

- أ. نعم، يوفر جهاز الرقابة الأعلى آليات رسمية يمكن أن تشارك الجماهير من خلالها في تحقيقات المراجعة، ويمكن الوصول إلى هذه الآليات كما يشيع استخدامها بين الجماهير.
- ب. نعم، يوفر جهاز الرقابة الأعلى آليات رسمية يمكن أن تشارك الجماهير من خلالها في تحقيقات المراجعة، وفي حين أنه يمكن الوصول إلى هذه الآليات إلا أنه لا يشيع استخدامها بين الجماهير.
- ج. نعم، يوفر جهاز الرقابة الأعلى آليات رسمية يمكن أن تشارك الجماهير من خلالها في تحقيقات المراجعة، إلا أنه لا يمكن الوصول إلى هذه الآليات.
- د. لا، لا يوفر جهاز الرقابة الأعلى آليات رسمية يمكن أن تشارك الجماهير من خلالها في تحقيقات المراجعة.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

السؤال 131 يشبه السؤال 130 تمامًا، إلا أنه بدلاً من تغطية مساعدة الجماهير في تكوين برنامج المراجعة الخاص به، يركز على ما إذا كان جهاز الرقابة الأعلى قد قام بعمل آليات يمكن أن تشارك من خلالها الجماهير في تحقيقات المراجعة. بالإضافة إلى طلب مشاركات الجمهور لتحديد جدول أعماله للمراجعة، قد يرغب جهاز الرقابة الأعلى في تقديم فرص رسمية لمنظمات المجتمع المدني والجمهور للمشاركة في تحقيقات المراجعة الفعلية، كشهود أو كمجيبين.

132. هل يجري جهاز الرقابة الأعلى (SAI) أي اتصالات مع الجماهير بشأن تقارير المراجعة الخاصة به بما يتجاوز مجرد إتاحة هذه التقارير؟

- أ. نعم، بالإضافة إلى نشر تقارير المراجعة، يوفر جهاز الرقابة الأعلى آليات أخرى للتواصل لإعلام الجماهير بنتائج المراجعات (مثل توفير مكتب يقوم بصفة منتظمة بإجراء أنشطة توعية للإعلان عن نتائج المراجعات التي تم الإعلان عنها من قبل).
- ب. لا، لا يوفر جهاز الرقابة الأعلى أي آليات تواصل رسمية مع الجماهير بما يتجاوز تقارير المراجعة.
- ج. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يقيم السؤال 132 تواصل جهاز الرقابة الأعلى مع الجمهور بشأن تقارير المراجعة التي يصدرها. إن مجرد نشر تقارير المراجعة لا يضمن أن النتائج المستخلصة من هذه التقارير سوف يتم فهمها بشكل صحيح من جانب الجمهور أو حتى سوف تلفت اهتمام الجمهور. وللمساعدة على ضمان أن يصبح الجمهور على علم بنتائج المراجعة، يمكن أن ينشئ جهاز الرقابة الأعلى آليات لإجراء توعية منتظمة لأفراد معينين ومنظمات المجتمع المدني حول نتائج المراجعة.

ويمكن أن تشمل أمثلة مثل تلك الآليات على ما يلي:

- إنشاء مكتب إعلامي للجمهور.
- وضع استراتيجية إعلامية لتغطية نتائج المراجعة.
- تنظيم اجتماعات المجلس المحلي وغيرها من جلسات الاستماع العلنية بشأن نتائج المراجعة.
- إصدار ملخصات بسيطة لتقارير للمراجعة (المراجعة معادلة لموازنات المواطنين) والتي يمكن فهمها بسهولة من جانب المواطنين (بما في ذلك، على سبيل المثال، من خلال نشر هذه الملخصات باللغات المتعددة المستخدمة في الدولة).

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يوفر جهاز الرقابة الأعلى آليات للتواصل (تتجاوز مجرد نشر تقارير المراجعة) لتوعية الجماهير بنتائج المراجعة. تسري الإجابة "ب" إذا كان جهاز الرقابة الأعلى لا يوفر أي آليات تواصل رسمية مع الجماهير بما يتجاوز تقارير المراجعة.

133. هل يوفر جهاز الرقابة الأعلى (SAI) تعليقات رسمية تفصيلية للعامّة حول كيفية استخدام المدخلات الخاصة بهم لتحديد برنامج المراجعة الخاص به أو في تقارير المراجعة؟

- أ. نعم، يصدر جهاز الرقابة الأعلى التقارير حول المدخلات التي يتم الحصول عليها من الجماهير، كما يوفر التعليقات التفصيلية حول كيفية استخدام هذه التعليقات.
- ب. نعم، يصدر جهاز الرقابة الأعلى التقارير حول المدخلات التي يتم الحصول عليها من الجماهير، إلا أنه يوفر تعليقات محدودة فقط حول كيفية استخدام هذه التعليقات.
- ج. نعم، يصدر جهاز الرقابة الأعلى التقارير حول المدخلات التي يتم الحصول عليها من الجماهير، إلا أنه لا يوفر تعليقات حول كيفية استخدام هذه المدخلات.
- د. لا، لا يصدر جهاز الرقابة الأعلى التقارير حول المدخلات التي يتلقاها من الجماهير من خلال استشارات الجماهير.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يستفسر السؤال 133 عما إذا كان جهاز الرقابة الأعلى (SAI) يوفر للجماهير التعليقات حول كيفية استخدام المدخلات الخاصة بهم في تقارير المراجعة أو من أجل تحديد برامج مراجعة جهاز الرقابة الأعلى أم لا. يرغب الأشخاص الذين يشاركون مع جهاز الرقابة الأعلى أثناء عملية المراجعة في معرفة ما إذا كانت مدخلاتهم قد أثرت على المراجعات أو على برامج المراجعة أم لا (وكيفية التأثير). ينبغي على جهاز الرقابة الأعلى أن يوضح لأولئك الذين شاركوا في آليات إشراك الجمهور وفئات الجمهور الأشمل كيفية استفادة برنامج مراجعة جهاز الرقابة الأعلى من هذه المشاركة. وينبغي أيضاً أن يجمع التعليقات حول تصور الجمهور عن كيفية نجاح هذه العمليات ونتائجها. وهذا النوع من أنواع المشاركة له أهمية خاصة بالنسبة لأولئك الأعضاء من الجمهور الذين بذلوا جهداً للمشاركة. وبناءً على هذا السؤال مشابهة للغاية للسؤال 125، والذي يركز على ما إذا كانت السلطة التنفيذية توفر مثل هذه الملاحظات حول المدخلات التي يتم تلقيها أثناء تكوين وتنفيذ الموازنة.

لاختيار الإجابة "أ"، يجب أن يصدر جهاز الرقابة الأعلى التقارير حول المدخلات التي يتم الحصول عليها من الجماهير، مع توفير تعليقات تفصيلية حول كيفية استخدام هذه التعليقات لتحسين تقارير الموازنة أو برنامج المراجعة الخاص به. وتسري الإجابة "ب" إذا كان جهاز الرقابة الأعلى يصدر التقارير حول المدخلات التي يتم الحصول عليها من الجماهير، إلا أنه يوفر فقط تعليقات محدودة حول كيفية استخدام هذه المدخلات. وتسري الإجابة "ج" إذا كان جهاز الرقابة الأعلى يصدر التقارير التي تحدد المدخلات التي تم الحصول عليها، إلا أنه لا تذكر كيف يستخدم جهاز الرقابة الأعلى هذه المدخلات. وتسري الإجابة "د" إذا لم يكن جهاز الرقابة الأعلى يقوم بإصدار تلك

